رَفْعُ الرِّيبَةِ عَنْ حَدِيثَيْ خُزَيْمَةَ لِإرْشَادِ الحَيْرَانِ إلى تَوَاتُرِ القُرْآنِ

إعداد الدكتور

محمود ربيع أحمد السيد

مدرس التفسير وعلوم القرآن الكريم

بكليةِ أصولِ الدينِ بالقاهرةِ

(رفع الرِّيبة عن حديثي خزيمة لإرْشَادِ الحَيْرَانِ إلى تواترِ القرآنِ)

محمود ربيع أحمد السيد
قسم التفسيرِ وعلومِ القرآنِ بكليةِ أصولِ الدينِ بالقاهرةِ- جامعة الأزهر.
الإيميل: alalosy53@gmail.cim

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى: رفع الريبة عن رواية خزيمة الواردة في فقِد آية مِن كتابِ اللهِ تَعَالى والتي لم يجدوها إلا عنده، وتمثل منهجي لتحقيق هذا الهدف في المنهجَ التحليليَّ القائم على: حصرِ مَا صَحَّ مِن رواياتٍ حَوْلَ حديث خزيمةَ، ودراسةِ هذه الرواياتِ (روايةً ودِرَايَة)؛ لبيانِ مدارِ الخلافِ فيما فُقِدَ مِنَ الكِتَاب، ودفع ما ترتب عليه من إشكال، وجمع مَا صَحَّ مِن شواهدَ لحفظِ الكتابِ؛ لنؤكدَ تواترَهُ وَجَمْعَهُ في الصدورِ والسطورِ.

وكان من أهم نتائج هذا البحث: بيان أنَّ رواية خزيمة ليست رواية واحدة بل روايتان: **أولاهما:** لخزيمةَ بنِ ثابتٍ الأنصاريِّ: وهو الذي وُجِدَتْ عنده آيةُ سورةِ الأحزابِ. **والأخرى:** لأبي خزيمةَ بنِ أوسٍ الأنصاريِّ: وهو الذي وُجِدَتْ عنده آيتا سورةِ التوبةِ.

وأن إشكالَ روايةِ خزيمةَ بنِ ثابتٍ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – رُفِعَ: بجعلِ النبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – شهادتَه تعدلُ شهادةَ رجلين، **بينما إشكالُ روايةِ خزيمةَ بنِ أوسٍ رُفِعَ:** بعدمِ انفرادِه بقراءةِ هاتين الآيتين؛ بل شهد بقرآنيتها أيضًا ابنُ عباسٍ وأبيٌّ بنُ كعبٍ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُما – حيث كانا يعرفان هذه الآيةَ، ويَرَيَا أنَّها آخرُ مَا نَزَلَ، وأن إشهادَ زيدِ بنِ ثابتٍ على المكتوبِ ليس لإثباتِ قرآنيتِهِ؛ بل لإثباتِ كتابتِهِ بين يدي رسولِ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، ومِن

ثمَّ فهذا الفقدُ في المكتوبِ لا يُؤثر في تواترِ القرآنِ وجمعِهِ في صدورِ الرجالِ مِنْ قريبٍ أو بعيد.

وأنَّ آيةَ سورةِ الأحزابِ وآيتا سورةِ التوبةِ قرآنيتُها ثابتةٌ بالإجماعِ ومتواترةٌ، وليس إثباتُهما مُتَوَقِّفًا على إخبارِ خزيمةَ أو أبي خُزيمة.

وأخيرًا: كثرةُ الشواهدِ والعواملِ – التي خَلَقَتْ دوافعَ كثيرةً في نفوسِ الصحابةِ وتابعيهم – رضوان الله عليهم أجمعين – كثرةً؛ تجعلنا لا نتصورُ مَعَهَا فقدانَ آيةٍ من كتابِ اللهِ تعالى أو نسيانَها.

الكلمات المفتاحية: (رفع – الريبة – خزيمة – تواتر – القرآن).

Research Summary:(Eliminating Doubt on the Hadith of Khuzaimah - Guiding the Confused to the Continuity of the Qur'an)

Researcher: Mahmoud Rabi' Ahmad Al-Sayed

Department of Interpretation and Quranic Sciences at the Faculty of Islamic Law, Al-Azhar University, Cairo.

Email: alalosy53@gmail.com

Abstract:

To eliminate doubt regarding the narration of Khuzaimah that mentions a lost verse from the Book of Allah, which was found only with him.

Research Methodology:

It involved an analytical approach based on cataloging what is authentic of the narrations regarding the Hadith of Khuzaimah, and studying these narrations (both narratively and critically) to clarify the grounds for the disagreement about the verses lost from the Book and to address the resulting issues. It also included gathering authentic evidence for the preservation of the Book, to affirm its continuity and compilation in both memory and writing.

Key Findings:

It has been shown that the narration of Khuzaimah is not one narration but two: the first is for Khuzaimah ibn Thabit Al-Ansari, who had the verse from Surah Al-Ahzab. The other is for Abu Khuzaimah ibn Aws Al-Ansari, who had the verses from Surah Al-Tawbah.

The issue with the narration of Khuzaima bin Thabit - may Allah be pleased with him - was resolved by making the testimony of the Prophet - peace be upon him - equal to the testimony of two men, while the problem with the narration of Khuzaima bin Aws was resolved by him not being alone in the recitation of these two verses; rather, Ibn Abbas and Ubayy bin Kab - may Allah be pleased with them - testified to their being Quranic as well, as they were aware of this verse and believed it to be among the last revealed. Furthermore, the witness of Zaid bin Thabit on the written text was not to confirm its Quranic status, but to confirm its writing in the presence of the Messenger of Allah - peace be upon him. Therefore, this loss in the written text does not affect the transmission and compilation of the Quran in the hearts of men, whether near or far. Moreover, the verses from Surah Al-Ahzab and the two verses from Surah At-Tawbah are established as Quranic by consensus and are mutawatir, and their confirmation does not rely on the report of Khuzaima or Abu Khuzaima. Lastly, the abundance of evidences and factors that created numerous motivations in the souls of the companions and their successors - may Allah be pleased with them all - is so significant that we cannot imagine the loss of a verse from the Book of Allah, the Exalted, or the forgetting of it.

Keywords: (Raising - Suspicion - Khuzaymah - Repetition - Quran)

المقدمة

الحمدُ للهِ، حافظِ القرآنِ، مُنزلِ البيانِ، والصلاةُ والسلامُ على سيدِ ولدِ عدنان، وآلِه وصحبهِ الأعيانِ.

وبعدُ،،،

فلا يُوجد كتابٌ على وجهِ هذه البسيطةِ نَالَ مَا نَالَهُ القرآنُ الكريمُ؛ مِن العنايةِ والرعايةِ – روايةً ودرايةً – فوَصَل إلينا كما نزلَ على سيدِنا رسولِ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بسورِهِ وآياتِهِ، وحروفِهِ وكلماتِهِ، وحَرَكَاتِهِ وسَكَنَاتِهِ، بل حتى بطريقةِ آدائه.

حتى قالَ ابنُ الجزريِّ – رحمه الله –:

وَالأَخْذُ بِالتَّجْوِيدِ حَتْمٌ لازِمُ... مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ الْقُرَآنَ آثِمُ

لأَنَّهُ بِهِ الإِلَهُ أَنْزَلاَ... وَهَكَذَا مِنْهُ إِلَيْنَا وَصَلاَ (١)

وعليه: فمَا بينَ أيدينا الآنَ هو عينُ مَا نزلَ على سيدِنا رسولِ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – تماما كما كان النبيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يقول لكل مِنْ عُمَرَ وهِشَامَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا – لما قرءا بحرفينِ مُختلفين: "هَكَذَا أُنْزِلَتْ"(٢) فنحن نقول: إن مَا بين أيدينا الآن – مِمَّا بينَ الدفتين – هو عينُ ما نزل على رسولِ الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وهكذا أنزل؛ مِصداقا لقولِ مَنْ تَكَفَّلَ بِحِفْظِهِ: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}[الحجر:٩].

---

(١) مَتْنُ «طَيِّبَةِ النَّشْرِ» فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ – المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت:٨٣٣هـ) – المحقق: محمد تميم الزغبي – الناشر: دار الهدى، جدة – ط١ – ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤م – رقم ٨١-٨٢

(٢) صحيح البخاري – ٥٠٤١/١٩٤/٦– كِتَابُ فَضَائِلِ القُرْآنِ– بَابُ مَنْ لَمْ يَرَ بَأْسًا أَنْ يَقُولَ: سُورَةُ البَقَرَةِ، وَسُورَةُ كَذَا وَكَذَا. كذا أخرجه مسلم في صحيحه – ١/ ٥٦٠/ ٨١٨ – كِتَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا – بَابُ بَيَانِ أَنَّ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ وَبَيَانِ مَعْنَاهُ.

وهذا مَا أطبقت عليه الأمةُ سَلفًا وخلفًا، ونُقِلَ إلينا مُتواترًا جيلًا بعدَ جيل، حتى أصبح معلومًا مِن الدينِ بالضرورة.

وفي هذا يقول القاضي عياض رحمه الله – تعالى–: "وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ أَنَّ الْقُرْآنَ الْمَتْلُوَّ فِي جَمِيعِ أَقْطَارِ الأَرْضِ الْمَكْتُوبَ فِي الْمُصْحَفِ بِأَيْدِي الْمُسْلِمِينَ مِمَّا جَمَعَهُ الدَّفَّتَانِ مِنْ أَوَّلِ (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ) إلى آخر (قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ) أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ، وَوَحْيُهُ الْمُنَزَّلُ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – .. وَأَنَّ جَمِيعَ مَا فِيهِ حَقٌّ. وَأَنَّ مَنْ نَقَصَ مِنْهُ حَرْفًا قَاصِدًا لِذَلِكَ، أَوْ بَدَّلَهُ بِحَرْفٍ آخَرَ مَكَانَهُ، أَوْ زَادَ فِيهِ حَرْفًا مِمَّا لَمْ يَشْتَمِلْ عَلَيْهِ الْمُصْحَفُ الَّذِي وَقَعَ الْإِجْمَاعُ عَلَيْهِ وَأَجْمَعَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْقُرْآنِ عَامِدًا لِكُلِّ هَذَا. أَنَّهُ كَافِرٌ"(١).

من هنا كانت أسبابُ اختياري لهذا الموضوع:

وهي أنه مع ما أجمعت عليه الأمة – من حفظ القرآن الكريم وتواتره – إلا أنه لا تزال شِرذمةٌ قليلة تفتري الكذبَ وتدعي زورًا وبهتانًا عدمَ تواترِ القرآنِ؛ مُتَّخِذَةً مِن طريقةِ جمعهِ سبيلاً للنيلِ منه.

ومِمَّا يتكِئُونَ عليه في شُبهتهم وزعمِهم الباطل: روايةٌ عن (خزيمةَ الأنصاريِّ) أنه لما فُقِدَت آيةٌ مِن كتابِ اللهِ تَعَالى لم يجدوها إلا عنده.

وهنا تأتي إشكالية هذا البحث:

وهو أنَّ روايةَ خزيمة وَقَعَ فيها لبسٌ عند كثيرٍ مِن المفسرين مِن جهةِ الروايةِ والدرايةِ.

- فأمَّا الروايةُ: فخزيمةُ وَقَعَ فيه خِلافٌ؛ هل هو:(خزيمةُ بنُ ثابتٍ الأنصاريُّ) أو(خزيمةُ بنُ أوسِ الأنصاريُّ)؟ وكلٌّ منهما صحابيٌّ جليلٌ.

---

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى– المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت:٥٤٤هـ)– الناشر: دار الفيحاء – عمان– الطبعة: الثانية– ١٤٠٧ هـ– ٦٤٧/٢

- وأمَّا الدرايةُ: فهل المفقودُ آيتانِ مِن سورةِ التوبةِ، أو آيةٌ مِن سورةِ الأحزابِ؟

والواقعُ: أنهما روايتان؛ وكلُّ روايةٍ منهما خُصَّ فيها صحابيٌّ مِن هذين الصحابيين بوجودِ آية مفقودةٍ عنده، ولذا سمينا هذا البحث بـــ " رفع الرِّيبَةِ عَنْ حَدِيثَيْ خُزَيْمَة "، إذْ هُمَا حَديثانِ وليْسَا حديثًا واحدًا.

وهذا ما سنُعنى ببيانِه – بإذن الله تعالى – عِند تَعْيينِ مَا فُقِدَ مِنَ الكِتَاب.

وهنا تأتي تساؤلات الدراسة: وهي:

١- إذا قلنا: إنَّ (زيدَ بنَ ثابت) – رَضَيَ اللهُ عَنْهُ – اشترط شهادةَ رجلين على كلِّ مكتوب من القرآنِ الكريم: فهل تَخَلَّفَ هذا الشرطُ لمَّا أخذَ زيدٌ بنُ ثابتٍ بشهادةِ خزيمةَ وَحْدَهُ، أوْ لَا؟

٢- وإذا قلنا: إن (خزيمةَ بنَ ثابتٍ) – رَضَيَ اللهُ عَنْهُ – قد جَعَلَ النبيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – شهادتَه تعدلُ شهادةَ رجلين؛ ولذا قبلنا شهادتُه؛ فماذا عن رواية (خزيمةَ بنِ أوس)؟ وكيف قُبلت شهادتُه؟!

٣- وعلى فرض تخلف شرط زيد بن ثابت – رضي الله عنه – لمَّا أخذ بشهادةِ خزيمةَ وَحْدَهُ؛ فهل هذا أصلا يقدحُ في تواترِ القرآن الكريم؟

كلُّ هذه تساؤلاتٌ مشروعةٌ سنحاولُ بإذنِ اللهِ تعالى الإجابةَ عليها في هذا البحثِ:

وذلك برفعِ الرِّيبَة عَنْ حَدِيثَيْ خُزَيْمَة؛ لنرشدَ الحيرانَ إلى تواترِ القرآن، ويبقى القرآنُ الكريم كتابَ اللهِ تعالى المُعجز الذي: {لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ}[فصلت:٤٢].

وبالنسبةِ للدراساتِ السابقةِ:

فلم أقف – في حدودِ بحثي – على دراسةٍ تناولت حديثي خزيمة على ذاك النحوِ من الاستقلالية والتفريق، إنما ورد الحديثُ عنهما في تضاعيف كتبِ

التفسير وعلوم القرآن، وجلها وَقَعَ فيه خلط بين الروايتين أو الراويين؛ على نحو ما أشرنا وما سيأتي في تضاعيف هذا البحث بإذن الله تعالى تفصيلا.

وأمَّا عن حُدودِ البحثِ وإجراءاته:

فنظرًا لتعلق هذا البحثِ بقضيةٍ هي من أهمِّ قضايا علومِ القرآن الكريم – إن لم تكن أهمَّها على الإطلاق– وهي قضيةُ جمعِ القرآنِ الكريمِ وتواترِهِ؛ إذ عليها مدارُ قبولِ القرآنِ الكريمِ أو التشكيك فيه.

لذا قمتُ بهذه الإجراءاتِ:

١– حيث جعلت هذا البحثَ مُحَدَّدًا في جزئيةٍ واحدة؛ وهي رَفْعُ الرِّيبَة عَنْ حَدِيثَيْ خُزَيْمَة – واللذين يُتخذا مدخلا للطعن في تواترِ القرآنِ الكريم – وذلك بدفعِ اللبث الذي وَقَعَ حول هذين الحديثين رواية ودراية؛ خلطا بين الراويين أو الروايتين.

٢– التزمت الترتيب والتسلسل المنطقي بين موضوعات هذا البحث.

٣– اعتمدت في بحثي هذا على كتابِ اللهِ – تعالى– ومَا صَحَّ مِن حديثِ رسولِ الله – صلى الله عليه وسلم–؛ وذلك حتى لا تكون النتائجُ التي توصلتُ إليها محلا للتشكيكِ أو النقضِ.

ومن هنا كان منهج الدراسة في هذا البحث: متمثلا في استخدام المنهجَ التحليليَّ[(١)]، القائم على:

١– حصرِ مَا صَحَّ مِن رواياتٍ حَوْلَ حديثي خزيمةَ.

---

(١) **المنهجُ التحليليُّ:**"منهجٌ يقومُ على دراسةِ الإشكالاتِ العلميةِ المختلفةِ تفكيكاً أو تركيباً أو تقويماً؛ فإذا كان الإشكالُ تركيبةً منغلقةً من التراثِ أو الفكرِ الإسلاميِّ المعاصرِ قام المنهجُ التحليليُّ بتفكيكِها، وإرجاعِ العناصرِ إلى أصولِها، أما إذا كان الإشكالُ عناصرَ مشتتةً؛ فإنَّ المنهجَ يقومُ بدراسةِ طبيعتِها ووظائفِها؛ ليركبَ منها نظريةً مَا، أو أصولاً مَا، أو قواعدَ معينة، كما يُمكنُ أن يقومَ المنهجُ التحليليُّ على تقويمِ إشكالٍ مَا أو نقدِهِ". **(أبجديات البحث في العلوم الشرعية، د/فريد الأنصاري–ص٩٦).**

٢- دراسةِ هذه الرواياتِ (روايةً ودِرَايَة)؛ لبيانِ مدارِ الخلافِ فيما فُقِدَ مِنَ الكِتَاب، ودفع ما ترتب عليه من إشكال.

٣- جمعُ مَا صَحَّ مِن شواهدَ لحفظِ الكتابِ؛ لنؤكدَ تواترَهُ وَجَمْعَهُ في الصدورِ والسطورِ.

وفي سبيلِ تحقيق تلك الأهدافِ قسَّمْتُ البحثَ إلى ثلاثةِ مباحثَ:

- **أتى المبحثُ الأولُ منها تحتَ عُنوان: مَا وَرَدَ مِن رواياتٍ في تعيين مَا فُقِدَ مِنَ الكِتَاب. وَاشْتَمَلَ على ثلاثةِ مطالبَ:**

المطلبُ الأولُ: مدارُ الخلافِ فِيمَا فُقِدَ مِنَ الكِتَاب.

المطلبُ الثاني: تحقيقُ القولِ فيمَا صَحَّ مِن هذه الرواياتِ.

المطلبُ الثالثُ: نماذجُ تطبيقية لِمَا التَبَسَ من أقوالِ بعضِ المفسرين فيما فُقِدَ مِنَ الكِتَاب.

- **ثم أتى المبحثُ الثاني تحت عنوان: دفع إشكال ما فُقِدَ مِنَ الكِتَاب. وَاشْتَمَلَ على مطلبين:**

المطلبُ الأولُ: دفعٌ عامٌ لإشكالِ الروايتين أو الراويين.

المطلبُ الثاني: دفعٌ خاصٌ لإشكالِ كلِّ روايةٍ، أو كلِّ راوٍ على حِدة.

- **وأخيرًا أتى المبحثُ الثالثُ تحتَ عُنوان: مَا صَحَّ مِن شواهدِ حفظِ وتواتر الكتاب وَاشْتَمَلَ على مطلبين:**

المطلبُ الأولُ: شواهدُ حفظِ وتواترِ الكتابِ في الصدورِ.

المطلبُ الثاني: شواهدُ حفظِ وتواترِ الكتابِ في السطورِ.

وهذان المطلبان أوردتُ فيهما أكثرَ مِن ثلاثين شاهدًا على تواترِ القرآن وجمعِهِ في صدورِ الصحابةِ الكرام وصُحُفِهم؛ لنُرْشِدَ الحيرانَ إلى تواترِ القرآن في كلِّ طبقاتِه، بآياتِهِ وقراءاتِهِ، وحركاتِهِ وسكناتِهِ، فلا يبق بعدئذ عذرٌ لمعتذر،

ولا وجهٌ لمتطاول مُنتقِص؛ ليتخذَ مِنْ مِثْلِ روايتي خزيمةَ سبيلا للتشكيكِ في حفظِ القرآن الكريم أو تواتره، وَصَدَقَ مَنْ قَالَ: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)[الحجر:٩].

وأخيرًا ذيلتُ البحثَ بخاتمةٍ تشتملُ على أهمِّ النتائجِ والتوصياتِ، ثم بقائمةٍ بأهمِّ المراجعِ وفهرسٍ للمحتوياتِ.

هذا واللهُ مِن وراءِ القصدِ وهو يهدي السبيلَ

وانتهى منه: محمود ربيع أحمد السيد

صباحَ يومِ الأحد

في الثالثِ والعشرين من شهرِ صفر عَامَ ١٤٤٧هـ

الموافق: السابعَ عشَرَ مِن شهرِ أغسطس عَامَ ٢٠٢٥م.

والحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

المبحثُ الأولُ

مَا وَرَدَ مِن رواياتٍ في تعيينِ مَا فُقِدَ مِنَ الكِتَاب

تمهيدٌ بين يدي المبحثِ:

كما أشرنا في مقدمةِ البحث مِن أنَّ روايةَ خزيمةَ وَقَعَ فيها لَبْسٌ عند بعضِ المفسرين من جهةِ الرواية والدرايةِ.

مِن هنا سَنُحَقِّقُ القولَ في هذه الرواياتِ، وذلك مِن خلالِ ثلاثةِ مطالبَ:

أمَّا المطلبُ الأولُ: فلبيانِ مدارِ الخلافِ فيما فُقِدَ مِنَ الكِتَاب.

- وذلك بالوقوفِ على مَا فُقِدَ مِنَ الآياتِ، وهل هو آيتان من سورة التوبة أو آية من سورة الأحزاب؟
- ثم بالوقوفِ على مَن نُسبت إليه هذه الرواياتُ وهل هو (خزيمةُ بنُ ثابتٍ الأنصاري) أو (خزيمةُ بنُ أوس الأنصاري)؟

وأما المطلبُ الثاني: فلتحقيق القول فيمَا صَحَّ مِن هذه الرواياتِ.

وذلك بالوقوفِ على مَا صَحَّ مِن رواياتٍ تؤكد صحةَ مَا ذهبنا إليه في المطلبِ الأولِ مِن التفرقة بين الروايتين أو الراويين.

وأخيرًا المطلبُ الثالثُ: بذكر نماذجَ تطبيقيةٍ لِمَا التَبَسَ مِن أقوالِ بعضِ المفسرين فيما فُقِدَ مِنَ الكِتَاب.

سواء بين الآيتين تارة؛ أو بين الصحابيين تارة أخرى، وأحيانا بين كليهما، وذلك بسبب عدمِ وقوفِهم على مَا قررناه في المطلبين السابقين مِن التفرقةِ بين الروايتين أو الراويين، ومن ثم وقعَ اللبسُ في أقوالِهم.

فنقول وبالله التوفيق

المطلبُ الأولُ

مدارُ الخلافِ فيما فُقِدَ مِنَ الكِتَاب

بالنظرِ في مدارِ الخلافِ فيما فُقِدَ مِنَ الكِتَاب نجد أنه يدور حولَ موضعين مِن كتابِ اللهِ تعالى وراويين لهذين الموضعين.

- فأما الموضعان:

فآيتا سورة التوبة: {لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنفُسِكُم..}[التوبة:١٢٨-١٢٩] إلى آخر الآيتين.

وآيةُ سورةِ الأحزاب: {مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ..}[الأحزاب:٢٣].

- **وأمَّا الراويان فهما صَحَابيان جليلان:**

أولهما: خزيمةُ بنُ ثابتٍ الأنصاريُّ: وهو الذي عليه مدارُ آيةِ سورةِ الأحزابِ، وهو المُكَنَّى بذي الشهادتين، وهذا لا خِلاف عليه، وليس فيه ثمت لَبْسٍ.

وهو الذي أخرجه ابنُ عبد البر القرطبي في كتابه: (الاستيعابِ في معرفةِ الأصحابِ) فقالَ:

" خزيمةُ بنُ ثابتٍ بنِ الفاكهِ بنِ ثعلبةَ الخطميُّ الأنصاريُّ، من بني خطمةَ مِن الأوسِ، يُعرف بذي الشهادتين، جعلَ رَسُول اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – شهادتَهُ بشهادةِ رجلين، يُكنى أبا عِمارةَ، شهد بدرًا، ومَا بعدها مِن المشاهد، وكانت رايةُ خطمة بيدِه يومَ الفتح، وكان مع عليٍّ – رَضَيَ اللهُ عَنْهُ –بصفين، فلما قُتِلَ عَمَّارُ جَرَّدَ سيفَهُ فقاتلَ حتى قُتِلَ، وكانت صفين سنةَ سبعٍ وثلاثين"(١).

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب – لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي(ت:٤٦٣هـ)– المحقق: علي محمد البجاوي– دار الجيل، بيروت – ط١، ١٤١٢ هـ– ١٩٩٢ م– ٤٤٨/٢

ثانيهما: أبو خزيمةَ بنُ أوسٍ الأنصاريُّ: الذي وُجِدَتْ عنده آيتا سورةِ التوبةِ، وهو الذي وَقَعَ فيه الخلافُ؛ إذ تارةً يُعبَّرُ عنه بكنيتِهِ (أبي خزيمة)، وأخرى: بخزيمةَ أو خزيمةَ الأنصاريِّ بدونِ كنيةٍ، ومِنْ ثَمَّ وَقَعَ فيه الشكُّ واللبسُ بينه وبين خزيمةَ بنِ ثابتٍ الأنصاريِّ.

ولذا ذكره ابنُ عبد البر في كتابه: (الاستيعابِ في معرفةِ الأصحابِ) في موضعين:

أولهما: بكنيتِهِ (أبي خزيمة) في كتابِ الكنى؛ حيث قال: " أَبُو خزيمة بْنُ أوس بْنِ زيدِ بْنِ أصرمَ بْنِ ثعلبةَ بْنِ غنمِ بْنِ مالكٍ ابنِ النجارِ، شهدَ بدرًا ومَا بعدها مِن المشاهد. وتُوفي فِي خلافةِ عُثْمَانَ بْنِ عفانَ، وَهُوَ أخو مَسْعُودِ بْنِ أوسِ بْنِ أبي مُحَمَّدٍ. وقال ابنُ شهاب، عن عبيدِ ابنِ السباق، عَنْ زيد بْن ثابت: وجدتُ آخرَ التوبةِ مَعَ أبي خزيمة الأَنْصَارِيّ"(١).

والآخر: باسمِهِ (الحارثِ بنِ خزيمةَ) في بابِ الحارثِ؛ حيثُ قالَ: " الحارثُ بنُ خزيمةَ: أبو خزيمة الأنصاريُّ قَالَ ابنُ شهاب عن عبيدِ ابنِ السباقِ عن زيدِ بنِ ثابتٍ، قَالَ: وجدتُ آخر التوبة مع أبى خزيمة الأنصاري، وهذا لا يُوقف له على اسمٍ على صحةٍ، وهو مشهورٌ بكنيتِهِ، وقد ذكرناه في الكُنى" (٢).

فلما كان التعبيرُ عنه تارةً يكونُ باسمِهِ وأخرى بكنيتِهِ تُوُهِّمَ أنهما شخصانِ، والحقُّ أنَّ: (الْحَارِثَ بْنَ خُزَيْمَةَ) هو عينُهُ المُكنَّى بـــ (أبي خزيمة)، وهو غيرُ خزيمةَ بنِ ثابتٍ الأنصاريِّ المُكنى بذي الشهادتين، والذي عليه مدارُ آيةِ سورةِ الأحزاب.

وبهذا يرتفعُ الإشكالُ الناتج عن اللبسِ بين الراويين أو الروايتين.

---

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب- لابن عبد البر- كتاب الكنى - باب الخاء - ١٦٤٠/٤

(٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب- لابن عبد البر- باب حرف الحاء - باب الحارث - ٢٨٨/١

المطلب الثاني

تحقيقُ القول فيمَا صَحَّ مِن هذهِ الرواياتِ

بعدما قررنا في المطلبِ السابقِ مِن أنَّ مدارَ الخلافِ فيما فُقِدَ مِنَ الكِتَاب يدور حولَ موضعين من كتابِ اللهِ تعالى وصحابيين راويين لهذين الموضعين، يتبقى أن نذكر في هذا المطلبِ مَا صَحَّ من رواياتٍ تُؤكد صِحَّةَ مَا ذهبنا إليه، فنقولُ – وبالله تعالى – التوفيقُ:

أولا: مَا صَحَّ مِن رواياتِ آيةِ سورةِ الأحزاب:

أخرجَ الإمامُ البخاريُّ روايةَ سورةِ الأحزابِ بسنده في صحيحهِ أربعَ مراتٍ، كلها مِن حديثِ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدٍ عن أبيه زيد بن ثابت:

١- فأخرجها في (كِتَابِ الجِهَادِ وَالسِّيَرِ) بسنده: "...**أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – قَالَ: «نَسَخْتُ الصُّحُفَ فِي المَصَاحِفِ، فَفَقَدْتُ آيَةً مِنْ سُورَةِ الأَحْزَابِ كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يَقْرَأُ بِهَا، فَلَمْ أَجِدْهَا إِلَّا مَعَ** خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ الأَنْصَارِيِّ **الَّذِي جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – شَهَادَتَهُ شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ»، وَهُوَ قَوْلُهُ: {مِنَ المُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ} [الأحزاب:٢٣]**[(١)]

٢- وأخرجها في (كِتَابِ المَغَازِي) بسندِه عن: "...**خَارِجَةَ بْنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، أَنَّهُ سَمِعَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – يَقُولُ: " فَقَدْتُ آيَةً مِنَ الأَحْزَابِ حِينَ نَسَخْنَا المُصْحَفَ، كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يَقْرَأُ بِهَا فَالْتَمَسْنَاهَا فَوَجَدْنَاهَا مَعَ** خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ

(١) صحيح البخاري – ٢٨٠٧/١٩/٤– كِتَابُ الجِهَادِ وَالسِّيَرِ– بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {مِنَ المُؤْمِنِينَ رِجَالٌ..}[الأحزاب: ٢٣]

الأَنْصَارِيِّ {مِنَ المُؤْمِنِينَ، رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ}[الأحزاب:٢٣] فَأَلْحَقْنَاهَا فِي سُورَتِهَا فِي المُصْحَفِ"(١)

٣- كذا أخرجها في (كِتَاب تَفْسِير القُرْآن) بسندِه: أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، قَالَ: «لَمَّا نَسَخْنَا الصُّحُفَ فِي المَصَاحِفِ فَقَدْتُ آيَةً مِنْ سُورَةِ الأَحْزَاب، كُنْتُ كَثِيرًا أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقْرَؤُهَا لَمْ أَجِدْهَا مَعَ أَحَدٍ، إِلَّا مَعَ خُزَيْمَةَ الأَنْصَارِيِّ الَّذِي جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - شَهَادَتَهُ شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ»: {مِنَ المُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ}[الأحزاب:٢٣] (٢)

٤- وأخيرًا أخرجها في (كِتَاب فَضَائِل القُرْآن) بسندِه عَن: خَارِجَةَ بْنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، سَمِعَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ قَالَ: " فَقَدْتُ آيَةً مِنَ الأَحْزَابِ حِينَ نَسَخْنَا المُصْحَفَ، قَدْ كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقْرَأُ بِهَا، فَالْتَمَسْنَاهَا فَوَجَدْنَاهَا مَعَ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ الأَنْصَارِيِّ: {مِنَ المُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ}[الأحزاب:٢٣] فَأَلْحَقْنَاهَا فِي سُورَتِهَا فِي المُصْحَفِ " (٣)

ويلاحظ على هذه الروايات الأربع:

أنه صرح في ثلاثة منها باسم: (خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ الأَنْصَارِيِّ) وواحدة فقط لم يصرح بكونه ابنَ ثابتٍ بل قال: (خُزَيْمَةَ الأَنْصَارِيِّ) لكنه زاد فيها بأنه: (الَّذِي جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - شَهَادَتَهُ شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ) فحمل

(١) صحيح البخاري - ٤٠٤٩/٩٥/٥- كِتَابُ المَغَازِي- بَابُ غَزْوَةِ أُحُدٍ.

(٢) صحيح البخاري - ٤٧٨٤/١١٦/٦- كِتَابُ تَفْسِيرِ القُرْآنِ- بَابُ {فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ..} [الأحزائب: ٢٣] ".

(٣) صحيح البخاري - ٤٩٨٧/١٨٣/٦- كِتَابُ فَضَائِلِ القُرْآنِ- بَابُ جَمْعِ القُرْآنِ.

بهذا (خُزَيْمَةَ الأَنْصَارِيِّ) على أنه (خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ الأَنْصَارِيِّ) لأنه هو المنصوص عليه بأنه هو الَّذِي جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – شَهَادَتَهُ شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ كما في الرواية الأولى.

وبهذا فلا خلاف ولا اشتباه في راوي آياتِ سورةِ الأحزاب بأنه: خُزَيْمَةُ بْنُ ثَابِتٍ الأَنْصَارِيُّ الَّذِي جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – شَهَادَتَهُ شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ.

ثانيا: مَا صَحَّ مِن رواياتِ آيتي سورةِ التوبةِ:

أخرجَ الإمامُ البخاريُّ – رَحِمَهُ الله تَعَالى – آيتي سورة التوبةِ خمسَ مَرَّاتٍ، منسوبةً لخزيمةَ، كلها من حديثِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ السَّبَّاقِ:

١- ففي المرةِ الأولى أخرجها في (كِتَابِ تَفْسِيرِ القُرْآنِ – بَابُ قَوْلِهِ: {لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ..) وفيها: "**...حَتَّى وَجَدْتُ مِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ آيَتَيْنِ مَعَ خُزَيْمَةَ الأَنْصَارِيِّ لَمْ أَجِدْهُمَا مَعَ أَحَدٍ غَيْرِهِ، {لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ}[التوبة:١٢٨] إِلَى آخِرِهِمَا، وَكَانَتِ الصُّحُفُ الَّتِي جُمِعَ فِيهَا القُرْآنُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ، ثُمَّ عِنْدَ عُمَرَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ، ثُمَّ عِنْدَ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ.**

تَابَعَهُ: عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، وَاللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، وَقَالَ: مَعَ **أَبِي خُزَيْمَةَ الأَنْصَارِيِّ**، وَقَالَ مُوسَى: عَنْ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، مَعَ **أَبِي خُزَيْمَةَ**، وَتَابَعَهُ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، وَقَالَ أَبُو ثَابِتٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ. وَقَالَ: مَعَ **خُزَيْمَةَ** أَوْ **أَبِي خُزَيْمَةَ**" (١).

(١) صحيح البخاري – ٤٦٧٩/٧١/٦– كِتَابُ تَفْسِيرِ القُرْآنِ– بَابُ قَوْلِهِ: {لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ..} «مِنَ الرَّأْفَةِ».

٢- وفي المرةِ الثانيةِ أخرجها في (كِتَابِ فَضَائِلِ القُرْآنِ - بَابُ جَمْعِ القُرْآنِ)، وفيها: "..**حَتَّى وَجَدْتُ آخِرَ سُورَةِ التَّوْبَةِ مَعَ** أَبِي خُزَيْمَةَ الأَنْصَارِيِّ **لَمْ أَجِدْهَا مَعَ أَحَدٍ غَيْرِهِ، {لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ}[التوبة:١٢٨] حَتَّى خَاتِمَةِ بَرَاءَةَ..**" (١)

٣- وفي المرةِ الثالثةِ أخرجها في: كِتَابِ فَضَائِلِ القُرْآنِ - بَابُ كَاتِبِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وفيها: "..**إِنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، قَالَ: أَرْسَلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - قَالَ: إِنَّكَ كُنْتَ تَكْتُبُ الوَحْيَ لِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَاتَّبِعِ القُرْآنَ، " فَتَتَبَّعْتُ حَتَّى وَجَدْتُ آخِرَ سُورَةِ التَّوْبَةِ آيَتَيْنِ مَعَ** أَبِي خُزَيْمَةَ الأَنْصَارِيِّ**، لَمْ أَجِدْهُمَا مَعَ أَحَدٍ غَيْرِهِ، {لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ}[التوبة:١٢٨] إِلَى آخِرِهِ** " (٢)

٤- بينما في المرة الرابعة أخرجها في: (كِتَابِ الأَحْكَامِ - بَابِ يُسْتَحَبُّ لِلْكَاتِبِ أَنْ يَكُونَ أَمِينًا عَاقِلًا) قال: "...**فَوَجَدْتُ فِي آخِرِ سُورَةِ التَّوْبَةِ: {لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ} التوبة: ١٢٨]. إِلَى آخِرِهَا مَعَ** خُزَيْمَةَ، **أَوْ** أَبِي خُزَيْمَةَ، **فَأَلْحَقْتُهَا فِي سُورَتِهَا..**"(٣)

٥- ومنَ العجيبِ أنه أخرجها للمرة الخامسة بدون شك في: (كِتَابُ التَّوْحِيدِ - بَاب {وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ} [هود:٧]، {وَهُوَ رَبُّ العَرْشِ العَظِيمِ} [التوبة:١٢٩]) وفيها:

---

(١) صحيح البخاري - ٦/١٨٣/٤٩٨٦- كِتَابُ فَضَائِلِ القُرْآنِ- بَابُ جَمْعِ القُرْآنِ.

(٢) صحيح البخاري - ٦/١٨٤/٤٩٨٩- كِتَابُ فَضَائِلِ القُرْآنِ- بَابُ كَاتِبِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - .

(٣) صحيح البخاري - ٩/٧٤/٧١٩١- كِتَابُ الأَحْكَامِ- بَابُ يُسْتَحَبُّ لِلْكَاتِبِ أَنْ يَكُونَ أَمِينًا عَاقِلًا.

"**حَتَّى وَجَدْتُ آخِرَ سُورَةِ التَّوْبَةِ مَعَ أَبِي خُزَيْمَةَ الأَنْصَارِيِّ، لَمْ أَجِدْهَا مَعَ أَحَدٍ غَيْرِهِ»، {لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ} [التوبة:١٢٨] حَتَّى خَاتِمَةِ بَرَاءَةَ**"(١).

ويلاحظ على هذه الروايات:

- أنَّ الإمامَ البخاريَّ – رَحِمَهُ اللهُ تعالى – في الروايةِ الأولى: **ذكر عِدَّةَ مُتابعاتٍ، جُلُّهَا ذكر خزيمةَ بكنيته** (أبي خزيمة) **بينما وَقع الشك في متابعةِ إبراهيم: هل هو** خُزَيْمَةَ **أَوْ** أَبِو خُزَيْمَةَ**؟.**

وقد عَلق ابنُ حجرٍ – رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى – على الشكِّ بقولِهِ: "وَمُرَادُهُ أَنَّ أَصْحَابَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ اخْتَلَفُوا فَقَالَ بَعْضُهُمْ مَعَ **أَبِي خُزَيْمَةَ**، وَقَالَ بَعْضُهُمْ مَعَ **خُزَيْمَةَ**، وَشَكَّ بَعْضُهُمْ، **وَالتَّحْقِيقُ:** مَا قَدَّمْنَاهُ عَنْ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ أَنَّ آيَةَ التَّوْبَةِ مَعَ أَبِي خُزَيْمَةَ وَآيَةَ الْأَحْزَابِ مَعَ خُزَيْمَةَ"(٢)

- وأمَّا في الروايتين الثانيةِ والثالثةِ: **فقد صَرَّحَ بكونِهِ:** (أَبِا خُزَيْمَةَ الأَنْصَارِيِّ) **بكنيته بدون شك.**
- وفي المرة الرابعة: **عاد للشك بقوله:** (مَعَ خُزَيْمَةَ، **أَوْ** أَبِي خُزَيْمَةَ).
- إلا أنه في المرة الخامسة والأخيرة: **جزم بكنيته:** (أبي خزيمة) **وزاد في مُوجِبِ ذلك بأن عَلَّقَ عليها بقولِهِ: " حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ بِهَذَا، وَقَالَ: مَعَ أَبِي خُزَيْمَةَ الأَنْصَارِيِّ".**

---

(١) صحيح البخاري – ٧٤٢٥/١٢٥/٩– كِتَابُ التَّوْحِيدِ– بَابُ {وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ} [هود: ٧].

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري– لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي– دار المعرفة– بيروت، ١٣٧٩– رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبدالباقي– أخرجه وصححه وأشرف عليه: محب الدين الخطيب – ٣٤٥/٨.

وبهذا فإن الإمام البخاري رحمه الله بعبقريته يُزاوج بين هذه الرواياتِ الخمس مرةً بسوق الشكّ، وأخرى بدونه؛ مع سوق متابعاته؛ التي تؤكد ترجيحَه لكون المرادِ بـــ (خُزَيْمَةَ) (أبا خزيمة الأنصاري) المشهور بكنيته، وهو الذي وُجِدَتْ عنده آيةُ التوبةِ.

وبهذا فإنَّ مَدَارَ روايةِ سورةِ الأحزابِ على: (خزيمة بن ثابت الأنصاري) ومدارَ روايةِ سورةِ التوبةِ على: (أبي خزيمة بنِ أوس الأنصاري المشهور بكنيتِه أو المسمى بالحارثِ بنِ خزيمةَ).

وهذا مَا ذهب إليه أبو شامة في المرشد الوجيزِ حيثُ قال: " قلتُ: وخزيمةُ هذا غيرُ أبي خزيمة الذي وَجَدَ معه الآيتين آخرَ "سورةِ براءة"، ذاك أبو خزيمة بنُ أوس بن زيد من بني النجار، شهد بدرًا وما بعدها، وتوفي في خلافةِ عثمان، وهذا خزيمةُ بنُ ثابت بنِ الفاكه من الأوس، شهد أحدًا وما بعدها، وقتل يوم صفين، وقيل غير ذلك"(١).

كذا هذا ما أكده ابنُ حجر – رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى – حيث قال في موضعٍ آخر:

" وَقَدْ تَقَدَّمَ الْبَحْثُ فِيهِ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ التَّوْبَةِ وَأَنَّ الَّذِي وُجِدَ مَعَهُ آخِرُ سُورَةِ التَّوْبَةِ غَيْرُ الَّذِي وُجِدَ مَعَهُ الْآيَةُ الَّتِي فِي الْأَحْزَاب، فَالْأَوَّلُ اخْتَلَفَ الرُّوَاةُ فِيهِ عَلَى الزُّهْرِيِّ؛ فَمِنْ قَائِلٍ مَعَ خُزَيْمَةَ، وَمِنْ قَائِلٍ مَعَ أَبِي خُزَيْمَةَ، وَمِنْ شَاكٍّ فِيهِ؛ يَقُولُ: خُزَيْمَة أَوْ أَبو خُزَيْمَةَ، **وَالْأَرْجَحُ:** أَنَّ الَّذِي وُجِدَ مَعَهُ آخِرُ سُورَةِ التَّوْبَةِ أَبُو خُزَيْمَةَ بِالْكُنْيَةِ، وَالَّذِي وُجِدَ مَعَهُ الْآيَةُ مِنَ الْأَحْزَابِ خُزَيْمَةُ"(٢).

---

(١) المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز– لأبي القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي المعروف بأبي شامة(ت:٦٦٥هـــ) المحقق: طيار آلتي قولاج– دار صادر – بيروت:١٣٩٥هـــ– ١٩٧٥م– ص٥١

(٢) فتح الباري – لابن حجر– ١٥/٩

المطلبُ الثالثُ

نماذج تطبيقية لما التَبَسَ مِن أقوالِ بعض المفسرين؛ فيما فُقِدَ مِنَ الكِتَاب

بعدَ الذي قررناه في المطلبِ الأولِ مِن التفرقةِ بين الراويين أو الروايتين، ثم بعدما ذكرناه مِمَّا صَحَّ مِن الرواياتِ الدالةِ على صِحَّةِ تلك التفرقةِ، يتبقى لنا أنْ نختمَ هذا المبحثَ بمطلبٍ ثالثٍ نذكر فيه بعضَ النماذجِ التطبيقيةِ لِمَا التَبَسَ مِن أقوالِ بعضِ المفسرين فيما فقد من الكتاب؛ بسبب عدمِ وقوفهم على تلك التفرقةِ، ومن ثم وَقَعَ اللبسُ في أقوالِ بعضِهم بين الآيتين تارةً؛ أو بينَ الصحابيين تارةً أخرى، وأحيانًا بين كليهما.

١- ففي تفسيرِ بحرِ العلومِ نجد السمرقندي (المتوفى: ٣٧٣هـ) قَدْ سوَّى بينَ الآيتين والصحابيين؛ حيثُ قَالَ: "**فجاء خزيمةُ بنُ ثابتٍ بهاتين الآيتين: (لَقَدْ جاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ) إلى آخرِ السورةِ، فلم يطلب منه البينةَ وأثبتَها في المصحفِ**"(١).

فانظر **كيف جعل المفقودَ فقط آيتي سورةِ التوبةِ، ونسبها إلى خزيمةَ بنِ ثابتٍ - رَضَيَ اللهُ عَنْهُ - الذي جعلَ النبيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - شهادته شهادةَ رجلين.**

والثابتُ كما تقرر في المطلبين السابقين: **أنهما كانا مع أبي خزيمة بنِ أوس المشهورِ بكنيتِهِ، وهو بخلافِ خزيمةَ بنِ ثابتٍ.**

٢- كذا نجد ابن عطية (المتوفى: ٥٤٢هـ) ذكر قولين في آيتي آخر التوبة دُون أن يُرجح بينهما؛ فقال: " **وهاتان الآيتان لم توجدا حين**

---

(١) بحر العلوم - لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي(ت:٣٧٣هـ) - ١٠١/٢

جُمع المصحفُ إلا في حِفظ خُزيمة بنِ ثابت، ووقع في البخاري: (أو أبي خزيمة)"[1].

فانظر إلى الشكِّ في كلامِهِ؛ دون ترجيح، وإن كانَ الراجحُ مَا أخرجه الإمامُ البخاريُّ، كما سَبَقَ بيانُهُ.

٣-كذا نجد القاضي أبا بكر بنَ العربيِّ (المتوفى: ٥٤٣هـ) سَوَّى بين الصحابيين؛ في موضع؛ فقال: "**فَإِنَّكُمْ أَثْبَتُّمْ آيَةً بِقَوْلِ رَجُلٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ خُزَيْمَةُ بْنُ ثَابِتٍ، وَهِيَ قَوْلُهُ: {لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ} [التوبة:١٢٨]؛ وَقَوْلُهُ: {مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ} [الأحزاب:٢٣]**"[2].

فنسب آيتي سورة التوبةِ والأحزابِ إلى صحابيٍ واحدٍ وهو خزيمة بنُ ثابتٍ، والثابتُ أنَّ خزيمةَ صاحبُ سورةِ الأحزابِ لا التوبةِ.

بينما شكَّ في موضع آخر فقال: " **قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَحَدَّثَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ قَالَ: فَقَدْتُ آيَةً مِنْ سُورَةٍ كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقْرَؤُهَا: {مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ} [الأحزاب:٢٣] فَالْتَمَسْتُهَا فَوَجَدْتُهَا مَعَ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ أَوْ أَبِي خُزَيْمَةَ، فَأَلْحَقْتُهَا فِي سُورَتِهَا.**[3]**، حيث شكَّ في نسبةِ آيةِ سورةِ الأحزابِ فقال: (مع خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ أَوْ أَبِي خُزَيْمَةَ) والثابت أنها مع خزيمةَ بنِ ثابتٍ ذي الشهادتين.**

---

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز – لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي(ت:٥٤٢هـ)- المحقق: عبدالسلام عبد الشافي محمد- دار الكتب العلمية – بيروت – ط١- ١٤٢٢ هـ- ١٠٠/٣.

(٢) أحكام القرآن- للقاضي محمد بن عبد الله أبي بكر بن العربي الاشبيلي المالكي (ت:٥٤٣هـ)- راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلَّق عليه: محمد عبد القادر عطا- دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان – ط٣- ١٤٢٤ هـ- ٢٠٠٣ م- ٦٠٦/٢.

(٣) أحكام القرآن- لابن العربي- ٦٠٨/٢.

٤-كذا لم يجزم الإمامُ القرطبيُّ (المتوفى: ٦٧١هـ) بنسبةِ آيةِ سورةِ الأحزابِ هل هي: (مع خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ أَوْ أَبِي خُزَيْمَةَ) [١] **والثابت أنها مع خزيمةَ بنِ ثابتٍ ذي الشهادتين.**

٥-كما جعل أبو حيان (المتوفى: ٧٤٥هـ) المفقودَ فقط آيتي سورةِ التوبةِ، ونسبها إلى خزيمةَ بنِ ثابتٍ؛ فقال في بحرِهِ مُعلقا على آيتي سورةِ التوبة: " **وَهَاتَانِ الْآيَتَانِ لَمْ تُوجَدَا حِينَ جُمِعَ الْمُصْحَفِ إِلَّا فِي حِفْظِ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ ذِي الشَّهَادَتَيْنِ**"[٢].

فانظر **كيف جعل المفقودَ فقط آيتي سورةِ التوبةِ، ونسبها إلى خزيمةَ بنِ ثابتٍ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-.**

والثابتُ كما تقرر من قبل: **أنهما كانا مع أبي خزيمة بنِ أوس المشهورِ بكنيتِهِ، وهو بخلافِ خزيمةَ بنِ ثابتٍ.**

٦- على جانب آخر نجد ابنَ كثير (المتوفى: ٧٧٤هـ) - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - جعلَ المفقودَ آيتي آخرِ التوبةِ فقط، وأوردَ الشكَّ في نسبتهما إلى خزيمةَ بنِ ثابتٍ أو أبي خزيمة بنِ أوس؛ فقال: "**ولهذا قال زيدٌ بنُ ثابتٍ: ووجدتُ آخرَ سورةِ التوبةِ - يعنى قوله تعالى: {لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُم} [التوبة:١٢٨-١٢٩] إلى آخر الآيتين- مع أبى خزيمةَ الأنصاريِّ، وفى رواية: مع خزيمةَ بنِ ثابتٍ الذى جعل رسولُ الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - شهادتَه بشهادتين...**"[٣].

---

(١) انظر: أحكام القرآن- لابن العربي- ١/٥٠- ٥١، كذا في: ٣٠٣/٨

(٢) البحر المحيط في التفسير - لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي(ت:٧٤٥هـ)- المحقق: صدقي محمد جميل- الناشر: دار الفكر - بيروت- الطبعة: ١٤٢٠ هـ- ٥٣٤/٥

(٣) تفسير القرآن العظيم - لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي(ت:٧٧٤هـ)- المحقق: سامي بن محمد سلامة- دار طيبة للنشر والتوزيع - ط٢- ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩ م - ٢٦/١

وقال في موضع آخر:

" **وفي الصحيحِ أنَّ زيدًا قال: فوجدتُ آخرَ سورةِ "براءة" مع خزيمةَ بنِ ثابتٍ، أو: أبي خزيمة**"(١).

حيث شكَّ في الموضعين في نسبةِ آخرِ سورةِ التوبة لأبي خزيمةَ أو خزيمةَ بنِ ثابتٍ، والثابتُ أنها مع أبي خزيمةَ بنِ أوس المشهورِ بكنيتِهِ.

٧- كذا سوى الزركشيُّ (المتوفى: ٧٩٤هـ) في برهانِهِ بين الراويين، حيث أورد روايةَ البخاريِّ في جمعِ القرآن وفقدِ آيةِ التوبة فقال:

رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ... إلى أن قال:

حَتَّى وَجَدْتُ آخِرَ التَّوْبَةِ: {لَقَدْ جَاءَكُمْ} مَعَ أَبِي خُزَيْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ الَّذِي جَعَلَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - شَهَادَتَهُ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ لَمْ أَجِدْهَا مَعَ أَحَدٍ غَيْرَهُ فَأَلْحَقْتُهَا فِي سُورَتِهَا فَكَانَتِ الصُّحُفُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ ثُمَّ عِنْدَ عُمَرَ حَتَّى قُبِضَ ثُمَّ عِنْدَ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ

وَفِي رِوَايَةٍ ابْنُ شِهَابٍ وَأَخْبَرَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ سَمِعَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ يَقُولُ فُقِدَتْ آيَةٌ مِنَ الْأَحْزَابِ حِينَ نَسَخْنَا الْمُصْحَفَ قَدْ كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقْرَأُ بِهَا لَمْ أَجِدْهَا مَعَ أَحَدٍ إِلَّا مَعَ خُزَيْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ: {مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عاهدوا الله عليه} فألحقناها في سورتها وخزيمة الْأَنْصَارِيُّ شَهَادَتُهُ بِشَهَادَتَيْنِ(٢).

وهنا التبس الأمرُ على الإمامِ الزركشي في برهانه بين الرجلين؛ حيث جعلَ أبا خزيمةَ الأنصاريَّ - المشهورَ بكنيتِهِ - هو مَن جعلَ النبيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - شهادته بشهادةِ رجلين.

---

(١) تفسير ابن كثير- ٢٤٤/٤

(٢) البرهان في علوم القرآن - لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي(ت:٧٩٤هـ)- المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم - ط١- ١٣٧٦ هـ- ١٩٥٧ م- دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه - ٢٣٣/١- ٢٣٤

٨- كذا نجد العلامةَ الآلوسي (المتوفى: ١٢٧٠هـ) سَوَّى بين الآيتين والصحابيين فقال: "**وإنما اكتفوا في آية التوبة بشهادةِ خزيمةَ؛ لأنَّ رسولَ الله-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - جعل شهادته بشهادةِ رجلين**"(١).

حيث جعل المفقود آيتي سورةِ التوبةِ ونسبهما إلى خزيمةَ بنِ ثابت الذي جعل النبيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - شهادتَه تعدل شهادةَ رجلين، والثابت أنهما مع أبي خزيمةَ بنِ أوس المشهورِ بكنيتِهِ، وهو بخلافِ خزيمةَ بنِ ثابتٍ.

<u>ومع هذا فإحقاقا للحقِّ فإنَّ بعضَ المفسرين لم يلتبس عليه الأمر كشيخ المفسرين الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ) حيث قال:</u> ".. فلما فرغتُ عرضته عَرْضةً، فلم أجد فيه هذه الآيةَ: {مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلا}[سورة الأحزاب:٢٣] قال: فاستعرضتُ المهاجرين أسألهم عنها، فلم أجدْها عند أحد منهم، ثم استعرضتُ الأنصارَ أسألهم عنها، فلم أجدها عند أحدٍ منهم، حتى وجدْتها عند خُزيمةَ بنِ ثابت، فكتبتها، ثم عرَضته عَرضَةً أخرى، فلم أجد فيه هاتين الآيتين: {لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ * فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لاَ إِلَهَ إِلا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ} [سورة التوبة:١٢٨، ١٢٩] فاستعرضت المهاجرين، فلم أجدها عند أحدٍ منهم، ثم استعرضتُ الأنصارَ أسألهم عنها فلم أجدها عند أحدٍ منهم، حتى وجدتها مع رَجلٍ آخر يدعى خُزيمة أيضًا، فأثبتها في آخر "براءة"...(٢)

---

(١) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني- لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت:١٢٧٠هـ)- المحقق: علي عبد الباري عطية- دار الكتب العلمية - بيروت - ط١- ١٤١٥ هـ- ٢٣/١.

(٢) جامع البيان في تأويل القرآن- لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبي جعفر الطبري(ت:٣١٠هـ)- المحقق: أحمد محمد شاكر- مؤسسة الرسالة - ط١- ١٤٢٠ هـ- ٢٠٠٠ م - ٦١/١

فانظر كيف فرَّقَ شيخُ المفسرين الطبريُّ بين الآيتين والصحابيين؛ فنسبَ آيةَ الأحزابِ إلى خُزيمةَ بنِ ثابتٍ، بينما نسبَ آيتي التوبةِ إلى رَجلٍ آخر يُدعى خُزيمةَ، وإن لم يُبين مَن هو؛ لكنه فرَّقَ بينهما؛ وهذا هو الحقُّ كمَا سَبَقَ بيانُهُ.

وحتى لا يطولَ بنا المقامُ فإن كثيرًا من المفسرين قدامى ومحدثين داروا في فلكِ هذه الأقوالِ، ولم تتفق كلمتُهم، والسببُ في هذا عدمُ وقوفهم على مَا قررناه مِن التفرقةِ بين الراويين أو الروايتين كما سبق بيانه.

المبحث الثاني

دفع إشكال ما فُقِدَ مِنَ الكِتَاب

تمهيد بين يدي المبحث:

بعدما تقرر في المبحث الأول من: أَنَّ الَّذِي وُجِدَ مَعَهُ آخِرُ سُورَةِ التَّوْبَةِ هو خزيمة الأنصاري المشهور بكنية: (أَبي خُزَيْمَةَ)، وهو غير (خُزَيْمَةُ بن ثابت) الذي جعل النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – شهادته تعدل شهادة رجلين، وهو الَّذِي وُجِدَت مَعَهُ آيَةُ سورة الأحزاب.

نعود إلى الأهم وهو:

كيف ندفعُ إشكالَ فقدِ هذين الموضعين مِن كتاب الله تعالى؟ وهل هذا يقدحُ في تواترِ القرآن الكريم الذي أجمعت وأطبقت عليه الأمةُ سَلفا وخلفا؟

وللإجابةِ على هذين السؤالين ضمنا هذا المبحث مطلبين:

- أولهما: **يشتملُ على دفعٍ عامٍ لإشكالِ هاتين الروايتين أو الراويين.**
- والآخر: **يشتمل على دفعٍ خاصٍ لإشكالِ كلِّ رواية، أو كل راو على حِدَة.**

فنقول وبالله التوفيق

المطلب الأول

الدفعُ العامُ لإشكالِ الروايتين، أو الراويين

يُمكنُ دفعُ إشكالِ هاتين الروايتين دفعًا عامًا يشملهما جميعًا مِن عدةِ وجوه:

١- الوجهُ الأولُ مِن الدفعِ العام للروايتين، أو الراويين: **أنَّ طلبَ زيدٍ لهذه الآياتِ كان للاستظهارِ لا لاستحداثِ العلمِ، وفي هذا يقول الزركشيُّ في برهانه:**

"وقولُ زيدٍ لم أجدْهَا إلا مع خزيمةَ ليس فيه إثباتُ القرآنِ بخبرِ الواحدِ؛ لأن زيدًا كان قد سَمِعَهَا وَعَلِمَ موضعَها في سورةِ الأحزابِ بتعليمِ النبيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وكذلك غيرُه مِنَ الصحابةِ، ثم نسيها، فلما سَمِعَ ذَكَرَهُ، وَتَتَبَّعُهُ للرجالِ كان للاستظهارِ لا لاستحداثِ العلمِ"(١)

وهذا ما ذهب إليه الشيخُ الزرقانيُّ في الوجهِ الثالثِ مِن وجوهِ الجوابِ على هذه الشبهةِ؛ حيث قال:

" إن كلامَ زيدٍ فيمَا مَضَى مِن ختامِ التوبةِ وآيةِ الأحزابِ لا يدل على عدمِ تواترِهما حتى على فرضِ أنه يُريد انفرادَ أبي خزيمةَ وخزيمةَ بذكرهما مِن حفظهما، غاية ما يدل عليه كلامُه أنهما انفردا بذكرِهما ابتداءً، ثم تذكَّرَ الصحابةُ مَا ذكراه، وكان هؤلاء الصحابة جمعًا يُؤمَنُ تواطؤهم على الكذبِ، فدُوِّنَتْ تلك الآياتُ في الصحفِ والمصحفِ بعدَ قِيامِ هذا التواترِ فيها"(٢).

ومع أنَّ هذا الرأيَ قال به كثيرٌ مِن أهلِ العلم إلا أنه لم يَسْلَمْ مِن الاعتراضِ:

---

(١) البرهان في علوم القرآن – للزركشي – ج١/ص ٢٣٤

(٢) مناهل العرفان في علوم القرآن– لمحمد عبد العظيم الزُّرْقاني(ت:١٣٦٧هـ)– مطبعة الحلبي – ط٣– ١/٢٨٥– ٢٨٦

لأنه إذا تقرر لدينا بلوغُ القرآنِ مبلغَ التواترِ فإنَّ العادةَ تحيل بعدئذٍ النسيانَ على هذا العددِ الذي بلغ مبلغَ التواترِ، وإن كانت العادة لا تحيل النسيانَ على العددِ القليل مع بقاءِ التواتر، فكان مِن المفترضِ لهذين الموضعينِ مِن كتابِ اللهِ تعالى إذا غابا أن يغيبا عن الرجلِ أو الرجلين لا أن يغيبا عن الأمةِ كلها.

وهذا الرأي يقضي بخلافِ ذلك؛ وهو وقوعُ النسيانِ لهذين الموضعين من الأمةِ كلها ولا يتذكرهمها إلا اثنان فقط!!

ولذا أنكر شيخنا فضيلة الأستاذ الدكتور إبراهيم عبد الرحمن خليفة – رحمه الله – هذا القول، وهو في معرض نقل كلام الشيخ غزلان رحمه الله؛ حيث قال: " ومن العجيب أن يقرر شيخُنا – عليه الرحمة – في أولِ كلامه وجوبَ أن يكون العددُ المبلغ مِن قِبله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مِمَّا تحيلُ العادةُ عليه النسيان، ثم يَذْهَلُ عن هذا ويُقرر في أخرِ كلامه وقوعَ مثل هذا الذهولِ على الأكثرين وأنهم لم يتذكروا إلا بعد أن تلا الآيتين عليهم أبو خزيمة أو هو وزيد. نقول: يا سبحانَ الله! أإن حَفِظَ واحدٌ أو اثنان فحسب وذهل الأكثرون تكون العادةُ عندئذ قد أحالت النسيانَ على عددِ التواترِ!!"[(١)]

وعليه: فلا يمكن القول بهذا القولِ:

- لأنه يتعارض مع مُوجَبِ التواترِ؛ وهو أن تكون الآية محفوظةً لدى الأكثرِ وإن غابت عن البعض؛ لا العكس.
- كما أنه يؤول بنا إلى القولِ بتخلفِ طبقةٍ مِن طبقاتِ التواترِ عن تواترِهِ.
- ثم إنه يتعارضُ مَع مَا تواترت عليه الأمةُ مِن حرصِها على حفظ كتابِ الله – تعالى – وتَلَقِّيهِ، وجمعِهِ في الصدورِ والسطورِ– على نحو ما

(١) الإحسان في مباحث علوم القرآن – الأستاذ الدكتور: إبراهيم عبد الرحمن خليفة – أستاذ ورئيس قسم التفسير وعلوم القرآن بجامعة الأزهر – رقم الإيداع بدر الكتب: ٢٠٠٢/١٩٤٦٧م – ط١/١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م – ص٣٨٨.

سيأتي بالتفصيل في المبحث الثالث بإذن الله تعالى – أفيتأتى بعدَ هذا الحرصِ فقدانُ آيةٍ أو نسيانُها؟!.

٢- الوجهُ الثاني مِن الدفعِ العامِ للروايتين أو الراويين: أن زيدًا لم ينسَ الآيةَ أصلا حتى يحتاجَ إلى مَنْ يُذكره بها؛ بدليلِ قوله: " **فَفَقَدْتُ آيَةً مِنْ سُورَةِ الأَحْزَابِ كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يَقْرَأُ بِهَا، فَلَمْ أَجِدْهَا إِلَّا مَعَ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ الأَنْصَارِيِّ ..**"[(١)].

فالفقدانُ دليلٌ على عدمِ النسيانِ، ولو نسيَها لمَا افتقدها، بل كلامُه – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – يدلُّ على أنهُ كان دائمَ السماعِ لها؛ حيثُ قال: " كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يَقْرَأُ بِهَا" والمضارعُ دالٌ على التجددِ والاستمرارِ، وهذا التجددُ والاستمرارُ لا يتأتى معه نسيانٌ.

وفي هذا يقولُ الشيخُ الزُّرْقانيُّ – رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى –: "**.. فإن تعبيرَه بلفظِ (فَقَدْتُ) يُشعر بأنه كان يحفظ هذه الآية، وأنها كانت معروفة له..**"[(٢)].

وبهذا فإنَّ هاتين الآيتين على أقلِ تقدير كانت محفوظة لكلٍ من زيدٍ وخزيمة – رَضِيَ اللهُ عَنْهُما – **وعليه:** ففقدانُ الآيةِ أو الآيتينِ ليس فقدانَ حِفظٍ في الصدورِ؛ إنما فقدانَ كتابةٍ في السطورِ؛ كما سيأتي بيانه.

٣- الوجهُ الثالثُ مِن الدفعِ العام للروايتين أو الراويين: **ما ذكره الإمامُ السيوطي مِن أن: " المراد أنهما يشهدان على أنَّ ذلك مِمَّا عُرِضَ على النبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – عامَ وفاته**"[(٣)].

---

(١) صحيح البخاري – ٢٨٠٧/١٩/٤– كِتَابُ الجِهَادِ وَالسِّيَرِ– بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {مِنَ المُؤْمِنِينَ رِجَالٌ..}[الأحزاب: ٢٣].

(٢) مناهل العرفان في علوم القرآن– لمحمد عبد العظيم الزُّرْقاني(ت:١٣٦٧هـ)– مطبعة الحلبي – ط٣– ٢٨٥/١– ٢٨٦

(٣) الإتقان في علوم القرآن – لجلال الدين السيوطي – ٢٠٦/١

وعلى هذا فالمقصود بالإشهاد: إثباتُ كونِ الآيةِ أوالآيتينِ كانتا في العرضةِ الأخيرةِ، لا إثباتُ قرآنيتِهما؛ إذ القرآنيةُ ثابتةٌ بدونِ شهادتِهما.

٤- الوجهُ الرابعُ مِن الدفعِ العامِ للروايتين أو الراويين: وهو ما ذكره الإمامُ السَخَاويُّ مِن أنه: " **يجوز أن يكونَ معناه: مَن جاءكم بشاهدين على شيء مِن كتابِ اللهِ؛ أي: من الوجوهِ السبعة التي نزل بها القرآنُ، ولم يزد على شَيء مِمَّا لم يُقرأ أصلاً، ولم يُعلم بوجه آخر**"(١).

وهذا معناه: أن خزيمة – رَضَيَ اللهُ عَنْهُ – أتى بوجهٍ أصلُهُ معلومٌ لدى الصحابة؛ إذ لا يكون الوجهُ وَجهًا إلا إذا كان له أصلٌ يُرَدُّ إليه.

فقوله: " ولم يزد على شَيء مِمَّا لم يُقرأ أصلاً، ولم يُعلم بوجه آخر".

معناه: أن ما أتى به خزيمة كان أصله معلومًا لدى الصحابة – رضوانُ اللهِ عليهم – والإنكار عليه إنما هو في الوجه الذي أتى به لا في أصلِ قرآنيتِهِ، وبهذا فانفرادُ خزيمةَ بهذا الوجهِ لا يقدح في تواترِ القرآن؛ لتحقق أصلِه لدى الصحابةِ مِن وُجُوهٍ أخر.

٥- الوجهُ الخامس مِن الدفعِ العام للروايتين أو الراويين – وهو الأرجحُ لذا أخرنا بيانه:

وهو أنَّ شهادةَ خزيمةَ – رَضَيَ اللهُ عَنْهُ –؛ سواء ابنِ ثابتٍ الذي شهد على آية سورة الأحزاب، أو ابن أوس الذي شهد على آيتي آخر التوبة؛ إنما هي لإثباتِ الكتابة لا القراءةِ، ومن ثم فالقرآنُ متواترٌ قراءةً وأداءً، والكتابةُ هي زيادةٌ في مُوجبِ تواترِه، وإن كان التواترُ لا يتوقفُ عليها.

والأصلُ في القرآنِ كما ثبت في الصحيحِ أنه كتابٌ مقروءٌ؛ ففي صحيحِ الإمامِ مسلمٍ بسندِهِ:

(١) جمال القراء- للسخاوي- ص ١٦١

..عَنْ عِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ الْمُجَاشِعِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ ذَاتَ يَوْمٍ فِي خُطْبَتِهِ: "...وَإِنَّ اللهَ نَظَرَ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ، فَمَقَتَهُمْ عَرَبَهُمْ وَعَجَمَهُمْ، إِلَّا بَقَايَا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَقَالَ: إِنَّمَا بَعَثْتُكَ لِأَبْتَلِيَكَ وَأَبْتَلِيَ بِكَ، وَأَنْزَلْتُ عَلَيْكَ كِتَابًا لَا يَغْسِلُهُ الْمَاءُ، تَقْرَؤُهُ نَائِمًا وَيَقْظَانَ.." (١).

وفي هذا يقول ابن الجزري رحمه الله: "ثُمَّ إِنَّ الِاعْتِمَادَ فِي نَقْلِ الْقُرْآنِ عَلَى حِفْظِ الْقُلُوبِ وَالصُّدُورِ لَا عَلَى حِفْظِ الْمَصَاحِفِ وَالْكُتُبِ، وَهَذِهِ أَشْرَفُ خَصِيصَةٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِهَذِهِ الْأُمَّةِ" (٢)

يقول الشيخ مناع القطان: " وقد راعى زيدُ بنُ ثابتٍ نهايةَ التثبت؛ فكان لا يكتفي بالحفظِ دُون الكتابةِ، وقوله في الحديث: "ووجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدها مع غيره" لا ينافي هذا، ولا يعني أنها ليست متواترة، وإنما المرادُ أنه لم يجدها مكتوبةً عندَ غيرِهِ، وكان زيدٌ يحفظها، وكان كثيرٌ مِنَ الصحابةِ يحفظونها كذلك؛ لأن زيدًا كان يعتمد على الحفظِ والكتابة معًا، فكانت هذه الآية محفوظةً عند كثيرٍ منهم، ويشهدون بأنها كُتِبت، ولكنها لم تُوجد مكتوبةً إلا عند أبي خزيمة الأنصاري"(٣). **لكن يلاحظ هنا:** أن جمعَ سيدِنا زيدِ بنِ ثابت – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – لم يكن مِن أيٍّ مكتوبٍ؛ بل كان مِمَّا كُتِبَ بين يدي رسولِ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – خاصةً.

وهذا مَا مَالَ إليه السخاويُّ في جمالِ القراء حيث قال: "وأقولُ: إن أُبَيًّا، رحمه الله، إنما كان يتتبع ما كتب بين يدي رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –

---

(١) صحيح مسلم – ٤/٢١٩٧/٢٨٦٥– كتاب الْجَنَّةِ وَصِفَةِ نَعِيمِهَا وَأَهْلِهَا– بَابُ الصِّفَاتِ الَّتِي يُعْرَفُ بِهَا فِي الدُّنْيَا أَهْلُ الْجَنَّةِ وَأَهْلُ النَّارِ.

(٢) النشر في القراءات العشر– لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف(ت:٨٣٣ هـ)– المحقق: علي محمد الضباع (ت:١٣٨٠ هـ)– المطبعة التجارية الكبرى – ١/٦

(٣) مباحث في علوم القرآن– لمناع بن خليل القطان(ت:١٤٢٠هـ) مكتبة المعارف – ط٣– ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م– ص١٢٧

في اللخاف، والأكتاف، والعُسُب، ونحو ذلك؛ لا لأن القرآن العزيز كان معدوماً"(١).

وقال أيضا: "معنى هذا الحديثِ، واللهُ أعلم: من جاءكم بشاهدين على شيءٍ مِن كتابِ اللهِ الذي كُتِبَ بين يدي رسولِ الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – . وإلا فقد كان زيدٌ جامعاً للقرآن" (٢)

وهذا ما ذهب إليه الشيخ الزرقاني بقوله: " والجواب على هذه الشبهة:

أولا: أن كلام زيد بن ثابت هذا لا يبطل التواترَ. وبيانُ ذلك: أنَّ الآيتين ختامُ سورةِ التوبةِ لم تثبت قرآنيتُهما بقولِ أبي خزيمة وَحْدَه. بل ثبتت بأخبارِ كثرةٍ غامرةٍ مِنَ الصحابةِ عن حفظهم في صدورِهم وإن لم يكونوا كتبوه في أوراقهم، ومعنى قول زيد:حتى وجدتُ مِن سورةِ التوبةِ آيتين لم أجدهما عند غيرِه أنه لم يجد الآيتين اللتين هما ختامُ سورةِ التوبةِ مكتوبتين عند أحد إلا عند أبي خزيمة، فالذي انفرد به أبو خزيمة هو كتابتهما لا حفظهما، وليس الكتابة شرطا في المتواتر؛ بل المشروط فيه: أن يرويه جمعٌ يؤمن تواطؤهم على الكذب ولو لم يكتبه واحدٌ منهم فكتابة أبي خزيمة الأنصاري كانت تَوثقا واحتياطًا فوقَ ما يطلبه التواترُ ويقتضيه، فكيف نقدحُ في التواترِ بانفرادِه بها؟!.

ثانيا: يُقال مثلُ ذلك فيما رُوِيَ عن زيدٍ في آيةِ سورةِ الأحزاب: {مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ} فإن معناه أن زيدا لم يجدها مكتوبة عند أحد إلا عند خزيمةَ بنِ ثابت الأنصاري. ويدل على أن هذا هو المعنى الذي أراده زيد بعبارته تلك قولُ زيدٍ نفسِهِ: (فقدت آية من سورة الأحزاب إلخ)، فإن تعبيره بلفظ (فقدتُ) يشعر بأنه كان يحفظُ هذه الآية، وأنها كانت معروفة له غير

(١) جمال القراء وكمال الإقراء– لعلي بن محمد بن عبد الصمد المصري الشافعي، علم الدين السخاوي(ت:٦٤٣هـ)– تحقيق: د.مروان العطيَّة– د.محسن خرابة– دار المأمون للتراث– دمشق – بيروت – ط١– ١٤١٨ هـ– ١٩٩٧م– ص١٦١

(٢) جمال القراء– للسخاوي– ص ١٦٣

أنه فقد مكتوبَها فلم يجده إلا مع خزيمةَ، وإلا فمَن الذي أنبأ زيدًا أنه فقد آية؟..[١].

كذا هذا مَا ذهب إليه أبو شامة في المرشدِ الوجيز؛ حيثُ قال: " قلت: إنما كان قصدهم أن ينقلوا من عَيْنِ المكتوبِ بين يدي النبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ولم يكتبوا مِن حفظهم؛ لأن قراءتهم كانت مختلفةً لما أبيح لهم من قراءةِ القرآن على سبعةِ أحرف" [٢].

ولا شكَّ أنَّ هذا أمرٌ في منتهى الصعوبةِ ألا يكتب من أيِّ مكتوب؛ بل مِمَّا كُتِبَ بين يدي رسولِ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – خاصة.

وهذا ما نرجحه هنا: ويدل عليه قول سيدنا زيد بن ثابت لمَّا وكل إليه سيدنا أبو بكر وعمر – رَضِيَ اللهُ عَنْهُما – جمعَ القرآن: «فَوَاللَّهِ لَوْ كَلَّفُونِي نَقْلَ جَبَلٍ مِنَ الجِبَالِ مَا كَانَ أَثْقَلَ عَلَيَّ مِمَّا أَمَرَنِي بِهِ مِنْ جَمْعِ القُرْآنِ» [٣].

فلو كان الجمعُ مِن أيِّ مكتوبٍ – وما أكثر الكتبة وكتبهم كما سيأتي ذكرُه – لَمَا كانت هناك أدنى مشقة، إنما المشقة في أن يجمعه من العُسُبِ أو اللِّخَافِ أو نحوهما؛ مما كتب بين يدي رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – كما قال: " فَتَتَبَّعْتُ القُرْآنَ أَجْمَعُهُ مِنَ العُسُبِ وَاللِّخَافِ"[٤].

ولذا اشترط الإشهادَ عليها، لا ليثبت قرآنيتها؛ بل لإثبات كتابتها بين يدي رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وذاك أمر بحقٍ أثقلُ من الجبل، وهو أمرٌ لو تعلمون عظيم!!.

---

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن– لمحمد عبد العظيم الزُّرْقاني(ت:١٣٦٧هـ)– مطبعة الحلبي – ط٣– ٢٨٥/١– ٢٨٦

(٢) المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز– لأبي شامة– ص٥٧

(٣) صحيح البخاري– ٤٩٨٦/١٨٣/٦– كِتَابُ فَضَائِلِ القُرْآنِ– بَابُ جَمْعِ القُرْآنِ

(٤) المرجع السابق.

ومِمَّا يشهدُ لكونِ المفقودِ مَا كان مكتوبًا بين يدي النبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لا مَا كان محفوظًا في قلوبِ الرجال: ما حكاه الإمامُ القرطبي بقوله: "سقطت الآيةُ الأولى مِن آخر" براءة" في الجمع الأول، على ما قاله البخاري والترمذي، وفي الجمع الثاني فقدت آية من سورة" الأحزاب". وحكى الطبري: أن آية" براءة" سقطت في الجمع الأخير، والأول أصح والله أعلم" (١).

فهذا الاضطراب – الذي حكاه الإمام القرطبي– في تحديد المفقودِ دالٌ على أنه إنما كان في المكتوب لا المقروء، وإلا فأيُّ عَبَسٍ هذا أن تكون (الآية) في الجمعِ الأول مقروءة محفوظة في صدور الصحابة مُتواترة فيما بينهم، فضلا عمَّا لهم من المكانة والفضل والحِرص على تلقي القرآنِ وجمعه في صدورِهم(٢) ثم تفقد بعد ذلك قراءتها في الجمع الثاني!!؛ وكأنها رُفِعَتْ مِن صُدورِهم، فهذا قطعا مُحال!!.

وعليه: فلا يمكن القولُ بفقدِ شيء من كتابِ الله تعالى على هذا النحو – في الجمع بنوعيه الأول والثاني– إلا إذا كان مكتوبًا، ومن ثم: فهذا الفقدُ في المكتوبِ لا يؤثر في تواترِ القرآنِ وجمعِهِ في صدورِ الرجالِ لا مِنْ قريبٍ وَلا مِنْ بعيد.

---

(١) تفسير القرطبي – ٥١/١

(٢) سيأتي مزيد بيان وتفصيل لحرص الصحابة على جمع القرآن في صدورهم، وشواهد على ذلك؛ كما في المبحث الثالث.

المطلبُ الثاني

الدفعُ الخاصُّ لإشكال كلِّ روايةٍ أو كلِّ راو

بعدمَا دفعنا ذاكَ الدفعَ العامَ لإشكال هاتين الروايتين؛ نشفعه بدفع خاصٍ بكلِّ روايةٍ أو كلِّ راوٍ على حدة؛ لنصل إلى ذاك اليقينِ الذي لا شَكَّ فيه مِن أنَّ القرآنَ الكريمَ نُقِلَ إلينا متواترًا جيلًا بعدَ جيلٍ لا فقدان فيه ولا نسيان، وبيان ذلك كالتالي:

١- الدفع الخاص برواية خزيمة بن ثابت - رَضَيَ اللهُ عَنْهُ -: **هو أن خزيمة بن ثابت - رَضَيَ اللهُ عَنْهُ - جعلَ النبيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - شهادتَه تعدل شهادةَ رجلين.**

ففي مسند الإمام أحمد بسنده: أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ابْتَاعَ فَرَسًا مِنْ أَعْرَابِيٍّ، فَاسْتَتْبَعَهُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِيَقْضِيَهُ ثَمَنَ فَرَسِهِ، فَأَسْرَعَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْمَشْيَ، وَأَبْطَأَ الْأَعْرَابِيُّ، فَطَفِقَ رِجَالٌ يَعْتَرِضُونَ الْأَعْرَابِيَّ فَيُسَاوِمُونَ بِالْفَرَسِ، لَا يَشْعُرُونَ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ابْتَاعَهُ، حَتَّى زَادَ بَعْضُهُمُ الْأَعْرَابِيَّ فِي السَّوْمِ عَلَى ثَمَنِ الْفَرَسِ الَّذِي ابْتَاعَهُ بِهِ النَّبِيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَنَادَى الْأَعْرَابِيُّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ مُبْتَاعًا هَذَا الْفَرَسَ فَابْتَعْهُ، وَإِلَّا بِعْتُهُ. فَقَامَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حِينَ سَمِعَ نِدَاءَ الْأَعْرَابِيِّ، فَقَالَ: " أَوَلَيْسَ قَدْ ابْتَعْتُهُ مِنْكَ؟ " قَالَ الْأَعْرَابِيُّ: لَا وَاللهِ مَا بِعْتُكَ. فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: " بَلَى قَدْ ابْتَعْتُهُ مِنْكَ " فَطَفِقَ النَّاسُ يَلُوذُونَ بِالنَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَالْأَعْرَابِيِّ وَهُمَا يَتَرَاجَعَانِ، فَطَفِقَ الْأَعْرَابِيُّ يَقُولُ: هَلُمَّ شَهِيدًا يَشْهَدُ أَنِّي بَايَعْتُكَ، فَمَنْ جَاءَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَالَ لِلْأَعْرَابِيِّ: وَيْلَكَ إِنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَمْ يَكُنْ لِيَقُولَ إِلَّا حَقًّا. حَتَّى جَاءَ خُزَيْمَةُ لِمُرَاجَعَةِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَمُرَاجَعَةِ الْأَعْرَابِيِّ، فَطَفِقَ الْأَعْرَابِيُّ يَقُولُ: هَلُمَّ شَهِيدًا يَشْهَدُ أَنِّي بَايَعْتُكَ. قَالَ خُزَيْمَةُ: أَنَا أَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَايَعْتَهُ. فَأَقْبَلَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى

خُزَيْمَةَ فَقَالَ: " بِمَ تَشْهَدُ؟ " فَقَالَ: بِتَصْدِيقِكَ يَا رَسُولَ اللهِ. فَجَعَلَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – شَهَادَةَ خُزَيْمَةَ شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ"(١)

ثم لمَّا وُكِلَ إلى سيدنا زيد بن ثابت – رَضَيَ اللهُ عَنْهُ – كتابةُ المصحف وافتقد آية الأحزاب لم يجدها مكتوبة إلا عند سيدِنا خزيمةَ بنِ ثابتٍ –رَضَيَ اللهُ عَنْهُ– وهنا تظهرُ عظمةُ الجنابِ النبوي، الذي لا ينطق عن الهوى، والذي تستمر دلائلُ نبوتِهِ حتى بعد وفاتِهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –؛ وذلك بأنْ تقع تزكيتُهُ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لخزيمةَ بنِ ثابتٍ محل شهادةِ الشاهد الآخر، وما أعظمها من تزكية؟!

ويُصبح انفرادُ خزيمة بهذه الشهادةِ على حدِّ تعبيرِ أستاذِنا الدكتور محمد سالم أبي عاصي:" وساما لم يُمْنَحْهُ صحابيٌّ قط؛ وهو أن شهادَتَهُ تعدلُ شهادةَ اثنين مِن عُدولِ الرجالِ، ومن ثمَّ فَسِمَةُ التواترية مُحققة لكلِّ حرفٍ قرآنيٍ مِنَ النصِّ الذي تضمه دفتا المصحفِ الشريفِ(٢)".

---

(١) مسند أحمد– ٢١٨٨٣/٢٠٥/٣٦– تتمة مسند الأنصار– حَدِيثُ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ. قال محققه شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح، وأخرجه أبو داود(٣٦٠٧)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني"(٢٠٨٥) و(٢٠٨٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" ١٤٦/٤، وفي "شرح مشكل الآثار"(٤٨٠٢)، والطبراني ٢٢/(٩٤٦)، والحاكم ١٧/٢– ١٨، والبيهقي ١٤٥/١٠– ١٤٦ من طريق أبي اليمان، بهذا الإسناد.وأخرجه ابن سعد ٣٧٨/٤– ٣٧٩، والنسائي ٣٠١/٧– ٣٠٢، والحاكم ١٧/٢– ١٨، والبيهقي ١٤٥/١٠– ١٤٦، والخطيب في "الأسماء المبهمة" ص١٢٠– ١٢١، وابن بشكوال في "الأسماء المبهمة" ص ٣٥٩– ٣٦٠ من طرق عن الزهري، به. وابن أبي شيبة في "مسنده" كما في "المطالب العالية"(٤٤٥٣)، والبخاري في "التاريخ الكبير" ٨٧/١، وابن أبي عاصم(٢٠٨٤)، وأبو يعلى في "المطالب العالية"(٤٤٥٤)، والطبراني في "الكبير"(٣٧٣٠)، والحاكم ١٨/٢، والبيهقي ١٤٦/١٠، والخطيب في "الأسماء المبهمة" ص١٢١– ١٢٢، وابن بشكوال ص٣٦٠– ٣٦١، وابن الأثير في "أسد الغابة" ٤٨٣/٢(**انتهى بتصرف يسير**).

(٢) لا ريب فيه – نقض أوهام حول القرآن الكريم– الأستاذ الدكتور: محمد سالم أبو عاصي – عميد كلية الدراسات العليا بجامعة الأزهر – دار الحرم – ص٧٦– ٧٧

وبهذا اندفعَ الإشكالُ الخاصُ بروايةِ خزيمةَ بنِ ثابتٍ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – ، وأصبحت شهادتُه وحدَه أقوى مِن ألفِ شاهدٍ معه؛ لنعلم أنَّ حفظَ القرآنِ إنما تمَّ بعنايةِ اللهِ – تعالى – وتدبيرِهِ وحكمتِه.

٢- الدفعُ الخاصُ بروايةِ خزيمةَ بنِ أوسٍ:

فإذا كانت تزكيةُ النبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لخزيمةَ بنِ ثابتٍ رفعت إشكالَ شهادتِه وَحْدَهُ على صحيفتِه، بل وأصبحت مِن دلائلِ نبوته – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – إلا أنَّ الإشكال يعود مرة أخرى في انفرادِ خزيمة بنِ أوسٍ بآيتي سورةِ الأحزاب؛ فمَا الذي يشهدُ له؟!

والواقعُ أنَّ انفرادَ خزيمةَ بنِ أوس بها إنما هو كما تقرر من قبل انفرادُ كتابةٍ لا قراءة، يَدُلُّ عَلَى هَذَا: ما أخرجه الحاكمُ في مستدركهِ وصححه ووافقه الذهبيُّ بسنده: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا–، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – قَالَ: «آخِرُ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ {لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ} » (١)

فانظر كيف أنَّ ابنَ عباسٍ وأبيَّ بنَ كعبٍ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُما – كانا يعرفان هذه الآيةَ، ويريا أنها آخرُ مَا نزل، فدلَّ هذا على أن قرآنيتها ثابته؛ إذ على أقلِ تقدير – بنص هذه الروايةِ – يحفظها:

زيدُ بنُ ثابتٍ، وابنُ عباسٍ، وأبيٌّ بنُ كعبٍ، وخزيمةُ بنُ أوسٍ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُم – ناهيك عن غيرها من الأدلة والشواهد التي سنذكرها فيما بعدُ، والتي تدل على كثرة الحافظين لها – وهذا بلا شكٍ أكثرُ من اثنين، ولو كان

---

(١) المستدرك على الصحيحين – للحاكم – ٣٢٩٦/٣٦٨/٢- كِتَابُ التَّفْسِيرِ- تَفْسِيرُ سُورَةِ التَّوْبَةِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. قال الحكم: حَدِيثُ شُعْبَةَ عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ «صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ»[التعليق- من تلخيص الذهبي] ٣٢٩٦- على شرط البخاري ومسلم.

إشهادُ زيدٍ على القرآنيةِ؛ لكان هذا العددُ كافيا في إثباتِها؛ فطلبه – رَضَيَ اللهُ عَنْهُ – للشهادةِ مع وجودِ هؤلاء؛ دالٌ على أن شَرْطَهُ ليس متحققا فيهم؛ وهو الإشهاد على كتابتها بين يدي النبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لا على قرائتها.

وعليه: فآية سورة التوبة قرآنيتُها ثابتةٌ بالإجماعِ ومتواترة، وفي هذا يقول أبو حيان: "..فَإِنَّمَا ثَبَتَتِ الْآيَةُ بِالْإِجْمَاعِ لَا بِخُزَيْمَةَ وَحْدَهُ"(١).

كذا قال الطاهر بن عاشور: " فلفظهما ثابتٌ بالإجماعِ، وتواترُهما حاصلٌ؛ إذ لم يشك فيهما أحدٌ، وليس إثباتهما قاصرًا على إخبارِ خزيمةَ أو أبي خزيمة"(٢).

(١) البحر المحيط في التفسير – لأبي حيان الأندلسي- ٥٣٤/٥

(٢) التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»- لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي(ت:١٣٩٣هـ)- الناشر: الدار التونسية للنشر – تونس- سنة النشر: ١٩٨٤ هـ- ٧٥/١١

المبحثُ الثالثُ

مَا صَحَّ مِنْ شَوَاهِدِ حِفظِ وتواترِ الكتابِ.

تمهيدٌ بَيْنَ يدي المبحث:

فبعدما دفعنا إشكالَ حديثي خزيمة كما في المبحثِ الثاني؛ بدفعٍ عام للروايتين تَمَثَّلَ في:

١- أنَّ طلبَ زيدِ بنِ ثابتٍ لهذه الآياتِ كان للاستظهارِ لا لاستحداثِ العلم.

٢- وأن زيدًا لم ينسَ الآيةَ أصلا، بدليلِ أنه افتقدها، والفقدانُ دليلٌ على عدمِ نسيانِها وإلا لما طلبها.

٣- أو أن المراد بالإشهاد إثباتُ كونِ الآيةِ أوالآيتينِ كانتا في العرضةِ الأخيرةِ، لا إثباتُ قرآنيتِهما؛ إذ القرآنيةُ ثابتةٌ بدونِ شهادتِهما.

٤- أو أن مقصودَه من قوله: (مَن جاءكم بشاهدين على شيءٍ مِن كتابِ الله) أي من الوجوهِ السبعةِ التي نزلَ بها القرآنُ.

٥- أو أنّ شهادةَ خزيمة؛ سواء ابنِ ثابتٍ، أو ابنِ أوسٍ - رَضَيَ اللهُ عَنْهُما-؛ إنما هي لإثباتِ الكتابةِ لا القراءةِ، ومن ثم فالقرآنُ متواترٌ قراءةً وأداءً، والكتابةُ هي زيادةٌ في مُوجبِ تواترِه، وإن كان التواترُ لا يتوقف عليها.

ثم بعدما دفعنا هذا الإشكالَ؛ بدفعٍ خاص بكل رواية، تمثل في:

١- أن إشكال روايةِ خزيمةَ بنِ ثابتٍ وانفرادَه بآيةِ سورةِ الأحزابِ اندفع بكونِ النبيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - جَعَلَ شهادتَهُ تعدلُ شهادةَ رجلين، فأصبحَ انفرادُهُ كأنه تحقيقٌ لنبوءةِ النبيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وصِدقِ نبوتِهِ؛ وأصبحت شهادتُهُ سبيلا لحفظِ كتابِ اللهِ تعالى، فأيُّ شرفٍ أسمَى مِن ذاك الشرفِ؟!.

٢- وأنَّ روايةَ خزيمةَ بنِ أوسٍ اندفعت بما ثبتَ في الصحيحِ مِن عدمِ انفرادِهِ بهاتين الآيتينِ مِنْ آخر سورةِ التوبة، ناهيك عن عدمِ توقفِ تواترِ القرآنِ الكريمِ على كتابتِه؛ إذ الشرطُ الأساس في تواترِهِ: قراءتُهُ لا كتابتُهُ.

لم يتبق لنا - بعد ذلك - إلا أنْ نشفعَ هذا المبحثَ الثاني بمبحثٍ ثالث:

ننظمُ فيه مجموعةً مِنَ الشواهدِ الدالةِ على حفظِ الكتابِ وتواترِهِ في الصدورِ والسطورِ؛ ليتأكد لنا مَا رَجَّحْنَاهُ مِن كونِ الإشهادِ في حديثي خزيمة إنما كان للإشهادِ على المكتوبِ لإثبات كتابته بين يدي النبيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لا لإثباتِ قرآنيته أو قرائته، وسنقتصرُ بإذنِ اللهِ تعالى في إيرادِ هذه الشواهدِ على مَا ثبتَ في الصحيحِ؛ حتى لا تُتَّخَذ تلك الشواهدُ بعدَ ذلك سبيلا للطعنِ أو التشكيك في جمعِ الكتاب أو تواترِهِ، مع الربط بينها بترتيبٍ منطقيٍ متسلسلٍ يجعلها تنتظمُ مع بعضِها البعضِ كأنها عُقْدُ جُمَانٍ؛ لنصلَ مِن خلالِها إلى الجزمِ واليقينِ بأن ذاك القرآنَ بذاك التلقي يستحيلُ أن يكون إلا متواترًا، ومن ثم لا تقوى روايتا خزيمةَ على القدحِ في صِحةِ جمعِ الكتاب أو تواترِهِ.

وقد ضمنت هذا المبحثَ مطلبين:

- أولهما: **شواهدُ حفظِ وتواترِ الكتابِ في الصدورِ.**
- والآخر: **شواهد حفظِ وتواترِ الكتابِ في السطورِ.**

فنقول وبالله التوفيق:

المطلبُ الأول

شواهدُ حفظِ وتواترِ الكتابِ في الصدور

١- <u>وعدُ اللهِ تعالى بحفظ القرآن الكريم:</u>

فهذا أسمَى الشواهدِ وأقواها، وبه تبلغُ الغاية مُنتهاها؛ حيث وعدَ اللهُ تعالى بحفظِ كتابه فقال: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}[الحجر: ٩].

والقولُ بفقدانِ آية أو نسيانها تكذيبٌ لخبرِ القرآنِ؛ وهذا محال، فثبت يقينا بنصِّ القرآنِ الكريمِ استحالةُ فقدِ آيةٍ من كتابِ اللهِ تعالى، ووجبَ حملُ روايتي خزيمة على وجهٍ مِن الوجوه السابقة.

٢- <u>حرصُ النبي- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- نفسُهُ على حفظِ القرآن واستظهاره، ووعدُ الله بجمعه:</u>

فمع أنَّ اللهَ تعالى وعد بحفظِ القرآن كما في الشاهد السابق إلا أنَّ النبيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – كان حريصًا على حفظِ القرآن الكريمِ واستظهاره، بقراءته خلفَ جبريلَ عليه السلام، فنهاه اللهُ تعالى عن ذلك، ووعده بجمعه في صدره؛ فقال له: {وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا}[طه:١١٤].

وقال له أيضا: {لاَ تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ} [القيامة:١٧].

يَدُلُّ عَلَى هَذَا مَا أَخْرَجَهُ الإِمامُ البخاريُّ فِي صحيحهِ بسندِهِ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {لاَ تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ}[القيامة:١٦] قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يُعَالِجُ مِنَ التَّنْزِيلِ شِدَّةً، وَكَانَ مِمَّا يُحَرِّكُ شَفَتَيْهِ – فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَأَنَا أُحَرِّكُهُمَا لَكُمْ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يُحَرِّكُهُمَا، وَقَالَ سَعِيدٌ: أَنَا أُحَرِّكُهُمَا كَمَا رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يُحَرِّكُهُمَا، فَحَرَّكَ شَفَتَيْهِ – فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: {لاَ تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ

وَقُرْآنَهُ}[القيامة:١٧] قَالَ: جَمْعُهُ لَكَ فِي صَدْرِكَ وَتَقْرَأَهُ: {فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ}[القيامة:١٨] قَالَ: فَاسْتَمِعْ لَهُ وَأَنْصِتْ: {ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ}[القيامة:١٩] ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ تَقْرَأَهُ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا أَتَاهُ جِبْرِيلُ اسْتَمَعَ فَإِذَا انْطَلَقَ جِبْرِيلُ قَرَأَهُ النَّبِيُّ– صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – كَمَا قَرَأَهُ(١).

كما وعد الحق سبحانه حبيبه – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بعدمِ النسيانِ؛ فقالَ له: {سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى إِلَّا مَا شَاءَ الله}[الأعلى:٦]

أبعدَ هذا الحرصِ مِن رسولِ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وذاك الوعدِ مِنَ اللهِ – تعالى – بالحفظِ والجمع يُفقدُ شيءٌ مِن كتابِ الله تعالى قلَّ أو كثرَ؟!

٣– <u>معارضة جبريل بالقرآن للنبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –:</u>

فمع أنَّ اللهَ – تعالى – قد وعدَ حبيبَه – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بحفظِ القرآنِ الكريمِ وجمعه؛ إلا أنه كان ينزل له جبريل كلَّ عام يعرضُ عليه مَا نزل، فيجمعه في قلبه ويرتبه، فلا مجال بعدئذ لفقدانٍ أو نسيان.**يَدُلُّ عَلَى هَذَا مَا أَخْرَجَهُ الإِمامُ البخاريُّ فِي صحيحِهِ بسندِهِ:** عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «كَانَ يَعْرِضُ عَلَى النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – القُرْآنَ كُلَّ عَامٍ مَرَّةً، فَعَرَضَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ فِي العَامِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ، وَكَانَ يَعْتَكِفُ كُلَّ عَامٍ عَشْرًا، فَاعْتَكَفَ عِشْرِينَ فِي العَامِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ» (٢).

وفي رواية أخرى عَنْ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ: "أَسَرَّ إِلَيَّ: «إِنَّ جِبْرِيلَ كَانَ يُعَارِضُنِي القُرْآنَ كُلَّ سَنَةٍ مَرَّةً، وَإِنَّهُ عَارَضَنِي العَامَ مَرَّتَيْنِ، وَلاَ أُرَاهُ إِلَّا حَضَرَ أَجَلِي.." (٣)

---

(١) صحيح البخاري – ٥/٨/١– بَابُ بَدْءِ الوَحْيِ– كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّسى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟

(٢) صحيح البخاري –٤٩٩٨/١٨٦/٦– كِتَابُ فَضَائِلِ القُرْآنِ– بَابُ كَانَ جِبْرِيلُ يَعْرِضُ القُرْآنَ عَلَى النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –

(٣) صحيح البخاري – ٣٦٢٣/٢٠٣/٤ – كِتَابُ المَنَاقِبِ– بَابُ عَلاَمَاتِ النُّبُوَّةِ فِي الإِسْلاَمِ.

فمعارضة جبريل بالقرآن للنبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أكبر دليل على جمع القرآن في قلبه الشريف أولًا، ومن بعده صحابته الكرام؛ فلا سبيل بعدئذ لفقدان أو نسيان.

٤- <u>تعليمُ النبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – (القرآنَ الكريمَ) لصحابته رضوان الله عليهم:</u>

فعَنْ أَبِي سَعِيدِ بْنِ المُعَلَّى، قَالَ: كُنْتُ أُصَلِّي فِي المَسْجِدِ، فَدَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فَلَمْ أُجِبْهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ أُصَلِّي، فَقَالَ: " أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ: {اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ}[الأنفال:٢٤]. ثُمَّ قَالَ لِي: «لَأُعَلِّمَنَّكَ سُورَةً هِيَ أَعْظَمُ السُّوَرِ فِي القُرْآنِ، قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ مِنَ المَسْجِدِ». ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ، قُلْتُ لَهُ: «أَلَمْ تَقُلْ لَأُعَلِّمَنَّكَ سُورَةً هِيَ أَعْظَمُ سُورَةٍ فِي القُرْآنِ»، قَالَ: {الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ}[الفاتحة:٢]«هِيَ السَّبْعُ المَثَانِي، وَالقُرْآنُ العَظِيمُ الَّذِي أُوتِيتُهُ»(١).

وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى، قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: «احْشُدُوا، فَإِنِّي سَأَقْرَأُ عَلَيْكُمْ ثُلُثَ الْقُرْآنِ»، فَحَشَدَ مَنْ حَشَدَ، ثُمَّ خَرَجَ نَبِيُّ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فَقَرَأَ: قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ، ثُمَّ دَخَلَ، فَقَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ: إِنِّي أُرَى هَذَا خَبَرٌ جَاءَهُ مِنَ السَّمَاءِ فَذَاكَ الَّذِي أَدْخَلَهُ، ثُمَّ خَرَجَ نَبِيُّ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فَقَالَ: «إِنِّي قُلْتُ لَكُمْ سَأَقْرَأُ عَلَيْكُمْ ثُلُثَ الْقُرْآنِ، أَلَا إِنَّهَا تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ» (٢).

فتعليم النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لصحابته، وحرصه على حشدهم ليعلمهم؛ يستحيل مع هذا فوات آية أو نسيانها.

---

(١) صحيح البخاري – ٤٤٧٤/١٧/٦– كِتَابُ تَفْسِيرِ القُرْآنِ– بَابُ مَا جَاءَ فِي فَاتِحَةِ الكِتَابِ

(٢) صحيح مسلم – ٨١٢/٥٥٧/١– كِتَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا– بَابُ فَضْلِ قِرَاءَةِ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ.

٥- تحزيبُ النبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – – (القرآن الكريمَ) لأصحابِه – رضوانُ اللهِ عليهم –:

فقد أخرجَ الإمامُ مسلمٌ في صحيحِهِ بسنده عن: " عَبْدِ اللهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُما – قَالَ: كُنْتُ أَصُومُ الدَّهْرَ وَأَقْرَأُ الْقُرْآنَ كُلَّ لَيْلَةٍ... **إلى أن قال:** قَالَ: «وَاقْرَأِ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ شَهْرٍ» قَالَ: قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللهِ، إِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: «فَاقْرَأْهُ فِي كُلِّ عِشْرِينَ» قَالَ: قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللهِ، إِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: «فَاقْرَأْهُ فِي كُلِّ عَشْرٍ» قَالَ: قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللهِ، إِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: «فَاقْرَأْهُ فِي كُلِّ سَبْعٍ، وَلَا تَزِدْ عَلَى ذَلِكَ؛ فَإِنَّ لِزَوْجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِزَوْرِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِجَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا» قَالَ: فَشَدَّدْتُ، فَشُدِّدَ عَلَيَّ. قَالَ: وَقَالَ لِي النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: «إِنَّكَ لَا تَدْرِي لَعَلَّكَ يَطُولُ بِكَ عُمْرٌ» قَالَ: «فَصِرْتُ إِلَى الَّذِي قَالَ لِي النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فَلَمَّا كَبِرْتُ وَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ قَبِلْتُ رُخْصَةَ نَبِيِّ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – »[(١)].

فانظرْ كيفَ دلتْ هذه الروايةُ على أنَّ القرآنَ كان مجموعًا في الصدورِ مِنْ وجهين:

أولهما: حرصُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – على أن يقرأ القرآنَ الكريمَ كلَّهُ في أيامٍ معدودةٍ، مِمَّا دَلَّ على جمعهِ كلِّهِ في قلبِهِ.

ثانيهما: عدمُ اكتفاءِ النبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – – بمجردِ تعليمِ القرآنِ الكريم لأصحابِهِ؛ بل كان يُحزِّبُ لهم الكمَّ الذي يقرأونه كلَّ يومٍ وليلة، مِمَّا دلَّ على أنَّ القرآنَ الكريمَ كان مجموعًا في الصدورِ.

ومَا أمرَ به النبيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – – صحابتَه مِنَ التحزيبِ طَبَقَّهُ على نفسِه أولا، فكان – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – نعم القدوة والأسوة لهم.

---

(١) صحيح مسلم- ٢/٨١٣/١١٥٩- كِتَاب الصِّيَامِ- بَابُ النَّهْيِ عَنْ صَوْمِ الدَّهْرِ لِمَنْ تَضَرَّرَ بِهِ أَوْ فَوَّتَ بِهِ حَقًّا أَوْ لَمْ يُفْطِرِ الْعِيدَيْنِ وَالتَّشْرِيقَ، وَبَيَانِ تَفْضِيلِ صَوْمِ يَوْمٍ، وَإِفْطَارِ يَوْمٍ.

يَدُلُّ عَلَى هَذَا مَا أَخْرَجَهُ الإِمَامُ مُسلِمٌ فِي صَحِيحِهِ بِسَنَدِهِ عَنْ: عائشة – رَضَيَ اللهُ عَنْهَا – قالت: "..وَلَا أَعْلَمُ نَبِيَّ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَرَأَ الْقُرْآنَ كُلَّهُ فِي لَيْلَةٍ" (١)

فدل هذا على إمكانيةِ قرائتِهِ كلَّه في ليلة، وأن المانع من قرائته فقط مجرد التخفيف، ومِن ثم فإن القرآن الكريم كان مجموعًا في الصدورِ؛ بسورِهِ وآياتِهِ، وحروفِهِ وكلماتِهِ، كلٌ مستقرٌ في موضعِهِ دُون تقديمٍ أو تأخيرٍ، ناهيك عن زيادةٍ أونقصان.

٦- <u>أمرُ النبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – صحابتَه – رضوانُ الله عليهم – بتبليغ القرآن:</u>

فكمَا كانَ النبيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حريصًا على جمعِ القرآنِ في قلوبِ أصحابِهِ بالتعليمِ والتحزيب؛ كان كذلك حريصًا على أن يبلغوا عنه ما أخذوه عنه؛ لتتسع دوائرُ جمعِ القرآن في قلوبِ الصحابةِ جميعا.

يَدُلُّ عَلَى هَذَا مَا أَخْرَجَهُ الإِمَامُ البخاريُّ فِي صحيحِهِ بسندِهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلاَ حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» (٢).

وقال – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – في حجةِ الوداعِ:"..أَلاَ لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ مِنْكُمُ الغَائِبَ" (٣).

---

(١) صحيح مسلم – ٧٤٦/٥١٣/١– كِتَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا– بَابُ جَامِعِ صَلَاةِ اللَّيْلِ، وَمَنْ نَامَ عَنْهُ أَوْ مَرِض

(٢) صحيح البخاري – ٣٤٦١/١٧٠/٤– كِتَابُ أَحَادِيثِ الأَنْبِيَاءِ– بَابُ مَا ذُكِرَ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ.

(٣) صحيح البخاري – ١٠٥/٣٣/١– كِتَابُ العِلْمِ– بَابٌ: لِيُبَلِّغِ العِلْمَ الشَّاهِدُ الغَائِبَ.

ففي هاتين الروايتين: دعوة لجمعِ القرآنِ والسنةِ في قلوبِ الصحابةِ ونقلِ الخيرِ إلى الغيرِ؛ ليتحقق موعودُ اللهِ – تَعَالى – بحفظِ كتابه، **هذا من جهة.**

ومن جهة أخرى: فإنهما شاهدتان بفضلِ ومكانةِ حملةِ هذا الوحيِّ مِن صحابةِ رسولِ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وإقرارٌ منه بعدالتِهم.

أشار إلى هذا المعنى ابنُ حِبان في تعليقهِ على هذه الروايةِ بقولِهِ: " وفي قولِهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: "ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب"، أعظمُ دليل على أنَّ الصحابة كلَّهم عدول، ليس فيهم مجروحٌ أو ضعيفٌ، وإلا لاستثنى – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – في قوله، ولقال مثلا: (ألا ليبلغ فلان وفلان منكم الغائب)، فلما أجملهم في الذكرِ بالأمر بتبليغ مَن بَعْدَهم دلَّ ذلك على أنهم كلَّهم عدولٌ، وكفى بمن عَدَّلَه رسولُ الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – شرفا"(١).

فكيف يتأتى مِن هؤلاءِ الحفظةِ العدولِ الأُثباتِ المشهودِ لهم بذاك الفضلِ فقدانُ آيةٍ أو نسيانُها؟!

الحثُّ على قراءة القرآنِ وتعظيمِ ثوابِ قراءته:

فالقرآنُ الكريمُ حثَّ في مواضعَ كثيرةٍ على تلاوتِهِ؛ فقالَ سُبْحَانَهُ: { إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَنْ تَبُورَ }[فاطر: ٢٩].

ونبه على عدم التسوية بين من يقرأ ومن لا يقرأ فقال: { لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ}[آل عمران:١١٣].

وشرح رسولُ الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – هذه الآيةَ بتمثيلٍ رائع؛ ففي صحيحِ الإمامِ البخاريِّ بسندِهِ عن: أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ

(١) صحيح ابن حبان– – ١٦٢/١– مقدمة ابن حبان في صحيحه– شرط ابن حبان في صحيحه – بتصرف يسير–.

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ: " مَثَلُ الَّذِي يَقْرَأُ القُرْآنَ: كَالأُتْرُجَّةِ طَعْمُهَا طَيِّبٌ، وَرِيحُهَا طَيِّبٌ، وَالَّذِي لاَ يَقْرَأُ القُرْآنَ: كَالتَّمْرَةِ طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَلاَ رِيحَ لَهَا، وَمَثَلُ الفَاجِرِ الَّذِي يَقْرَأُ القُرْآنَ: كَمَثَلِ الرَّيْحَانَةِ رِيحُهَا طَيِّبٌ، وَطَعْمُهَا مُرٌّ، وَمَثَلُ الفَاجِرِ الَّذِي لاَ يَقْرَأُ القُرْآنَ: كَمَثَلِ الحَنْظَلَةِ طَعْمُهَا مُرٌّ، وَلاَ رِيحَ لَهَا "(١)

ولا شكَّ أنَّ هذا يخلق روحًا مِن التنافسِ في الإقبالِ على قراءةِ كتابِ اللهِ تَعَالَى.

بل إنه لم يُسَوِّ بين الحافظِ الماهر بالقرآن وغيره؛ ففي صحيح الإمام البخاري بسنده عن: عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ: «مَثَلُ الَّذِي يَقْرَأُ القُرْآنَ، وَهُوَ حَافِظٌ لَهُ مَعَ السَّفَرَةِ الكِرَامِ البَرَرَةِ، وَمَثَلُ الَّذِي يَقْرَأُ، وَهُوَ يَتَعَاهَدُهُ، وَهُوَ عَلَيْهِ شَدِيدٌ فَلَهُ أَجْرَانِ»(٢)

ولا شكَّ أنَّ هذا يخلقُ روحًا مِن التنافسِ حولَ كتابِ الله تعالى، ليس فقط في قراءتِهِ بل في حِفظه وإتقانِه وتحبيرِه.

كما أنَّ السنةَ الصحيحة مليئةٌ بالأحاديثِ والآثارِ الدالةِ على فضلِ قراءةِ القرآنِ الكريم وتعليمه وتعاهده.

فقد أوصى النبيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بكتاب الله – تعالى – إجمالا؛ كما في صحيح الإمام البخاري بسنده عن: طَلْحَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى: آوْصَى النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ؟ فَقَالَ: لاَ، فَقُلْتُ: كَيْفَ كُتِبَ عَلَى النَّاسِ الوَصِيَّةُ أُمِرُوا بِهَا وَلَمْ يُوصِ؟ قَالَ: «أَوْصَى بِكِتَابِ اللَّهِ» (٣)

---

(١) صحيح البخاري – ٥٠٢٠/١٩٠/٦– كِتَابُ فَضَائِلِ القُرْآنِ– بَابُ فَضْلِ القُرْآنِ عَلَى سَائِرِ الكَلاَمِ.

(٢) صحيح البخاري – ٤٩٣٧/١٦٦/٦– كِتَابُ تَفْسِيرِ القُرْآنِ– بَابُ {يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا}[النبأ: ١٨]: زُمَرًا.

(٣) صحيح البخاري – ٥٠٢٢/١٩١/٦– كِتَابُ فَضَائِلِ القُرْآنِ– بَابُ فَضْلِ القُرْآنِ عَلَى سَائِرِ الكَلاَمِ.

كما أوصى النبيُّ به تفصيلا؛ كما في صحيح الإمامِ مسلم بسندِه عن:..أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يَقُولُ: «اقْرَءُوا الْقُرْآنَ فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَفِيعًا لِأَصْحَابِهِ، اقْرَءُوا الزَّهْرَاوَيْنِ الْبَقَرَةَ، وَسُورَةَ آلِ عِمْرَانَ، فَإِنَّهُمَا تَأْتِيَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ، أَوْ كَأَنَّهُمَا غَيَايَتَانِ، أَوْ كَأَنَّهُمَا فِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافَّ، تُحَاجَّانِ عَنْ أَصْحَابِهِمَا، اقْرَءُوا سُورَةَ الْبَقَرَةِ، فَإِنَّ أَخْذَهَا بَرَكَةٌ، وَتَرْكَهَا حَسْرَةٌ، وَلَا تَسْتَطِيعُهَا الْبَطَلَةُ». قَالَ مُعَاوِيَةُ: بَلَغَنِي أَنَّ الْبَطَلَةَ: السَّحَرَةُ. (١)

وفي صحيحِ الإمامِ البخاريِّ بسندِهِ: عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: «مَنْ قَرَأَ بِالْآيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ البَقَرَةِ فِي لَيْلَةٍ كَفَتَاهُ»(٢).

بل صرَّحَ بفضلِ مَن تعلم القرآنَ وعلَّمَه على غيرِهِ؛ فقال كما في صحيحِ الإمامِ البخاريِّ بسندِهِ عن: عُثْمَانَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ القُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»(٣).

وأخيرًا: أمرنا بتعاهدِهِ والمحافظةِ على قراءتِه؛ ففي صحيحِ الإمامِ البخاريِّ بسندِهِ عن: أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ: «تَعَاهَدُوا القُرْآنَ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَهُوَ أَشَدُّ تَفَصِّيًا مِنَ الإِبِلِ فِي عُقُلِهَا» (٤)

---

(١) صحيح مسلم – ٨٠٤/٥٥٣/١– كِتَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا– بَابُ فَضْلِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَسُورَةِ الْبَقَرَةِ.

(٢) صحيح البخاري – ٥٠٠٨/١٨٨/٦– كِتَابُ فَضَائِلِ القُرْآنِ– بَابُ فَضْلِ سُورَةِ البَقَرَةِ.

(٣) صحيح البخاري – ٥٠٢٧/١٩٢/٦– كِتَابُ فَضَائِلِ القُرْآنِ– بَابٌ: خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ القُرْآنَ وَعَلَّمَهُ.

(٤) صحيح البخاري – ٥٠٣٣/١٩٣/٦– كِتَابُ فَضَائِلِ القُرْآنِ– بَابُ اسْتِذْكَارِ القُرْآنِ وَتَعَاهُدِهِ.

ولا شكَّ أنَّ كلَّ هذه الأوامرِ وتلك التوصياتِ أدعى لانكبابِ الصحابةِ على كتابِ اللهِ – تعالى – حفظًا وجمعًا وقراءة وإقراءً، بحيثُ لا يُعقل منهم بعد ذلك وقوعُ فَقْدٍ أو نِسيانٍ في كتابِ الله تعالى.

٧- <u>رصدُ النبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لصحابته وتزكيتهم:</u>

فلم يكتف النبيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بأمرِ صحابتِهِ أمرًا عامًا بتبليغِ القرآنِ – كما في الشاهد السابق– بل زاد ذلك ببيانِ حالِ أصحابهِ برصدِ مواهبهم وأفضالهم؛ ففي مسندِ الإمامِ أحمدَ بسندِه: " عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ: " أَرْحَمُ أُمَّتِي بِأُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ، وَأَشَدُّهُمْ فِي دِينِ اللهِ عُمَرُ – وَقَالَ عَفَّانُ مَرَّةً: فِي أَمْرِ اللهِ عُمَرُ – وَأَصْدَقُهُمْ حَيَاءً عُثْمَانُ، وَأَفْرَضُهُمْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَأَقْرَؤُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ، وَأَعْلَمُهُمْ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينًا، وَإِنَّ أَمِينَ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ "[(١)]

وزكَّى قراءةَ أَبِي مُوسَى – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – كما ثبت في صحيحِ الإمامِ البخاريِّ بسندِه:

عَنْ أَبِي مُوسَى – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ لَهُ: «يَا أَبَا مُوسَى لَقَدْ أُوتِيتَ مِزْمَارًا مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ»[(٢)].

---

(١) مسند أحمد – ٢١/٤٠٦/١٣٩٩١– مُسْنَدُ الْمُكْثِرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ– مُسْنَدُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.قال محققه شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين. وأخرجه ابن سعد ٢/٣٤١، والنسائي في "الكبرى"(٨٢٤٢)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار"(٨٠٨)، والبيهقي ٦/٢١٠ من طريق عفان بن مسلم، بهذا الإسناد– والحديث عند ابن سعد مقطع. وأخرجه الطيالسي (٢٠٩٦)، ومن طريقه الضياء في "المختارة"(٢٢٤٠)، وأخرجه البيهقي ٦/٢١٠ من طريق سهل بن بكار، كلاهما(الطيالسي وسهل ابن بكار) عن وهيب بن خالد، به.وانظر(١٢٩٠٤) (انتهى بتصرف يسير).

(٢) صحيح البخاري – ٦/١٩٥/٥٠٤٨– كِتَابُ فَضَائِلِ القُرْآنِ– بَابُ حُسْنِ الصَّوْتِ بِالقِرَاءَةِ لِلْقُرْآنِ.

وهذا الرصدُ الدقيقُ مِن الجنابِ النبويِّ الشريفِ لصحابتِه الكرامِ ووقوفُهُ على نبوغِهم وميولِهم بل وحتى على مَا تعلق بقلوبهم وأخلاقهم، يجعلك تزدادُ ثقةً ويقيناً في جمعِهم للقرآنِ الكريمِ، بحيثُ يستحيلُ – عادة – فواتُ آية أو نسيانُها.

٨- <u>تخصيصُ بعضِ الصحابة للأخذ عنهم:</u>

فلم يقتصر الأمرُ على مجرد تزكيته – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لصحابتِهِ – رضوان الله عليهم – ورصدِ مواهبِهم، بل خص أناثا منهم بالأمر بالأخذ عنهم:

ففي صحيح الإمامِ البخاريِّ بسندِه: .. عَنْ مَسْرُوقٍ، ذَكَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ فَقَالَ: لاَ أَزَالُ أُحِبُّهُ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يَقُولُ: «خُذُوا القُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَةٍ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَسَالِمٍ، وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَأُبَيٍّ بْنِ كَعْبٍ» (١).

وفي مسند الإمامِ أحمدَ بسندِه:عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ، بَشَّرَاهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– قَالَ:«مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًّا كَمَا أُنْزِلَ، فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ أُمِّ عَبْدٍ»(٢).

---

(١) صحيح البخاري – ٤٩٩٩/١٨٦/٦– كِتَابُ فَضَائِلِ القُرْآنِ– بَابُ القُرَّاءِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – .

(٢) مسند أحمد – ١٨٤٥٧/٤٠٠/٣٠– مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ– حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ– قال شعيب الأرنؤوط: صحيح لغيره. وهو في "فضائل الصحابة" لأحمد(١٥٥٣). وأخرجه المزي في "تهذيب الكمال"من طريق الإمام أحمد، بهذا الإسناد. وأخرجه ابن أبي شيبة ٥٢٠/١٠، والبخاري في"التاريخ الكبير" ٣٠٨/٦ و"خلق أفعال العباد" ص٤٩، والحارث(١٠١٢)(زوائد)، وابن قانع في "معجم الصحابة" ٢٠٧/٢ من طرق، عن عيسى بن دينار، به. وقد سقط من مطبوع "خلق أفعال العباد": عن أبيه. وقد سلف من حديث ابن مسعود برقم(٤٢٥٥) وذكرنا بقية شواهده هناك.**(انتهى بتصرف يسير)**.

فتلك العمليةُ مِنَ الرصدِ النبويِّ الشريفِ لصحابتِهِ الكرام وتزكيتهم والأمر بالأخذ عنهم لأكبرُ دافعٍ لحفظِ القرآنِ الكريم؛ إذ هي أشبهُ ما تكونُ بمدرسةٍ علميةٍ لحفظِ القرآنِ الكريمِ وإقرائه وإجازته، فجُمع بفضلِ اللهِ – تعالى – القرآنُ في قلوبِ الصحابةِ، كما نزل على رسولِ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – دُون فقدانٍ أو نسيانٍ.

٩- <u>دفعُ النبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – المسلمين الجددَ لصحابته – رضوان الله عليهم– ليعلموهم القرآنَ:</u>

فبعد أن زكَّى النبيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – صحابتَه وأمرنا بالأخذِ عنهم، كان يدفع إليهم مَن كان حديثَ عهد بإسلام؛ ليُسمعوه كلامَ اللهِ تعالى، وينقلوه إليه؛ فيتواترُ القرآن وتكثر حفظتُه.

يَدُلُّ عَلَى هَذَا ما أخرجه الإمامُ أحمدُ في مُسندِهِ بسندٍ حَسَنٍ: عنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يُشْغَلُ، فَإِذَا قَدِمَ رَجُلٌ مُهَاجِرٌ عَلَى رَسُولِ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – دَفَعَهُ إِلَى رَجُلٍ مِنَّا يُعَلِّمُهُ الْقُرْآنَ..."[1].

١٠- <u>حرصُ الصحابةِ وتناوبُهم على تلقي الوحي من النبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –:</u>

فإذا كان النبيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قد أمر صحابتَهُ بتبليغِ القرآنِ وأرشدَهم إلى مَنْ يأخذون عنهم؛ فإنهم استجابوا وامتثلوا، وكانوا حريصين على تلقي القرآنِ وجمعِهِ في صدورهم.

---

(١) مسند أحمد – ٢٢٧٦٦/٤٢٦/٣٧– تتمة مسند الأنصار– حَدِيثُ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قال محققه شعيب الأرنؤوط: إسناده حسن من أجل بشر بن عبد الله السُّلمي، وباقي رجاله ثقات. أبو المغيرة: هو عبد القدوس بن الحجاج الخولاني. وأخرجه البخاري في "تاريخه الكبير" ٤٤٤/١، والطبراني في "مسند الشاميين"(٢٢٣٧)، والحاكم ٣٥٦/٣ من طريق أبي المغيرة، بهذا الإسناد. وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. وأخرجه أبو داود(٣٤١٧)، والبيهقي ١٢٥/٦ من طريق بقية بن الوليد، عن بشر بن عبد الله، به.

ففي صحيحِ الإمامِ البخاريِّ بسندِه أنَّ عمرَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – قال: "... كُنْتُ أَنَا وَجَارٌ لِي مِنَ الأَنْصَارِ فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ، وَهُمْ مِنْ عَوَالِي المَدِينَةِ، وَكُنَّا نَتَنَاوَبُ النُّزُولَ عَلَى النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فَيَنْزِلُ يَوْمًا وَأَنْزِلُ يَوْمًا، فَإِذَا نَزَلْتُ جِئْتُهُ بِمَا حَدَثَ مِنْ خَبَرِ ذَلِكَ اليَوْمِ مِنَ الوَحْيِ أَوْ غَيْرِهِ، وَإِذَا نَزَلَ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ..." (١).

وفي صحيحِ الإمامِ البخاريِّ بسندِهِ: عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ –: «وَاللَّهِ الَّذِي لاَ إِلَهَ غَيْرُهُ، مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ أَيْنَ أُنْزِلَتْ، وَلاَ أُنْزِلَتْ آيَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ فِيمَ أُنْزِلَتْ، وَلَوْ أَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنِّي بِكِتَابِ اللَّهِ، تُبَلِّغُهُ الإِبِلُ لَرَكِبْتُ إِلَيْهِ»(٢).

بل وعلموه لصبيانهم، ففي صحيحِ الإمامِ البخاريِّ بسندِه عن:

ابْنِ عَبَّاسٍ قال: «تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَأَنَا ابْنُ عَشْرِ سِنِينَ، وَقَدْ قَرَأْتُ المُحْكَمَ»(٣).

فأيُّ حرصٍ هذا من صحابةِ رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – صغيرِهم وكبيرِهم، على ألا يفوتهم شيءٌ من الوحيِّ الشريفِ؟! أيغيبُ عنهم – بعدَ هذا كلِّهِ – آيةٌ أو آيتان مِن كتابِ اللهِ تعالى؟!

١١- <u>مراجعةُ النبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لحفظةِ القرآنِ الكريم، وسماعُهُ منهم؛ ليطمئن إلى صحةِ قرائتهم وضبطهم:</u>

فبعد أن عيَّن النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بعضَ أصحابه للأخذ عنهم وزكاهم، وبعد أن أقبل الصحابة على تلقي القرآنِ وجمعِهِ في صدورِهم؛ كانَ النبيُّ بعد ذلك يُراجعهم ويسمعُ منهم؛ ليطمئنَ إلى صحةِ قرائتهم وضبطهم.

---

(١) صحيح البخاري– ٥١٩١/٢٨/٧– كِتَابُ النِّكَاحِ– بَابُ مَوْعِظَةِ الرَّجُلِ ابْنَتَهُ لِحَالِ زَوْجِهَا.

(٢) صحيح البخاري – ٥٠٠٢/١٨٧/٦– كِتَابُ فَضَائِلِ القُرْآنِ– بَابُ القُرَّاءِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – .

(٣) صحيح البخاري – ٥٠٣٥/١٩٣/٦– كِتَابُ فَضَائِلِ القُرْآنِ– بَابُ تَعْلِيمِ الصِّبْيَانِ القُرْآنَ.

فقد أجاز قراءةَ كلٍ من عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ وهِشَامِ بْنِ حَكِيمٍ لما قرءا سُورَةَ الفُرْقَانِ بحرفين مختلفين.

ففي صحيحِ الإمامِ البخاريِّ بسندِهِ:

عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ حَدِيثِ المِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدٍ القَارِيِّ، أَنَّهُمَا سَمِعَا عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، يَقْرَأُ سُورَةَ الفُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَاءَتِهِ، فَإِذَا هُوَ يَقْرَؤُهَا عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ، لَمْ يُقْرِئْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فَكِدْتُ أُسَاوِرُهُ فِي الصَّلاَةِ، فَانْتَظَرْتُهُ حَتَّى سَلَّمَ، فَلَبَّبْتُهُ فَقُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرَأُ؟ قَالَ: أَقْرَأَنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فَقُلْتُ لَهُ: كَذَبْتَ فَوَاللَّهِ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لَهُوَ أَقْرَأَنِي هَذِهِ السُّورَةَ، الَّتِي سَمِعْتُكَ فَانْطَلَقْتُ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَقُودُهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ سُورَةَ الفُرْقَانِ عَلَى حُرُوفٍ لَمْ تُقْرِئْنِيهَا، وَإِنَّكَ أَقْرَأْتَنِي سُورَةَ الفُرْقَانِ، فَقَالَ: «يَا هِشَامُ اقْرَأْهَا» فَقَرَأَهَا القِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: «هَكَذَا أُنْزِلَتْ» ثُمَّ قَالَ: «اقْرَأْ يَا عُمَرُ» فَقَرَأْتُهَا الَّتِي أَقْرَأَنِيهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: «هَكَذَا أُنْزِلَتْ» ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: «إِنَّ القُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ» (١).

يعلق فضيلة الدكتور د. أيمن سويد على هذه الرواية بقوله:

فقوله هكذا أنزلت..إلخ: هذه إجازة؛ بل أعلى مِنَ الإجازةِ، فهل هناك شهادةٌ أعلى مِن هذه الشهادةِ؟! وهل هناك توثيقٌ أعلى مِن هذا التوثيق؟

(١) صحيح البخاري – ٦/١٩٤/٥٠٤١– كِتَابُ فَضَائِلِ القُرْآنِ– بَابُ مَنْ لَمْ يَرَ بَأْسًا أَنْ يَقُولَ: سُورَةُ البَقَرَةِ، وَسُورَةُ كَذَا.

فالنبيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قرأ على الصحابةِ، ثم قرأ الصحابةُ على النبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وسَمِعَهُم وأجَازَهم، ثم قرأ الصحابةُ والتابعون يسمعون، ثم أعاد التابعون والصحابة يسمعون؛ فيُصَحِّحُونَ أو يُقرون، وهكذا حتى وَصَلَ القرآنُ إلينا؛ كما قال ابنُ الجزريُّ:

وَالأَخْذُ بِالتَّجْوِيدِ حَتْمٌ لازِمُ... مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ الْقُرَآنَ آثِمُ

لأَنَّهُ بِهِ الإِلَهُ أَنْزَلاَ... وَهَكَذَا مِنْهُ إِلَيْنَا وَصَلاَ (١).

١٢- <u>أمرُ النبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لصحابته بخفض أصواتهم عند قراءة القرآن:</u>

فبعد مراجعةِ النبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لحفظةِ القرآن من أصحابه رضوان الله عليهم واطمئنانه إلى صحةِ قرائتهم وضبطهم، يتحولُ النبيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – إلى توجيه آخر وهو أمرُهم بخفضِ أصواتِهم عند قراءةِ القرآنِ.

ففي مسندِ الإمامِ أحمدَ بسندٍ صحيحٍ:عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: اعْتَكَفَ رَسُولُ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي الْمَسْجِدِ، فَسَمِعَهُمْ يَجْهَرُونَ بِالْقِرَاءَةِ وَهُوَ فِي قُبَّةٍ لَهُ، فَكَشَفَ السُّتُورَ، وَقَالَ: " إِنَّ كُلَّكُمْ مُنَاجٍ رَبَّهُ فَلَا يُؤْذِيَنَّ بَعْضُكُمْ بَعْضًا، وَلَا يَرْفَعَنَّ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ بِالْقِرَاءَةِ "، أَوْ قَالَ: " فِي الصَّلَاةِ"(٢).

---

(١) حلقة يوتيوب بعنوان: (بيان حول تواتر القرآن الكريم | د. أيمن سويد) (بتصرف يسير).

(٢) مسند أحمد – ١١٨٩٧/٣٩٣/١٨– مُسْنَدُ الْمُكْثِرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ– مُسْنَدُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ– قال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين. هو في "مصنف" عبد الرزاق(٤٢١٦)، ومن طريقه أخرجه ابن حميد في"المنتخب"(٨٨٣)، وأبو داود(١٣٣٢)، والنسائي في "الكبرى"(٨٠٩٢)، وابن خزيمة(١١٦٢)، والحاكم ٣١٠/١– ٣١١، والبيهقي في "السنن" ١١/٣. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.(انتهى بتصرف يسير)

فهذا دليلٌ: على كثرة حملة كتابِ اللهِ – تعالى – مِن صحابةِ رسولِ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، وأنهم كانوا يندمجون في قراءةِ القرآنِ لدرجةِ أن أصواتَهم كانت تعلوا بالقرآنِ فينازع بعضُهم بعضًا في القراءةِ، مِنْ هنا أمِرُوا بخفضِ الصوتِ؛ **هذا مِن جهةٍ. لكن من جهة أخرى:** دلَّ هذا الحديثُ على أنَّ القرآنَ الكريمَ كان محورَ حياتِهم ولذةَ مناجاتِهم لربهم، فلا يمكن بحالٍ مِن الأحوالِ أنَّ مَن كانت تلك صفاتهم أن يُقصروا في جمعِ كتابِ ربِّهم أو يغيبَ عنهم شيءٌ منه ولو حرف واحد!!.

١٣- <u>تشهي النبيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ – سماعَ القرآنِ منْ أصحابه:</u>

فإذا كان النبيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قد زَكَّى قراءةَ صحابتِهِ – رضوانُ اللهِ تَعَالى عليهم – وأجازها؛ فإنه أيضًا قد اشتهى سماعَها.

يَدُلُّ عَلَى هَذَا مَا أَخْرَجَهُ الإمامُ البخاريُّ فِي صحيحِهِ بسندِهِ: .. عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: «اقْرَأْ عَلَيَّ» قَالَ: قُلْتُ: أَقْرَأُ عَلَيْكَ وَعَلَيْكَ أُنْزِلَ قَالَ: «إِنِّي أَشْتَهِي أَنْ أَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِي» قَالَ: فَقَرَأْتُ النِّسَاءَ حَتَّى إِذَا بَلَغْتُ: {فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ، وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا}[النساء:٤١] قَالَ لِي: «كُفَّ – أَوْ أَمْسِكْ –» فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَذْرِفَانِ (١)

فكونُ النبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يطلب منه أن يقرأ عليه دليلٌ على ارتضائه لقرائتِهِ وعِلمِهِ بحفظهِ ومكانتِه، وليس أدل على ذلك مِن قرائته مَا يقارب نصفَ جزءٍ مِن أولِ سورةِ النساء إلى قوله تعالى: (فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا (٤١)) دُون أن يراجعه النبيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فدلَّ هذا على أنه قرأ قراءةً مُنضبطة دُون أن يلحن ولو في حرفٍ واحد.

---

(١) صحيح البخاري – ٥٠٥٥/١٩٧/٦– كِتَابُ فَضَائِلِ القُرْآنِ– بَابُ البُكَاءِ عِنْدَ قِرَاءَةِ القُرْآنِ.

يؤكد هذا قولُ ابن مسعود – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – نفسُه عن قرائته لسورة يوسف بقوله: "..وَاللهِ لَقَدْ قَرَأْتُهَا عَلَى رَسُولِ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فَقَالَ لِي: «أَحْسَنْتَ»" (١)

فاستحسانُ النبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – له دليلٌ على أنه أتقنها وقرأها كما أنزلتْ، ومِنْ ثَمَّ فلا عجبَ أن يسمع النبيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – منه القرآنَ بل ويشتهي ذلك منه.

وبعد هذه المراجعةِ والمتابعةِ والسماعِ والاطمئنانِ على كتابِ اللهِ – تعالى – في صدورِ الصحابةِ الكرامِ، بل واستحسانِ النبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قراءتَهم؛ كيف يتأتى منهم بعد هذا كلهِ وقوعُ النسيانِ أو الفقدانِ لشيء مِن كتابِ اللهِ تعالى؟!.

١٤– <u>دنو الملائكة الكرام لسماع صوت الصحابة – رضوان الله تعالى عليهم – بقراءة القرآن الكريم:</u>

فإذا كان النبيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بجلالةِ قدرِهِ يشتهي سماعَ قراءةِ الصحابةِ الكرام للقرآنِ الكريمِ؛ فلا عجب أن تشتهي الملائكة كذلك سماعَ قرائتِهم لكتابِ اللهِ تعالى.

ففي صحيحِ الإمامِ البخاريِّ بسندِهِ: عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ، قَالَ: بَيْنَمَا هُوَ يَقْرَأُ مِنَ اللَّيْلِ سُورَةَ البَقَرَةِ، وَفَرَسُهُ مَرْبُوطَةٌ عِنْدَهُ، إِذْ جَالَتِ الفَرَسُ فَسَكَتَ فَسَكَتَتْ، فَقَرَأَ فَجَالَتِ الفَرَسُ، فَسَكَتَ وَسَكَتَتِ الفَرَسُ، ثُمَّ قَرَأَ فَجَالَتِ الفَرَسُ فَانْصَرَفَ، وَكَانَ ابْنُهُ يَحْيَى قَرِيبًا مِنْهَا، فَأَشْفَقَ أَنْ تُصِيبَهُ فَلَمَّا اجْتَرَّهُ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، حَتَّى مَا يَرَاهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ حَدَّثَ النَّبِيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فَقَالَ: اقْرَأْ يَا ابْنَ حُضَيْرٍ، اقْرَأْ يَا ابْنَ حُضَيْرٍ، قَالَ: فَأَشْفَقْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ تَطَأَ

(١) صحيح مسلم – ١/٥٥١/٨٠١– ٤٠– كِتَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا– بَابُ فَضْلِ اسْتِمَاعِ الْقُرْآنِ، وَطَلَبِ الْقِرَاءَةِ مِنْ حَافِظِهِ لِلِاسْتِمَاعِ وَالْبُكَاءِ عِنْدَ الْقِرَاءَةِ وَالتَّدَبُّرِ.

يَحْيَى، وكَانَ مِنْهَا قَرِيبًا، فَرَفَعْتُ رَأْسِي فَانْصَرَفْتُ إِلَيْهِ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي إِلَى السَّمَاءِ، فَإِذَا مِثْلُ الظُّلَّةِ فِيهَا أَمْثَالُ المَصَابِيحِ، فَخَرَجَتْ حَتَّى لاَ أَرَاهَا، قَالَ: «وَتَدْرِي مَا ذَاكَ؟»، قَالَ: لاَ، قَالَ: «تِلْكَ المَلاَئِكَةُ دَنَتْ لِصَوْتِكَ، وَلَوْ قَرَأْتَ لَأَصْبَحَتْ يَنْظُرُ النَّاسُ إِلَيْهَا، لاَ تَتَوَارَى مِنْهُمْ»، قَالَ ابْنُ الهَادِ: وَحَدَّثَنِي هَذَا الحَدِيثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ(١)

ولا شكَّ أنَّ هذا دليلٌ على ارتضاءِ قرائتِهم حتى مِن قبلِ الملائكةِ الكرام البررة الحفظة.

وهذا بلا شك يجعلهم يُعظمون قدرَ القرآنِ الكريم في قلوبهم؛ فلا يفوتهم منه شيء، قل أو كثر.

١٥- <u>العنايةُ الربانيةُ بحملة القرآن وتخصيصهم بالذكر:</u>

فبعد تشهي النبيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سماعَ قراءةِ الصحابةِ، وانكبابِ الملائكةِ الكرامِ كذلك على سماعِ تلاوتهم، فهذا دليلٌ على اصطفاءِ اللهِ - تعالى - لهم؛ فهم حملة هذا الوحيِّ؛ لذا شملهم الحقُّ سبُحانه وتعالى بعنايتهِ وذكره لهم.

فقد أخرجَ البخاريُّ في صحيحهِ بسندِه: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رَضَيَ اللهُ عَنْهُ - قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِأُبَيٍّ: " إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ {لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ}[البينة:١] قَالَ: وَسَمَّانِي؟ قَالَ: «نَعَمْ» فَبَكَى(٢).

---

(١) صحيح البخاري - ٥٠١٨/١٩٠/٦- كِتَابُ فَضَائِلِ القُرْآنِ- بَابُ نُزُولِ السَّكِينَةِ وَالمَلاَئِكَةِ عِنْدَ قِرَاءَةِ القُرْآنِ.

(٢) صحيح البخاري - ٣٨٠٩/٣٦/٥- كتاب مناقب الأنصار- بَابُ مَنَاقِبِ أُبَيٍّ بْنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فانظر إلى ذاك الذكر لسيدِنا أُبَيّ مِن قِبلِ الحقِّ – سُبحانه وتعالى – وتسميتِهِ باسمِهِ، وكيف خُصَّ بإسماعِ النبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – القرآنَ له، ولا شكَّ أن هذا خلق في صحابةِ رسولِ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – دوافعَ لجمعِ القرآنِ الكريمِ وحفظِهِ في صدورِهم، بحيث لا يغيب عنهم منه شيءٌ، قلَّ أو كثر؛ فيتحقيق بهذا مرادُ اللهِ – تعالى – بحفظِ كتابِهِ.

١٦- رفعُ إشكالِ الحصرِ في قولِ النبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – (لَمْ يَجْمَعِ القُرْآنَ غَيْرُ أَرْبَعَةٍ):

فإذا تقررَ لدينا كثرةُ عددِ القراءِ على النحوِ السابقِ ذكرُهُ؛ فلا يُلتفت بعدئذ إلى أمثالِ هذه الترّهَات والشبهات الواهية التي تريد التشكيكَ في جمعِ القرآنِ الكريم وتواترِهِ بناءً على بعضِ الروايات التي يُوهم ظاهرُها حصرَ مَن جَمَعَ القرآن في أربعة فقط.

كما في صحيحِ الإمامِ البخاريِّ بسندِه عن: قَتَادَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ –: مَنْ جَمَعَ القُرْآنَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ؟ قَالَ: " أَرْبَعَةٌ، كُلُّهُمْ مِنَ الأَنْصَارِ: أُبَيٌّ بْنُ كَعْبٍ، وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَأَبُو زَيْدٍ"(١).

وفي روايةٍ أخرى بسنده عن: ثَابِتٌ البُنَانِيُّ، وَثُمَامَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: " مَاتَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَلَمْ يَجْمَعِ القُرْآنَ غَيْرُ أَرْبَعَةٍ: أَبُو الدَّرْدَاءِ، وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَأَبُو زَيْدٍ " قَالَ: «وَنَحْنُ وَرِثْنَاهُ»(٢).

(١) صحيح البخاري – ٥٠٠٣/١٨٧/٦– كِتَابُ فَضَائِلِ القُرْآنِ– بَابُ القُرَّاءِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – .

(٢) صحيح البخاري – ٥٠٠٤/١٨٧/٦– كِتَابُ فَضَائِلِ القُرْآنِ– بَابُ القُرَّاءِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – .

وظاهرُ هذين الحديثين يُفضي إلى التناقضِ؛ مِن وجهين:

•أولهما: ما ذكره ابنُ حجر في فتحِ الباري مِن وجودِ تعارضٍ بين هذين الروايتين حيث قال:

"أَخْرَجَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ طَرِيق عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى حَدَّثَنِي ثَابِتٌ الْبُنَانِيُّ وَثُمَامَةُ عَنْ أَنَسٍ قَالَ مَاتَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَلَمْ يَجْمَعِ الْقُرْآنَ غَيْرُ أَرْبَعَةٍ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ فَخَالَفَ رِوَايَةَ قَتَادَةَ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا التَّصْرِيحُ بِصِيغَةِ الْحَصْرِ فِي الْأَرْبَعَةِ ثَانِيهِمَا ذِكْرُ أَبِي الدَّرْدَاءِ بَدَلَ أُبَيٍّ بْنِ كَعْبٍ"(١).

كذا أبان فضيلةُ الأستاذِ الدكتورِ عبدُ الوهاب غزلان عن وجهِ هذا التعارضِ: "من جهةِ أن إحدى الروايتين ذُكِرَ فيها أبيٌّ بنُ كعب دُون أبي الدرداء، والثانية ذُكِرَ فيها أبو الدرداءِ دون أبي بن كعب، وهذه الرواية الثانية جاءت بصيغةِ الحصر، فالأولى تقتضى أن أبيًا كان من الجامعين للقرآنِ، والثانية تقتضى أنه لم يكن كذلك؛ لأنها حصرت الجمعَ في أربعةٍ ليس فيهم أبيٌّ"(٢).

والآخرُ: تناقضُ هذا وتعارضُهُ مَعَ مَا تقرر لدينا - بناءً على الشواهدِ السابقةِ - مِن كثرةِ عددِ القراءِ مِنَ الصحابةِ الكرامِ - رضوانُ اللهِ عليهم - كثرةً نعجزُ عن حصرِها، فكيف بعد ذلك نحصرهم في أربعة؟!

<u>من هنا وَجَبَ طرحُ ظاهرِ هاتين الروايتين: وتأويلُهما بوجهٍ من الوجوه.</u>

وهذا مَا فعله كثيرٌ من أهلِ العلم كابن حجر في فتح الباري حيث رفعَ هذا التناقضَ بقوله:

---

(١) فتح الباري - لابن حجر - ٥٢/٩

(٢) البيان في مباحث من علوم القرآن - تأليف: عبد الوهاب عبد المجيد غزلان - الأستاذ المساعد في التفسير والحديث - مطبعة دار التأليف - جامعة الأزهر - كلية أصول الدين- ص١٥٢- ١٥٣

" **قَالَ الْمَازَرِيُّ:** لَا يَلْزَمُ مِنْ قَوْلِ أَنَسٍ لَمْ يَجْمَعْهُ غَيْرُهُمْ أَنْ يَكُونَ الْوَاقِعُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: أَنه لَا يَعْلَمُ أَنَّ سِوَاهُمْ جَمَعَهُ، وَإِلَّا فَكَيْفَ الْإِحَاطَةُ بِذَلِكَ مَعَ كَثْرَةِ الصَّحَابَةِ وَتَفَرُّقِهِمْ فِي الْبِلَادِ؟! وَهَذَا لَا يَتِمُّ إِلَّا إِنْ كَانَ لَقِيَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى انْفِرَادِهِ وَأَخْبَرَهُ عَنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ لَمْ يَكْمُلْ لَهُ جَمْعُ الْقُرْآنَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، وَهَذَا فِي غَايَةِ الْبُعْدِ فِي الْعَادَةِ، وَإِذَا كَانَ الْمَرْجِعُ إِلَى مَا فِي عِلْمِهِ لَمْ يَلْزَمْ أَنْ يَكُونَ الْوَاقِعُ كَذَلِكَ، قَالَ: وَقَدْ تَمَسَّكَ بِقَوْلِ أَنَسٍ هَذَا جَمَاعَةٌ مِنَ الْمَلَاحِدَةِ، وَلَا مُتَمَسَّكَ لَهُمْ فِيهِ؛ فَإِنَّا لَا نُسَلِّمُ حَمْلَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، سَلَّمْنَاهُ؛ وَلَكِنْ مِنْ أَيْنَ لَهُمْ أَنَّ الْوَاقِعَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ كَذَلِكَ، سَلَّمْنَاهُ؛ لَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْجَمِّ الْغَفِيرِ لَمْ يَحْفَظْهُ كُلَّهُ أَنْ لَا يَكُونَ حَفِظَ مَجْمُوعَهُ الْجَمُّ الْغَفِيرُ، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ التَّوَاتُرِ أَنْ يَحْفَظَ كُلُّ فَرْدٍ جَمِيعَهُ؛ بَلْ إِذَا حَفِظَ الْكُلُّ الْكُلَّ وَلَوْ عَلَى التَّوْزِيعِ كَفَى، وَاسْتَدَلَّ الْقُرْطُبِيُّ عَلَى ذَلِكَ بِبَعْضِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ قُتِلَ يَوْمَ الْيَمَامَةِ سَبْعُونَ مِنَ الْقُرَّاءِ وَقُتِلَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بِبِئْرِ مَعُونَةَ مِثْلُ هَذَا الْعَدَدِ، قَالَ: وَإِنَّمَا خَصَّ أَنَسٌ الْأَرْبَعَةَ بِالذِّكْرِ لِشِدَّةِ تَعَلُّقِهِ بِهِمْ دُونَ غَيْرِهِمْ، أَوْ لِكَوْنِهِمْ كَانُوا فِي ذِهْنِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ"(١).

وجلُّ كلامِ ابنِ حجرَ شرحناه ودللنا عليه في الشواهدِ السابقةِ.

ونختم بما ذكره فضيلةُ الأستاذ الدكتور عبد الوهاب غزلان في دفعِ هذا التعارض بقوله:

"ووجهُ استنكارِ العلماء لكلام أنس: أنه كيف يُعقل أن ينحصرَ حفظُ القرآن كله في عهده – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – في أربعةِ أشخاص مِن أصحابه فقط مع وُجود البواعث الكثيرة التي تحملُ على حِفظهِ وتُرغب فيه كلَّ الترغيبِ، ومع توافرِ الصحابة وكثرتهم إلى حدِّ أنهم بلغوا في آخرِ عهدِه عشراتِ الألوف، ومع

(١) فتح الباري – لابن حجر – ٥٢/٩.

وُرود الأحاديثِ الصحيحة المتقدمة التى تفيد أنَّ جماعة مِن الصحابة غيرَ الذين ذكرهم أنس جمعوا القرآنَ"[1].

وبعدُ: فإن هاتين الروايتين على فرضِ إفادتِهما الحصرَ في أربعةٍ:

فهما رافعتان لإشكالِ حديثي خزيمة؛ من جهة أنهما دالتان على جمعِ بعضِ الصحابة للقرآنِ الكريم، فكيف يتأتى بعد ذلك فقدانُ آية أو آيتين من كتاب الله تعالى؟!

فإذا أضيف إلى هذا: رفعُ إشكالِ حصرِ جمع القرآن في أربعة؛ فلا سبيل بعدئذٍ للقولِ بفقدان شيء من كتابِ الله تعالى بعدما تقرر من جمع ألوف مؤلفة نعجز عن حصرها للقرآنِ الكريمِ.

١٧- <u>أبو بكر - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - أقرأ الصحابة:</u>

فبعد رفع إشكال الحصر في قولِ النبيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (لَمْ يَجْمَعِ القُرْآنَ غَيْرُ أَرْبَعَةٍ) نقدم نموذجًا عمليا لِمَنْ جَمَعَ القرآنَ الكريم، بل لا نبالغ إذا قلنا: إنه أقرأ الصحابة على الإطلاق؛ وهو سيدنا أبو بكر الصديق - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - فهو وإن لم يُنص على كونه أقرأ الصحابة؛ لكن بجمع الأدلة تبين كونه - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - أقرأهم أجمعين.

أبان عن هذا الوجه ابنُ حجر بقوله:

"وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يَحْفَظُ الْقُرْآنَ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْمَبْعَثِ أَنَّهُ بَنَى مَسْجِدًا بِفِنَاءِ دَارِهِ فَكَانَ يَقْرَأُ فِيهِ الْقُرْآنَ وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا كَانَ نَزَلَ مِنْهُ إِذْ ذَاكَ وَهَذَا مِمَّا

---

(١) البيان في مباحث من علوم القرآن - تأليف: عبد الوهاب عبد المجيد غزلان - الأستاذ المساعد في التفسير والحديث - مطبعة دار التأليف - جامعة الأزهر - كلية أصول الدين- ص١٥٢- ١٥٣

لَا يُرْتَابُ فِيهِ مَعَ شِدَّةِ حِرْصِ أَبِي بَكْرٍ عَلَى تَلَقِّي الْقُرْآنِ مِنَ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَفَرَاغِ بَالِهِ لَهُ وَهُمَا بِمَكَّةَ وَكَثْرَةِ مُلَازَمَةِ كُلٍّ مِنْهُمَا لِلْآخَرِ حَتَّى قَالَتْ عَائِشَةُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْهِجْرَةِ أَنَّهُ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – كَانَ يَأْتِيهِمْ بُكْرَةً وَعَشِيَّةً وَقَدْ صَحَّحَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ يَؤُمُّ الْقَوْمَ أَقْرَؤُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ وَتَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَمَرَ أَبَا بَكْرٍ أَنْ يَؤُمَّ فِي مَكَانِهِ لَمَّا مَرِضَ فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ أَقْرَأَهُمْ"(١).

وعلى هذا فإذا كان الحالُ بالأتقى أبي بكر أنه لم يُنص على جمعِهِ للقرآنِ الكريم – وهو مَن هو؛ مِن شدةِ مصاحبته وملازمته لرسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فلا شك أن هناك الكثيرَ مِمَّن هُم دُونه في الفضلِ مِمَّن جمعوا القرآنَ لا نعلم عنهم شيئا، حالهم في هذا حال كثير من رسلِ الله – تعالى –الذين قال الله فيهم: {مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ}[غافر:٧٨].

١٨- **(زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ):**

فهذه رواية أخْرَجَها الإمامُ البخاريُّ فِي صحيحهِ في : (باب خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ القُرْآنَ وَعَلَّمَهُ) بسندِهِ:

..عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: أَتَتِ النَّبِيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – امْرَأَةٌ، فَقَالَتْ: إِنَّهَا قَدْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فَقَالَ: «مَا لِي فِي النِّسَاءِ مِنْ حَاجَةٍ»، فَقَالَ رَجُلٌ: زَوِّجْنِيهَا، قَالَ: «أَعْطِهَا ثَوْبًا»، قَالَ: لاَ أَجِدُ، قَالَ: «أَعْطِهَا وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»، فَاعْتَلَّ لَهُ، فَقَالَ: «مَا مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ؟» قَالَ: كَذَا وَكَذَا، قَالَ: «فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ»(٢).

---

(١) فتح الباري – لابن حجر– ٥١/٩– ٥٢

(٢) صحيح البخاري – ٥٠٢٩/١٩٢/٦– كِتَابُ فَضَائِلِ القُرْآنِ– بَابٌ: خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ القُرْآنَ وَعَلَّمَهُ.

كما أخرجها في: (بَاب القِرَاءَةِ عَنْ ظَهْرِ القَلْب) وفيها أن النَّبيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قال للرجل: ..«مَاذَا مَعَكَ مِنَ القُرْآن؟» قَالَ: مَعِي سُورَةُ كَذَا، وَسُورَةُ كَذَا، وَسُورَةُ كَذَا – عَدَّهَا – قَالَ: «أَتَقْرَؤُهُنَّ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «اذْهَبْ فَقَدْ مَلَّكْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ» (١)

وهذه الرواية فيها من اللطائفِ الدالة على جمعِ القرآنِ الكريمِ في قلوبِ الصحابة؛ من وجهين:

- أولهما: **أنها تدلُّ على أنَّ القرآنَ الكريمَ لم يكن مُجرَّدَ كتابٍ يُتلى؛ بل كان محورَ حياةِ النبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وصحابتِهِ الكرامِ، لدرجة أنه كان يُقدَّمُ مهرًا مِمَّن لا مَال له.**
- والآخر: **أن النبيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لم يقتصر على مجردِ الحفظِ؛ بل سأله عن التثبتِ والضبطِ في قوله في الرواية الثانية: «أَتَقْرَؤُهُنَّ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ؟»، ولذا أخرجها الإمام البخاري – رحمه الله تعالى– بعبقريته في (بَاب القِرَاءَةِ عَنْ ظَهْرِ القَلْب) وهذا ملمحٌ آخر؛ يُظهرُ اهتمامَ النبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بالجودةِ والإتقانِ لا بمجردِ الحفظِ.**

وعليه: فإذا كان هذا هو حالُ النبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وصحبِهِ الكرامِ مع القرآنِ الكريمِ؛ فكيف يتأتى بعد ذلك نسيانُ أو فقدان لشيءٍ من كتابِ اللهِ تَعَالَى؟!.

١٩- (فَرَأَيْتُ لَهُمَا تِسْعَةَ أَوْلَادٍ كُلُّهُمْ قَدْ قَرَأَ القُرْآنَ):

فهذهِ أيضًا رواية فيها من اللطائفِ التي هي ثمرةٌ مِن ثمراتِ الصبرِ على بلاء الله تعالى والشكرِ على نَعْمَائه؛ وهي: أن يَمُنَّ اللهُ – سُبحانه وتعَالى – على عبدِه بالبركةِ في ذريتِهِ؛ بجعلهم مِنْ أهلِ القرآنِ الكريم وحملتِهِ.

---

(١) صحيح البخاري – ٥٠٣٠/١٩٢/٦– كِتَابُ فَضَائِلِ القُرْآنِ– بَابٌ: بَابُ القِرَاءَةِ عَنْ ظَهْرِ القَلْبِ.

فقد أخرج الإمامُ البخاريُّ في صحيحهِ بسندِه عن: " إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – يَقُولُ: اشْتَكَى ابْنٌ لِأَبِي طَلْحَةَ، قَالَ: فَمَاتَ، وَأَبُو طَلْحَةَ خَارِجٌ، فَلَمَّا رَأَتِ امْرَأَتُهُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ هَيَّأَتْ شَيْئًا، وَنَحَّتْهُ فِي جَانِبِ البَيْتِ، فَلَمَّا جَاءَ أَبُو طَلْحَةَ قَالَ: كَيْفَ الغُلاَمُ، قَالَتْ: قَدْ هَدَأَتْ نَفْسُهُ، وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ قَدِ اسْتَرَاحَ، وَظَنَّ أَبُو طَلْحَةَ أَنَّهَا صَادِقَةٌ، قَالَ: فَبَاتَ، فَلَمَّا أَصْبَحَ اغْتَسَلَ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ أَعْلَمَتْهُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ، فَصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ثُمَّ أَخْبَرَ النَّبِيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بِمَا كَانَ مِنْهُمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: «لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُبَارِكَ لَكُمَا فِي لَيْلَتِكُمَا» قَالَ سُفْيَانُ: فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ: فَرَأَيْتُ لَهُمَا تِسْعَةَ أَوْلاَدٍ كُلُّهُمْ قَدْ قَرَأَ القُرْآنَ" (١).

قال ابنُ حجر في شرح هذا الحديث: " قَوْله: (قَالَ سُفْيَان): هُوَ ابن عُيَيْنَةَ بِالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ، قَوْلُهُ: (فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ) إِلَخْ: هُوَ عَبَايَةُ بْنُ رِفَاعَةَ؛ لِمَا أخرجه سعيد بن مَنْصُور ومسدد وبن سَعْدٍ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي الدَّلَائِلِ كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ قَالَ كَانَتْ أُمُّ أَنَسٍ تَحْتَ أَبِي طَلْحَةَ فَذَكَرَ الْقِصَّةَ شَبِيهَةً بِسِيَاقِ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: (فَوَلَدَتْ لَهُ غُلَامًا) قَالَ عَبَايَةُ: (فَلَقَدْ رَأَيْتُ لِذَلِكَ الْغُلَامِ سَبْعَ بَنِينَ كُلُّهُمْ قَدْ خَتَمَ الْقُرْآنَ) وَأَفَادَتْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ أَنَّ فِي رِوَايَةِ سُفْيَانَ تَجَوُّزًا فِي قَوْلِهِ لَهُمَا؛ لِأَنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّهُ مِنْ وَلَدِهِمَا بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ مِنْ أَوْلَادِ وَلَدِهِمَا الْمَدْعُوِّ لَهُ بِالْبَرَكَةِ؛ وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ سُفْيَانَ: (تِسْعَةٌ) وَفِي هَذِهِ: (سَبْعَةٌ)، فَلَعَلَّ فِي أَحَدِهِمَا تَصْحِيفًا، أَوِ الْمُرَادُ بِالسَّبْعَةِ: مَنْ خَتَمَ الْقُرْآنَ كُلَّهُ، وَبِالتِّسْعَةِ مَنْ قَرَأَ مُعْظَمَه"(٢).

فانظرْ كيفَ تَجَلَّتْ بركةُ دعاءِ النبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لأحد أصحابه بخروجِ حفظةِ القرآنِ الكريمِ مِن صُلبِهِ، فكيف وقد دعا النبيُّ – صَلَّى

(١) صحيح البخاري – ١٣٠١/٨٢/٢– كِتَابُ الجَنَائِزِ– بَابُ مَنْ لَمْ يُظْهِرْ حُزْنَهُ عِنْدَ المُصِيبَةِ.
(٢) فتح الباري – لابن حجر– ١٧١/٣

اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لأمته كلها؟!؛ ففي صحيح الإمام مسلم بسنده عن: عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: تَلَا قَوْلَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي إِبْرَاهِيمَ: {رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي}[إبراهيم:٣٦] الْآيَةَ، وَقَالَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: {إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ}[المائدة:١١٨]، فَرَفَعَ يَدَيْهِ وَقَالَ: «اللهُمَّ أُمَّتِي أُمَّتِي»، وَبَكَى، فَقَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: «يَا جِبْرِيلُ اذْهَبْ إِلَى مُحَمَّدٍ، وَرَبُّكَ أَعْلَمُ، فَسَلْهُ مَا يُبْكِيكَ؟» فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَسَأَلَهُ فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بِمَا قَالَ، وَهُوَ أَعْلَمُ، فَقَالَ اللهُ: " يَا جِبْرِيلُ، اذْهَبْ إِلَى مُحَمَّدٍ، فَقُلْ: إِنَّا سَنُرْضِيكَ فِي أُمَّتِكَ، وَلَا نَسُوءُكَ"(١).

وبعد هذا كله:

أيعجز زيدٌ بنُ ثابتٍ – رَضِيَ اللهُ عنه – إذا كان شرطُهُ مجردَ جمعِ القرآنِ – عن توفيرِ شاهدين يُحَقِّقُ بهما شَرْطَهُ في جمعِهِ؛ اللهم لا؛ إلا إذا كان شرطه أمرًا آخر لا يقتصر على مجردِ القراءةِ ولا مجرد الكتابةِ، بل أن يكون الإشهاد على مكتوبٍ قد كُتِبَ بين يدي رسولِ الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – على نحو ما قررناه آنفا.

٢٠- <u>(أَيُّهُمْ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ):</u>

فهذه أيضا رواية فيها من اللطائفِ التي تدلُّ على أن القرآنَ الكريمَ لم يكن فقط محورَ حياةِ النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وصحابته الكرام، بل كان معيارًا لتفاضلِهم حتى بعد مماتهم.

ففي صحيحِ الإمامِ البخاريِّ بسنده:..عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا – قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى

(١) صحيح مسلم – ١/١٩١/٢٠٢– كِتَابُ الْإِيمَانَ– بَابُ دُعَاءِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لِأُمَّتِهِ، وَبُكَائِهِ شَفَقَةً عَلَيْهِمْ.

أُحُدٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «أَيُّهُمْ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ»، فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ، وَقَالَ: «أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ يَوْمَ القِيَامَةِ»، وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ فِي دِمَائِهِمْ، وَلَمْ يُغَسَّلُوا، وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ(١)

فانظرْ إلى توقيرِ النبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وتعظيمِهِ لأهلِ القرآنِ الكريم، ولا شكَّ أنَّ هذا يخلق حافزًا في نفوسِ الصحابةِ الكِرامِ يجعلُهم يتسابقون ويتنافسون في الأخذِ من القرآنِ الكريمِ، بحيث يعيبنا نحنُ أن ننسب إليهم بعدَ هذا كله فقداناً أو نسيانا لشيءٍ مِن كتابِ اللهِ تعالى.

٢١- <u>كثرةُ عددِ القراءِ من الصحابةِ الكرامِ رضوانُ اللهِ عليهم أجمعين:</u>

فبعدَ هذه المقدماتِ والتي مِنْ أهمِّها: أمرُ النبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – صحابتَه بتبليغِ القرآنِ الكريم، وتعيينُ بعضِهم للأخذِ عنهم، وتزكيتُهم، ومراجعتُه لهم، والعناية الربانية بهم.

فلا شك بعدئذ: أنهم سيتنافسون على جمعِ ذاك القرآنِ الكريمِ في قلوبِهم، من هنا كَثُرَ عَدَدُهم كثرة نعجزُ عن حصرِها.

وليس أدل على ذلك: مِن مقتلِ القراءِ مِن الصحابةِ الكرامِ، سواء في حياتِه – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – في أحد أو بِئْرَ مَعُونَةَ، أو حتى بعد وفاته يَوْمَ اليَمَامَةِ.

فقد أخرجَ الإمامُ البخاريُّ في صحيحِهِ بسندِه: ..عَنْ أَنَسٍ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ –: أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَتَاهُ رِعْلٌ، وَذَكْوَانُ، وَعُصَيَّةُ، وَبَنُو لَحْيَانَ، فَزَعَمُوا أَنَّهُمْ قَدْ أَسْلَمُوا، وَاسْتَمَدُّوهُ عَلَى قَوْمِهِمْ، «فَأَمَدَّهُمُ النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بِسَبْعِينَ مِنَ الأَنْصَارِ»، قَالَ أَنَسٌ: كُنَّا نُسَمِّيهِمُ القُرَّاءَ، يَحْطِبُونَ بِالنَّهَارِ وَيُصَلُّونَ بِاللَّيْلِ، فَانْطَلَقُوا بِهِمْ، حَتَّى بَلَغُوا بِئْرَ مَعُونَةَ، غَدَرُوا بِهِمْ وَقَتَلُوهُمْ، فَقَنَتَ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى رِعْلٍ، وَذَكْوَانَ، وَبَنِي لَحْيَانَ..."(٢).

---

(١) صحيح البخاري – ١٣٤٣/٩١/٢– كِتَابُ الجَنَائِزِ– بَابُ الصَّلاَةِ عَلَى الشَّهِيدِ.

(٢) صحيح البخاري – ٣٠٦٤/٧٣/٤– كِتَابُ الجِهَادِ وَالسِّيَرِ– بَابُ العَوْنِ بِالْمَدَدِ.

كذا أخرج الإمامُ البخاريُّ في صحيحِهِ بسندِهِ:

..عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: مَا نَعْلَمُ حَيًّا مِنْ أَحْيَاءِ العَرَبِ أَكْثَرَ شَهِيدًا أَعَزَّ يَوْمَ القِيَامَةِ مِنَ الأَنْصَارِ قَالَ قَتَادَةُ: وَحَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ " قُتِلَ مِنْهُمْ يَوْمَ أُحُدٍ سَبْعُونَ، وَيَوْمَ بِئْرِ مَعُونَةَ سَبْعُونَ، وَيَوْمَ اليَمَامَةِ سَبْعُونَ، قَالَ: «وَكَانَ بِئْرُ مَعُونَةَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَيَوْمُ اليَمَامَةِ عَلَى عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ، يَوْمَ مُسَيْلِمَةَ الكَذَّابِ»(١).

ووجه الاستشهاد من هاتين الروايتين على كثرةِ عددِ القراءِ:

- أنَّ تسميةَ هؤلاء بالقراءِ دليلٌ على إتقانهم وشهرتهم بجمعِ القرآن، وإلا لما لقبوا بذاك اللقبِ ولما اشتهروا به.
- كما أن بلوغَهم مبلغَ السبعين في كلِّ مرة دليلٌ على وَفْرَتِهم وكثرتِهم، وأن ما بقي بعدهم من حملة القرآن أكثر منهم بكثير، وإلا لمَا تركهم رسولُ الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يرحلون ويترك مدينتَه خاليةً مِن أهلِ القرآنِ، حاشاه – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –.
- أضف إلى هذا: أن هؤلاءِ هم الحفظةُ مِن الأَنْصَارِ؛ فكيف بالحفظةِ مِنْ غيرِ الأنصارِ؟!

٢٢- <u>كثرةُ عددِ القارئاتِ من الصحابياتِ الجليلاتِ رضوانُ اللهِ تعالى عليهن:</u>

إذ لم يقتصرْ التنافسُ في قراءةِ القرآنِ الكريمِ على ذكورِ الصحابةِ الكرامِ فحسب؛ بل كان للنساءِ حظٌّ وافرٌ مِن هذا التنافسِ.

وعلى رأسِهن زوجاتُ النبيِّ الطاهراتُ، فقد كُنَّ قارئاتٍ للقرآنِ الكريم، وليس أدل على ذلك مِن أمرِ اللهِ تعالى لهن بقوله: {وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ}[الأحزاب:٣٤].

(١) صحيح البخاري – ٤٠٧٨/١٠٢/٥– كِتَابُ المَغَازِي– بَابُ مَنْ قُتِلَ مِنَ المُسْلِمِينَ يَوْمَ أُحُدٍ

قال الإمامُ البخاريُّ في تفسيرِها: قَالَ قَتَادَةُ: «القُرْآنِ، وَالحِكْمَةُ السُّنَّةُ»(١).

ولا شكَّ أنهن استجبن لأمرِ اللهِ تعالى لهن – بذكرالقرآنِ الكريمِ – بجمعه في صدورهم.

يَدُلُّ عَلَى هَذَا مَا أَخْرَجَهُ الإمامُ البخاريُّ فِي صحيحهِ بسندِهِ:

عَنْ أَبِي يُونُسَ، مَوْلَى عَائِشَةَ، أَنَّهُ قَالَ: أَمَرَتْنِي عَائِشَةُ أَنْ أَكْتُبَ لَهَا مُصْحَفًا، وَقَالَتْ: إِذَا بَلَغْتَ هَذِهِ الْآيَةَ فَآذِنِّي: {حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى}[البقرة:٢٣٨] فَلَمَّا بَلَغْتُهَا آذَنْتُهَا فَأَمْلَتْ عَلَيَّ: " {حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى} [البقرة:٢٣٨]، وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، {وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ} [البقرة:٢٣٨] "، قَالَتْ عَائِشَةُ: سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"(٢).

كذا يدل عليه مَا أَخْرَجَهُ الإمامُ البخاريُّ فِي صحيحهِ بسندِهِ:

عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: «لَعَنَ اللهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ، وَالنَّامِصَاتِ وَالْمُتَنَمِّصَاتِ، وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمُغَيِّرَاتِ خَلْقَ اللهِ» قَالَ: فَبَلَغَ ذَلِكَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي أَسَدٍ يُقَالُ لَهَا: أُمُّ يَعْقُوبَ وَكَانَتْ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ، فَأَتَتْهُ فَقَالَتْ: مَا حَدِيثٌ بَلَغَنِي عَنْكَ أَنَّكَ لَعَنْتَ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ، وَالْمُتَنَمِّصَاتِ وَالْمُتَفَلِّجَاتِ، لِلْحُسْنِ الْمُغَيِّرَاتِ خَلْقَ اللهِ، فَقَالَ عَبْدُ اللهِ: «وَمَا لِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولُ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ؟ وَهُوَ فِي كِتَابِ اللهِ» فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: لَقَدْ قَرَأْتُ مَا بَيْنَ لَوْحَيِ الْمُصْحَفِ فَمَا وَجَدْتُهُ فَقَالَ: " لَئِنْ كُنْتِ قَرَأْتِيهِ لَقَدْ وَجَدْتِيهِ، قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا}[الحشر:٧] "..»(٣).

---

(١) صحيح البخاري – ١١٧/٦– كِتَابُ تَفْسِيرِ القُرْآنِ– بَابُ قَوْلِهِ: {وَإِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ...}[الأحزاب: ٢٩].

(٢) صحيح مسلم– ٦٢٩/٤٣٧/١– كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةَ– بَابُ الدَّلِيلِ لِمَنْ قَالَ الصَّلَاةُ الْوُسْطَى هِيَ صَلَاةُ الْعَصْرِ.

(٣) صحيح مسلم – ٢١٢٥/١٦٧٨/٣– كتاب اللِّبَاسِ وَالزِّينَةِ– بَابُ تَحْرِيمِ فِعْلِ الْوَاصِلَةِ وَالْمُسْتَوْصِلَةِ ....

فانظر إلى الرواية الأولى: كيف اتخذت عائشةُ – رَضيَ اللهُ عَنْهَا – مصحفًا مِمَّا دَلَّ على كثرةِ قرائتِها وتعاهدِها لكتاب الله تَعَالى.

وانظر إلى الروايةِ الثانيةِ: كيفَ أنَّ أُمَّ يَعْقُوبَ – رَضيَ اللهُ عَنْهَا –: (كَانَتْ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ)، وفي قولها: (لَقَدْ قَرَأْتُ مَا بَيْنَ لَوْحَيِ الْمُصْحَفِ) دليلٌ على جمعِها للقرآنِ الكريمِ كلِّهِ. وغير ذلك مما يضيقُ المقام عن ذكرِه.

٢٣- وختامًا: عواملُ مُساعدةٌ على حفظ القرآن الكريم:

فخيرُ مَا نختمُ به ذاك المبحثَ: مجموعةٌ مِن العوامل المساعدةِ على حفظِ القرآن الكريم والتي ذكرها فضيلةُ الأستاذ الدكتور: محمد أحمد يوسف القاسم في كتابه علوم القرآن، والتي منها:

١- أن الصحابةَ كانوا أمة يُضرب بها المثلُ في الذكاءِ والألمعيةِ وصفاءِ النفسِ وسيلانِ الذهنِ، حتى لقد كان الواحدُ منهم يحفظ مَا يسمعه مِن أولِ مَرَّة، وكانت أيامُهم ووقائعهم وأنسابُهم تسجل في صدورِهم بدون حاجةٍ إلى تسجيلٍ في الكتبِ.

٢- أنَّ في القرآنِ مِنَ الخصائصِ البلاغيةِ والأساليبِ البيانيةِ مَا جَاوَزَ مقدرةَ العربِ وبلغ حَدَّ الإعجازِ، فكان في قراءتِهم له متعة نفسية ورُوحية، وهذا دعاهم إلى حِفظِ القرآنِ وتكراره في كلِّ وقتٍ؛ إشباعًا لغريزتِهم وولوعِهم بكلِّ بليغ.

٣- ارتباطُ القرآنِ بحياتِهم اليومية، وورُودُهُ على حسبِ مَا يحدث مِن الوقائعِ المتجددةِ، وعلى حسب ما يكون منهم من استفساراتٍ وأسئلة، وبذلك يتمكن القرآنُ في النفوسِ أيما تمكن.

٤- التعبدُ بتلاوةِ القرآنِ في الصلاةِ وخارجِها[١].

---

(١) انظر: علوم القرآن- تأليف د. محمد أحمد يوسف القاسم – د. منيع عبد الحليم محمود – ط١ – ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م – دار الطباعة المحمدية – رقم الإيداع بدار الكتب: ١٩٨٥/٥٤٨٤م – ص٨٢ – ٨٥(بتصرف يسير).

ولا شكَّ أنَّ هذه العواملَ ومَا سبقَها مِن شواهدَ وغيرِها الكثير خَلَقَ دوافعَ كثيرة في نفوسِ الصحابةِ – الكرام – لتلقي القرآنِ الكريمِ وحفظِهِ عن ظهرِ قلبٍ؛ ليَتَحقَّقَ بهم مرادُ اللهِ تعالى بحفظِ كتابِهِ.

أيتصورُ بعد هذا كله لبعضٍ من كتابِ اللهِ تَعَالى فقدانٌ أو غياب؟! إنَّ هذا لشيءٌ عُجَاب!!

المطلبُ الثاني

شواهدُ حفظِ وتواترِ الكتاب في السطورِ

١- <u>اتخاذُ النبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – كتبة للوحيِّ:</u>

فهذه مرحلةٌ جديدةٌ اتخذها رسولُ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – في حفظِ القرآنِ الكريم؛ إذ لم يكتفِ بحفظِهِ قراءةً بل تعدَّى إلى حفظِهِ كتابة؛ فاتخذ كتبة يكتبون القرآنَ الكريمَ.

فعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، قَالَ: " كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – نُؤَلِّفُ الْقُرْآنَ مِنَ الرِّقَاعِ"(١).

وعن خارِجَةَ بنِ زَيدٍ أنَّ نَفَرًا دَخَلوا على أبيه زَيدِ بنِ ثابِتٍ – رَضيَ اللهُ عَنْهُ – فقالوا: حَدِّثنا عن بَعضِ أخلاقِ النَّبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فقالَ: كُنتُ جارَه، فكانَ إذا نَزَلَ الوَحيُ بَعَثَ إلَيَّ فأَتَيتُه فأَكتُبُ الوَحيَ..."(٢)

وبهذا جُمِعَ القرآنُ الكريمُ كما قال فضيلةُ الدكتور شعبان محمد إسماعيل في كتابه (رسم المصحف): " ولم يلحق الرسولُ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –

---

(١) صحيح ابن حبان– ج١/ص ٣٢٠/ح ١١٤– بَابُ الزَّجْرِ عَنْ كِتْبَةِ الْمَرْءِ السُّنَنَ مَخَافَةَ أَنْ يَتَّكِلَ عَلَيْهَا دُونَ الْحِفْظِ لَهَا– ذِكْرُ إِبَاحَةِ تَأْلِيفِ الْعَالِمِ كُتُبَ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا–[تعليق شعيب الأرنؤوط]: إسناده صحيح.

(٢) السنن الكبير – للبيهقي – ١٣٤٦٩/٥١٠/١٣– كتابُ النكاحِ– بابُ ما كان مُطالَبًا برُؤيَةِ مُشاهَدَةِ الحَقِّ مَعَ مُعاشَرَةِ النّاسِ بالنَّفسِ والكَلامِ – قال محققه دكتور عبد الله التركي: أخرجه ابن سعد في الطبقات ٣٦٥/١، والترمذي في الشمائل(٣٢٨)، وابن أبي عاصم في الزهد(٢٢٤)، والحارث بن أبي أسامة (٩٥٥– بغية) من طريق أبي عبد الرحمن المقرئ به. والطبرانى(٤٨٨٢) من طريق الليث به. وقال الهيثمى في المجمع ١٧/٩: وإسناده حسن.

بالرفيقِ الأعلى إلا والقرآنُ كله مكتوبٌ على هذه الصورةِ، وإن لم يكن مجموعًا في مكانٍ واحد(١).

ولا شكَّ أنَ هذه الصحفَ التي كتبت بين يديه – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – هي الوعاءُ الذي حفظت فيه آياتُ القرآنِ الكريمِ، ومنه جمعَ زيدٌ بنُ ثابتٍ المصحفَ، كما أنَّ المكتوبَ يُعينُ على تذكرِ المحفوظ، فاجتمع بهذا وسائلُ شتى لجمعِ القرآنِ الكريمِ وحفظِهِ بحيث لا يتطرقُ شكٌّ إلى القرآنِ الكريم بضياعِ شيء منه.

٢–مراجعةُ النبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ – لهؤلاء الكتبة:

فيقولُ فضيلة الدكتور شعبان محمد إسماعيل " وقد بينا –فيما سَبَقَ– أنه – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – كان له كُتَّاب يكتبون له الوحيَّ، ثم يُراجعهم فيمَا كتبوا، حتى إذا وجد خطأ أمرَهم بإصلاحِه"(٢).

يَدُلُّ عَلَى هَذَا مَا رُوِيَ: عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: كُنْتُ أَكْتُبُ الْوَحْيَ لِرَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَكَانَ «إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ أَخَذَتْهُ بُرَحَاءُ شَدِيدَةٌ، وَعَرِقَ عَرَقًا شَدِيدًا مِثْلَ الْجُمَانِ، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ»، فَكُنْتُ أَدْخُلُ عَلَيْهِ بِقِطْعَةِ الْكَتِفِ أَوْ كِسْرَةٍ، فَأَكْتُبُ وَهُوَ يُمْلِي عَلَيَّ، فَمَا أَفْرَغُ حَتَّى تَكَادَ رِجْلِي تَنْكَسِرُ مِنْ ثِقَلِ الْقُرْآنِ، وَحَتَّى أَقُولَ: لَا أَمْشِي عَلَى رِجْلِي أَبَدًا، فَإِذَا فَرَغْتُ قَالَ: «اقْرَأْهُ»، فَأَقْرَؤُهُ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ سَقْطٌ أَقَامَهُ، ثُمَّ أَخْرُجُ بِهِ إِلَى النَّاسِ(٣). فانظر إلى سرعةِ النبيِّ– صَلَّى

---

(١) رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة– شعبان محمد إسماعيل– ج١/ص٦٤

(٢) رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة– شعبان محمد إسماعيل– ج١/ص٦٤

(٣) المعجم الأوسط – للطبراني – ١٩١٣/٢٥٧/٢– بَابُ الْأَلِف– مَن اسْمُهُ أَحْمَدُ. هذا الحديث قال عنه السيوطي في تدريب الراوي: " رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ بِسَنَدٍ رِجَالُهُ مَوَثَّقُونَ" **(تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي– لجلال الدين السيوطي=**

اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – في كتابةِ مَا أوحِي إليه، ثم إلى تتبعِهِ وتثبتِهِ مِن كتابةِ زيدٍ وإقامةِ سقطِهِ ليُبلغ عنه كما أنزل إليه!!

٣-كثرةُ كتبةِ القرآنِ، ونهيُهُ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لهم في بادئ الأمر عن كتابة شيء غير القرآنِ:

فإذا كان النبيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قد اتخذ كتبةً يكتبون القرآنَ الكريمَ له خاصة، فهذا ليس معناه اقتصارُ الكتابةِ عليهم، بل كتبَ غيرُهم الكثيرُ.

ومِمَّن أشارَ إلى كثرةِ الكاتبين في عهدِ النبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ابنُ حديدةَ الأنصاريُّ في كتابه: (المصباح المضي في كُتَّابِ النبيِّ الأميّ) حيث قال:

"..يَقُول مُؤَلفه عَفا الله عَنهُ وَهَذَا مَا بلغ إِلَيْهِ علمي مِمَّن كتب لَهُ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بعد الْبَحْث والتتبع لِمَا أوردهُ عُلَمَاء هَذَا الشَّأْن رَحِمهم الله نَحوًا مِنْ أَربع سِنِين، وجملتُهم أَرْبَعَةٌ وَأَرْبَعُونَ كَاتبًا – رَضيَ اللهُ عَنْهُم – ونفعنا بمحبتِهم، وحشرنا فِي زمرتِهم، وَجَعَلنَا من التَّابِعين لسنتهم وَسنَن متبوعهم نَبِي الرَّحْمَة وشفيع الْأمة – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –"(١).

=(ت:٩١١هـ)- حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي- الناشر: دار طيبة – ٥٠٨/١)، كذا قال الهيثمي في مجمع الزوائد: "رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ بِإِسْنَادَيْنِ وَرِجَالُ أَحَدِهِمَا ثِقَاتٌ"(مجمع الزوائد ومنبع الفوائد – لأبي الحسن الهيثمي(ت:٨٠٧هـ)- المحقق: حسام الدين القدسي- الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة- عام النشر: ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م – ١٣٩٣٨/٢٥٧/٨-[كِتَابُ عَلَامَاتِ النُّبُوَّةِ]-[بَابُ مَا جَاءَ فِي بَعْثَتِهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَعُمُومِهَا وَنُزُولِ الْوَحْيِ).

(١) المصباح المضي في كتاب النبي الأمي ورسله إلى ملوك الأرض من عربي وعجمي- لمحمد(أو عبد الله) بن علي بن أحمد بن عبد الرحمن بن حسن الأنصاري، أبي عبد الله، جمال الدين ابن حديدة(ت:٧٨٣هـ)- المحقق: محمد عظيم الدين- الناشر: عالم الكتب – بيروت- ٤٤/١٩١/١

يدلُّ على هذا مَا أَخْرَجَهُ الإمَامُ مُسلِمٌ فِي صَحِيحِهِ بِسَنَدِهِ:

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ: " لَا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ..."(١).

فهذا نهيٌّ عامٌ دالٌ على كثرةِ الكاتبين، ولولا كثرتُهم مَا تخوَّفَ النبيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – من وقوعِ الكتابة منهم لغيرِ القرآن؛ إذ لم يكونوا جميعًا بين يديه حتى يضبط حركة كتابتهم؛ لذا نهاهم في بادئِ الأمرِ عن كتابةِ غيرِ القرآنِ الكريم؛ حتى يضمن عدمَ اختلاطِه بغيرِه، فكان هذا أدعى لكمالِ حِفظِهِ وجمعهِ وعدمِ ضياعِ شيء منه.

ومِمَّن أشار إلى كثرةِ عددِ كاتبي القرآنِ الكريم فضيلةُ الدكتورُ نور الدين عتر؛ حيث قال في كتابه علوم القرآن تحت عنوان: جمعُ القرآنِ تدوينا على عهدِ النبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –:

" لقد عُنِيَ النبيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بكتابةِ القرآنِ عنايةً بالغة جدًا، فكان كلما نزل عليه نجمٌ دَعَا الكُتَّابَ فأملاه عليهم، فكتبوه على مَا يجدونه مِن أدواتِ الكتابة حينئذ مثلِ الرّقاع (٢)، واللّخاف، والأكتاف، والعسب (٣). وقد اشتُهِرَ أنَّ عددَ كتّابِ الوحي خمسةٌ وعشرون كاتبًا، لكنه فيما يبدو أكثرَ مِن ذلك بكثير، فقد بلغ عددُ الكتّابِ فوقَ الأربعين، حسبما أفاده الإحصاءُ المُستقصي لبعضِ المحققين، وقد حَصَرَ النبيُّ الكريمُ جهدَ هؤلاء الكتّابِ في كتابةِ القرآنِ؛

---

(١) صحيح مسلم – ٣٠٠٤/٢٢٩٨/٤– كِتَابُ الزُّهْدِ وَالرَّقَائِقِ– بَابُ التَّثَبُّتِ فِي الْحَدِيثِ وَحُكْمِ كِتَابَةِ الْعِلْمِ.

(٢) الرُّقْعَةُ: مَا رُقِع بِهِ: وَجَمْعُهَا رُقَعٌ ورِقاعٌ. والرُّقْعة: وَاحِدَةُ الرِّقاع الَّتِي تُكْتَبُ.**(لسان العرب – ٨/ ١٣١ – كتاب العين المهملة – فصل الراء)**

(٣) اللِّخاف، وَهِيَ الْحِجَارَةُ، وَفِي العُسُب، وَهِيَ جَرِيدُ النَّخْلِ**(لسان العرب – ٨/ ٢٨– كتاب العين المهملة – فصل التاء)**

فمَنَعَ مِن كتابةِ غيرِه إلا في ظروفٍ خاصة أو لبعضِ أناسٍ مخصوصين؛ كما في الحديثِ الصحيح: «لَا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ» أخرجه مسلم(١)، فتحقَّقَ بذلك توفرُ طاقةٍ كبيرةٍ لكتابةِ القرآنِ وترتيبِه"(٢).

٤-كثرةُ المصاحف المكتوبة في عهده - صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ -:

فإذا كنا قد قررنا في الشاهدَيْن السابقين: اتخاذَ النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كتبةً للوحي، ثم كثرةَ هؤلاء الكتبة بدلالةِ نهيهم في بادئِ الأمرِ عن كتابةِ غيرِ القرآن؛ حتى لا يختلط بغيره، فلا شكَّ أنَّ هذا سيُؤدي إلى كثرةِ الصحفِ التي كُتِبَ فيها القرآنُ، بل والمصاحفِ التي جُمعَ فيها القرآن كله.

إذ لا بُدَّ - كما قال فضيلة الدكتور: نور الدين عتر-:

" أن تتوفر نسخٌ كثيرة من القرآنِ مدونة عند عددٍ مِنَ الصحابةِ مثل «أبيِّ بنِ كعب، وعبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ، ومعاذِ بنِ جبلٍ، فبغيرِ شكّ جمعوا القرآنَ، والدلائلُ عليه متظاهرة، وكذلك السيدة عائشة - رَضَيَ اللهُ عَنْهَا -، وثمة نصوص تثبت كثرة كتابةِ القرآن وانتشاره مكتوبًا، تؤكد ما ذهبنا إليه"(٣).

من هذه النصوص:

أ-مَا أَخْرَجَهُ الإِمَامُ مُسلِمٌ فِي صَحِيحِهِ بِسَنَدِهِ: **عَنْ أَبِي يُونُسَ، مَوْلَى عَائِشَةَ، أَنَّهُ قَالَ: "أَمَرَتْنِي عَائِشَةُ أَنْ أَكْتُبَ لَهَا مُصْحَفًا..."(٤).**

فدل هذا على اتخاذ عائشة - رَضَيَ اللهُ عَنْهَا - مصحفًا.

---

(١) سبق تخريجه من صحيح الإمام مسلم.

(٢) علوم القرآن الكريم- لنور الدين محمد عتر الحلبي- مطبعة الصباح - دمشق- ط١- ١٤١٤ هـ- ١٩٩٣ م- ١٦٦/١

(٣) علوم القرآن الكريم- لنور الدين عتر- ١٦٨/١

(٤) صحيح مسلم- ٦٢٩/٤٣٧/١- كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةَ- بَابُ الدَّلِيلِ لِمَنْ قَالَ الصَّلَاةُ الْوُسْطَى هِيَ صَلَاةُ الْعَصْرِ.

ب- كذا مَا أَخْرَجَهُ الإِمَامُ مُسلِمٌ فِي صَحِيحِهِ بِسَنَدِهِ: **عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، قَالَ: كُنَّا فِي دَارِ أَبِي مُوسَى مَعَ نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللهِ، وَهُمْ يَنْظُرُونَ فِي مُصْحَفٍ، فَقَامَ عَبْدُ اللهِ، فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: " مَا أَعْلَمُ رَسُولَ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – تَرَكَ بَعْدَهُ أَعْلَمَ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ مِنْ هَذَا الْقَائِمِ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: أَمَا لَئِنْ قُلْتَ ذَاكَ، لَقَدْ كَانَ يَشْهَدُ إِذَا غِبْنَا، وَيُؤْذَنُ لَهُ إِذَا حُجِبْنَا"** (١)

فانظر إلى قوله: (وَهُمْ يَنْظُرُونَ فِي مُصْحَفٍ) فدل هذا على اتخاذ عبد الله بن مسعود مصحفا يقرأ منه.

ج- كذا مَا أَخْرَجَهُ الإِمامُ البخاريُّ فِي صحيحهِ بسندِهِ:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا –: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – نَهَى أَنْ يُسَافَرَ بِالقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ العَدُوِّ"(٢).

د- **وفي لفظ لمسلم:** أن رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قال: «لَا تُسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ، فَإِنِّي لَا آمَنُ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُو (٣)».

فهل نهيُ النبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – عن السفرِ بالقرآنِ الكريمِ هنا حَالة كونهِ في قلوبِ الصحابةِ الكرام أم حالة كونه في كتبهم وصحفِهم؟

فأما الأول فلا؛ إذ كيف يخاف النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – على القرآن من الأعداء؛ وهو الكتاب الذي:" ..لَا يَغْسِلُهُ الْمَاءُ.."(٤).

---

(١) صحيح مسلم – ٢٤٦١/١٩١٢/٤– كتاب فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ– بَابُ مِنْ فَضَائِلِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَأُمِّهِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمَا.

(٢) صحيح البخاري – ٢٩٩٠/٥٦/٤ – كِتَابُ الجِهَادِ وَالسِّيَرِ– بَابُ السَّفَرِ بِالْمَصَاحِفِ إِلَى أَرْضِ العَدُوِّ– كذا صحيح مسلم– ١٨٦٩/١٤٩٠/٣– كِتَابُ الْإِمَارَةِ– بَابُ النَّهْيِ أَنْ يُسَافَرَ بِالْمُصْحَفِ إِلَى أَرْضِ الْكُفَّارِ إِذَا خِيفَ وُقُوعُهُ بِأَيْدِيهِمْ.

(٣) صحيح مسلم– ١٨٦٩/١٤٩١/٣– كِتَابُ الْإِمَارَةِ– بَابُ النَّهْيِ أَنْ يُسَافَرَ بِالْمُصْحَفِ إِلَى أَرْضِ الْكُفَّارِ إِذَا خِيفَ وُقُوعُهُ بِأَيْدِيهِمْ.

(٤) صحيح مسلم – ٢٨٦٥/٢١٩٧/٤– كتاب الْجَنَّةِ وَصِفَةِ نَعِيمِهَا وَأَهْلِهَا– بَابُ الصِّفَاتِ الَّتِي يُعْرَفُ بِهَا فِي الدُّنْيَا أَهْلُ الْجَنَّةِ وَأَهْلُ النَّارِ.

فوجب حينئذ: أن يحمل نهيه – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – عن السفر بالقرآن مكتوبًا، مِمَّا دَلَّ على كثرةِ الكاتبين وكثرةِ الصحف.

"وغيرُ ذلك من الأخبارِ في هذا الباب يُثبت وجودَ القرآنِ عندهم مكتوبًا في نسخ عديدة لديهم في عهد النبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وبذلك تحقق للقرآنِ على عهدِ النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – الحفظُ التامُّ بنوعيه: حفظٌ الصدورِ وحفظٌ السطورِ"(١).

٥-<u>ترتيبُ القرآنِ توقيفيٌ عن رسولِ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –</u>:

فهذا خيرُ شاهدٍ على حفظِ القرآنِ الكريم وتواتره؛ إذ التزم الصحابةُ الكرامُ في جمعهم للقرآنِ الكريم بذاك الترتيب كما أخذوه عن رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – .

ومِمَّا يَدُلُّ عَلَى توقيفية ذاك الترتيب:

مَا أَخْرَجَهُ الإمَامُ مُسلِمٌ فِي صَحِيحِهِ بِسَنَدِهِ عَنْ عُمَرَ – رَضَيَ اللهُ عَنْهُ – أنّه قَال:

"..مَا رَاجَعْتُ رَسُولَ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي شَيْءٍ مَا رَاجَعْتُهُ فِي الْكَلَالَةِ، وَمَا أَغْلَظَ لِي فِي شَيْءٍ مَا أَغْلَظَ لِي فِيهِ، حَتَّى طَعَنَ بِإِصْبَعِهِ فِي صَدْرِي، وَقَالَ: «يَا عُمَرُ، أَلَا تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النِّسَاءِ...»(٢).

فتحديده – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لموضع الآية من السورة دال على توقيفية ترتيب الآيات، وأن الصحابة كانوا يعرفون هذا الترتيب من رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – .

---

(١) علوم القرآن الكريم– لنور الدين عتر– ١٦٩/١

(٢) صحيح مسلم– ١٦١٧/١٢٣٦/٣– كِتَابُ الْفَرَائِضِ– بَابُ مِيرَاثِ الْكَلَالَةِ.

كما أن فعل الصحابة رضوان الله عليهم دال على توقيفية ذاك والترتيب:
"فعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، قَالَ: «كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – نُؤَلِّفُ الْقُرْآنَ مِنَ الرِّقَاعِ"(١).

فقوله: (نُؤَلِّفُ): دالٌّ على أنَّ القرآنَ الكريمَ كان مكتوبًا، لكنه كان مُفرقا، فجاء زيدٌ ليؤلفَ هذا المفرَّقَ، وهذا التأليفُ ليس مجردَ جمعٍ في مكانٍ واحد فحسب، بل كان جمعًا فيه ترتيب للآياتِ في سورها، يَدُلُّ عَلَى هَذَا: **مَا أَخْرَجَهُ الإمامُ البخاريُّ فِي صحيحهِ بسندِهِ:**

..عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ: قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: قُلْتُ لِعُثْمَانَ: هَذِهِ الآيَةُ الَّتِي فِي البَقَرَةِ {وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا}[البقرة:٢٣٤] إِلَى قَوْلِهِ {غَيْرَ إِخْرَاجٍ}[البقرة:٢٤٠] قَدْ نَسَخَتْهَا الأُخْرَى، فَلِمَ تَكْتُبُهَا؟ قَالَ: «تَدَعُهَا يَا ابْنَ أَخِي، لاَ أُغَيِّرُ شَيْئًا مِنْهُ مِنْ مَكَانِهِ»(٢).

فانظر إلى تحري الصحابةِ: في أن تكونَ الآيةُ في مكانها حفظا وترتيبا، طبقا لما نُقل عن رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مما دلَّ على توقيفية ذاك الترتيب، ولا دخل للصحابةِ فيه سوى النقل عنه – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – الذي جمع القرآن بدوره عن الوحيِّ الشريفِ.

فهذا وغيرُه الكثير دال على توقيفية هذا الترتيب، حتى قال الْقَاضِي الْبَاقِلَّانِيُّ:

---

(١) صحيح ابن حبان– ج١/ص ٣٢٠/ح ١١٤– بَابُ الزَّجْرِ عَنْ كِتْبَةِ الْمَرْءِ السُّنَنَ مَخَافَةَ أَنْ يَتَّكِلَ عَلَيْهَا دُونَ الْحِفْظِ لَهَا– ذِكْرُ إِبَاحَةِ تَأْلِيفِ الْعَالِمِ كُتُبَ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا–[تعليق شعيب الأرنؤوط]: إسناده صحيح.

(٢) صحيح البخاري – ٤٥٣٦/٣١/٦– كِتَابُ تَفْسِيرِ القُرْآنِ– بَابُ ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا...﴾[البقرة: ٢٣٤]

"وَلَا خِلَافَ أَنَّ تَرْتِيبَ آيَاتِ كُلِّ سُورَةٍ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ الْآنَ فِي الْمُصْحَفِ تَوْقِيفٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَعَلَى ذَلِكَ نَقَلَتْهُ الْأُمَّةُ عَنْ نَبِيِّهَا- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "(١).

ولذا انشغلَ العلماءُ ببيانِ أسرارِ هذا الترتيبِ؛ كالبقاعيِّ في نظمِ الدررِ في تناسبِ الآياتِ والسورِ، والسيوطيِّ في أسرارِ ترتيبِ القرآن، وغيرهما.

وعليه: فإذا كان الصحابةُ الكِرَامُ – رضوانُ الله تَعَالى عليهم- قد تحروا الدقةَ والأمانة في مجردِ ترتيبِ القرآنِ ناهيك عما سَبَقَ من تلك المقدمات، أبعد هذا كله تُفقدُ مِنْهُم آيةٌ مِن كتابِ اللهِ – تَعَالَى – أو تُنسَى؟!

٦-<u>وأخيرًا: توافق الأمة على الرسم العثمانيِّ:</u>

فمِمَّا يشهدُ لحفظِ القرآنِ في السطور وتواترِهِ: توافقُ الأمةِ على الرسمِ العثمانيِّ الذي كُتِبَ به، حتى عَدُّوه شرطًا مِن شروطِ قبولِ القراءةِ؛ كما قال ابنُ الجزريُّ:

فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَ نَحْوِ... وَكَانَ لِلرَّسْمِ احْتِمَالاً يَحْوِي
وَصَحَّ إِسْنَاداً هُوَ الْقُرآنُ... فَهَذِهِ الثَّلاثَةُ الأَرْكَانُ(٢)

وعليه: فإذا أدركنا شدةَ اعتناءِ الأمةِ بمجردِ الرسمِ العثمانيِّ الذي كُتِبَ به المصحفُ؛ فكيف بحفظه وقرائتِه؟!

ولذلك لما " سُئل مالكٌ رحمه اللهُ: هل يُكتب المصحفُ على ما أحدثه الناسُ من الهجاء؟ فقال: لا، إلا على الكتبةِ الأولى"(٣).

---

(١) فتح الباري – لابن حجر- ٩/٤٠

(٢) مَتْنُ «طَيِّبَةِ النَّشْرِ» فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ- لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف(ت:٨٣٣هـ)- المحقق: محمد تميم الزعبي- دار الهدى، جدة – ط١، ١٤١٤ هـ- ١٩٩٤ م – ص٣٢ – بيت رقم: ١٤- ١٥

(٣) المقنع في رسم مصاحف الأمصار- المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني(ت:٤٤٤هـ)- المحقق: محمد الصادق قمحاوي- الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة – ص١٩

والحقُّ أن توقيفيةَ رسمِ المصحف ووجوبَ اتباعِهِ ليست محلَ اتفاق- وإن كان السوادُ الأعظم على ذلك- ويكفي في هذا المقام -والمقام ليس مقامَ تفصيل- أن نسوق تلخيصَ الشيخ عبدِ الوهاب غزلان لذاك الخلاف حول رسم المصحف بقوله:

يتلخص مما سبق أن رسم المصحف قيل: إنه توقيفي، وقيل: إنه اصطلاحى.

والقائلون بأنه توقيفيٌ يقولون بوجوبِ اتباعِ هذا الرسمِ، والقائلون بأنه اصطلاحي لهم ثلاثة أقوال:

١- فمنهم مَنْ يقولُ بجوازِهِ.

٢- ومنهم مَنْ يقولُ بتحريمِهِ بعدَ أن صَارَ يُخشى منه الالتباسُ.

٣- ومنهم مَنْ يُفصِّلُ؛ فيقول: هو بالنسبةِ لِمَن يُخشى عليه الالتباس حرام، وبالنسبة لِمَن لا يُخشى عليه الالتباس ينبغي اتباعُهُ والمحافظةُ عليه، وعدمُ التهاون فيه، ولا يَبْعُدُ أن يكون منهم مَن يقول بوجوبِهِ وإن كان اصطلاحيًا اقتداءً بالصحابةِ والتابعين...

ثم سَاقَ الاعتراضاتِ الواردَةَ على كلِّ رأي مِن هذه الآراء مع الردِّ عليها إلى أن قال:

ولعلَ أمثلَ الآراءِ في هذه المسالةِ: هو رأي القائلين بالتقيدِ بالرسمِ العثمانيِّ؛ لما فيه مِن متابعةِ السلفِ، والمبالغةِ في قداسةِ القرآنِ بحمايتِهِ مِن التغييرِ والتبديلِ في رَسْمِهِ، سواء قلنا: إن هذا التقيدَ واجبٌ كما صرَّح به بعضُهم، أو قلنا: إنه مُرَغَّبٌ فيه ترغيبًا قويًا، كما يشعر به تعبيرُ بعضِهم عن حكمِ اتباعه بكلمةِ ينبغى؛ كالبيهقي وغيره، وشبهةُ اللبس مندفعة بلزومِ أخذِ القرآنِ عن موقفٍ – كما سبق – فإن لم يؤخذ بهذا الرأى فلا أقلَّ مِن أنْ يُؤخذ

بالتفصيلِ الذى ذهب إليه الزر كشيُّ[1]؛ ففيه حماية العامةِ مِنَ اللبس، وفيه بقاءُ الرسمِ الذي كُتِبَ القرآنُ عليه بين يدى رسولِ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وفي عهد الصحابة مِنْ بَعْدِهِ، وأمَّا تركُ هذا الرسمِ تركًا كليًا، فمَعَ مَا فيه مِن تجهيلِ المسلمين بِمَا أثر في رسمِ القرآنِ عن السلفِ الأولين، فإنَّ فيه أيضًا إضاعةً لفوائدَ مرتبطةٍ بهذا الرسمِ"[2].

ومَا رَجَّحَهُ الشيخُ غزلان هو مَا نُرجِّحُهُ:

لأنَّ الرسمَ العثمانيَّ على فرضِ عدمِ توقيفيتِهِ فإنَّ الأمةَ أجمعت عليه، يشهد لهذا الإجماع ما ذكره فضيلة الأستاذ الدكتور محمد علي سلامة مِن أنَّ: " الرسمَ الخاص بالقرآن قد كُتِبَ بمحضرٍ مِن الصحابةِ، وأقره جميعُم، وكانوا أكثر من اثْنَي عَشَرَ ألفَ صحابيٍ، فكان ذالك إجماعًا منهم على ذلك، ومَا وَرَدَ

---

(١) **التفصيل الُذي ذهب إليه الإمام الزركشيُّ: هو تعليقه على ما ذهب إليه الإمامان مَالِكٌ وأَحْمَدُ رَحِمَهُما اللَّهُ من القول بحرمة مُخَالَفَةُ خَطِّ مُصْحَفِ عُثْمَانَ رضي الله عنه، حيث قال معلقا على قولهما بالتحريم:** قُلْت:وكَانَ هَذَا فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ وَالْعِلْمُ حَيٌّ غَضٌّ، وَأَمَّا الْآنَ فَقَدْ يُخْشَى الْإِلْبَاسُ؛ ولِهَذَا قَالَ الشَّيْخُ عِزُّ الدِّينِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: لا تجوز كتابة المصحف الآن عَلَى الرَّسُومِ الْأُولَى باصْطِلَاحِ الْأَئِمَّةِ لِئَلَّا يُوقِعَ فِي تَغْيِيرٍ مِنَ الْجُهَّالِ، **وَلَكِنْ لَا يَنْبَغِي إجْرَاءُ هَذَا عَلَى إطْلَاقِهِ؛** لِئَلَّا يُؤَدِّيَ إلَى دُرُوسِ الْعِلْمِ، وَشَيْءٌ أَحْكَمَتْهُ الْقُدَمَاءُ لَا يُتْرَكُ مُرَاعَاتُهُ لِجَهْلِ الْجَاهِلِينَ، وَلَنْ تَخْلُوَ الْأَرْضُ مِنْ قَائِمٍ لِلَّهِ بِالْحُجَّةِ، وَقَدْ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ: مَنْ كَتَبَ مُصْحَفًا فَيَنْبَغِي أَنْ يُحَافِظَ عَلَى حُرُوفِ الْهِجَاءِ الَّتِي كَتَبُوا بِهَا تِلْكَ الْمَصَاحِفَ، وَلَا يُخَالِفَهُمْ فِيهَا، وَلَا يُغَيِّرَ مِمَّا كَتَبُوهُ شَيْئًا؛ فَإِنَّهُمْ أَكْثَرُ عِلْمًا، وَأَصْدَقُ قَلْبًا وَلِسَانًا، وَأَعْظَمُ أَمَانَةً مِنَّا، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ نَظُنَّ بِأَنْفُسِنَا اسْتِدْرَاكًا عَلَيْهِمْ" **(انظر البرهان البرهان في علوم القرآن – للزركشي – ج١/ص٣٧٩)**

(٢) علوم القرآن– تأليف د. محمد أحمد يوسف القاسم – د. منيع عبد الحليم محمود – ط١ – ١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م – دار الطباعة المحمدية – رقم الإيداع بدار الكتب: ١٩٨٥/٥٤٨٤م – ص١١١

مِنْ أنَّ واحدًا أواثنين خالفَ في الرسمِ فقد تقرر الإجماعُ بعد موتِ المخالفِ، فدعوى عدمِ وجودِ إجماع باطلةٌ"(١).

ثمَّ إنَّ هذا الرسمَ:

لمَّا كان مُستوعبًا لكلِّ أوجهِ القراءاتِ مُحافظًا عليها، ولا تتخطاه إلى غيرِهِ؛ أصبحَ هو بمثابةِ الوعاءِ الذي يَحويها، والنور الذي يُبديها، فاعتبر مِعيارًا لها لا تَتَعَدَّاهُ إلى غيرِهِ، حتى عَدَّهُ العلماءُ شرطًا لقبولِها كما ذكرنا من قبل.

ومن جهةٍ أخرى فإنَّ هذا الرسمَ دالٌ على حِفظِ اللهِ تعالى للقرآنِ الكريمِ مِن وجهين:

- **أولهما:** أن هذا الرسم بمَا حَوَاه مِن خصائصَ مِن نحو الزيادةِ والحذف، والفصلِ والوصلِ، والهمزِ والبدلِ، ونحو ذلك مِمَّا يدل على أنه ليس مجردَ رسمٍ إملائي؛ بل فيه مِن وُجُوهِ الإعجازِ مَا يجعلنا نخِرُّ أمامَ عظمتِهِ ساجدين.
- **والآخر:** أنه على فرض عدمِ توقيفيته فإنه إذا نال هذه الدرجةَ العالية مِن العناية والحِفظ؛ بحيث إنه حُفِظَ حتى بطريقةِ كتابتِهِ التي كُتب بها في عهدِ الصحابة الكرام فكيف الحالُ بقرائته؟!

وكأن الله عز وجل لما وَعَدَ بحفظِه؛ لم يحفظه فقط قراءةً وأداء؛ بل زاد في مُوجبِ ذلك بحفظِ رَسْمِهِ خَطًا وإمْلَاء.

فلا وجه بعدئذ لمن يتخذ من روايتي خزيمة سبيلا لنشر الفساد، بل بينه وبين مبتغاه خرطُ القتادِ، وسبحان من تكفل بحفظ كتابه إلى يوم المعاد.

---

(١) منهج الفرقان في علوم القرآن- تأليف صاحب الفضيلة: محمد علي سلامة- الجامعة الأزهرية – كلية أصول الدين – القسم الأول للسنة الأولى بتخصص الدعوة والإرشاد – – مطبعة شبرا – جامع الخازندارة- ١٩٣٧- ١٩٣٨م- ص١٥٣

خاتمـــــة

الحمدُ للهِ الذي بنعمتِهِ تَتِمُ الصالحاتُ، والصلاةُ والسلامُ على خيرِ مَنْ تَهِلُّ مِنْ قِبَلِهِ النفحاتُ؛ سَيِّدِنَا محمدٍ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وعلى آلِهِ وَصَحْبِهِ الساداتِ.

وبعدُ؛؛

فكما رأينا أنَّ روايتي خزيمةَ مِنَ الرواياتِ التي تُتخذ متكأ للقدحِ في جمعِ القرآنِ الكريمِ وتواترِه، ومع كثرةِ مَن تناولَهما مِنَ العلماءِ الأكابرِ بالتحليل والمناقشة؛ إلا أنهما اعتراهما بعضُ لبسٍ؛ فاختلطَ الأمرُ فيهما على بعضِ العلماء؛ فاحتاجتا إلى مزيدِ تحقيقٍ وتدقيق.

مِن هنا أتت هذه الدراسة محاولةً لإزالةِ اللبسِ ورفعِ الريبِ عن هاتين الروايتين.

لذا كان من أهم نتائج هذا البحث:

١- بيان أنَّ رواية خزيمة ليست رواية واحدة بل روايتان:

- أولاهما: لخزيمةَ بنِ ثابتٍ الأنصاريِّ: وهو الذي وُجِدَتْ عنده آيةُ سورةِ الأحزابِ.
- والأخرى: لأبي خزيمةَ بنِ أوسٍ الأنصاريِّ: وهو الذي وُجِدَتْ عنده آيتا سورةِ التوبةِ.

٢- أن إشكالَ روايةِ خزيمةَ بنِ ثابتٍ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – رُفِعَ بجعلِ النبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – شهادتَه تعدلُ شهادةَ رجلين، بينما إشكالُ روايةِ خزيمةَ بنِ أوسٍ رُفِعَ بعدمِ انفرادِه بقراءةِ هاتين الآيتين؛ بل شهد بقرآنيتها أيضًا ابنُ عباسٍ وأبيُّ بنُ كعبٍ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُما – حيث كانا يعرفان هذه الآيةَ، ويَرَيَا أنَّها آخرُ مَا نَزَلَ.

٣- أن إشهادَ زيدِ بنِ ثابتٍ على المكتوبِ ليس لإثباتِ قرآنيتِهِ؛ بل لإثباتِ كتابتِهِ بين يدي رسولِ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –.

ومِن ثَمَّ فهذا الفقدُ في المكتوبِ لا يُؤثر في تواترِ القرآنِ وجمعِهِ في صدورِ الرجالِ مِنْ قريبٍ أو بعيد.

٤- أنَّ آيةَ سورةِ الأحزابِ وآيتا سورةِ التوبةِ قرآنيتُها ثابتةٌ بالإجماعِ ومتواترةٌ، وليس إثباتُهما مُتَوَقِّفًا على إخبارِ خزيمةَ أو أبي خُزيمة.

٥- وأخيرًا: كثرةُ الشواهدِ والعواملِ – التي خَلَقَتْ دوافعَ كثيرةً في نفوسِ الصحابةِ وتابعيهم – رضوان الله عليهم أجمعين – كثرةً؛ تجعلنا لا نتصورُ مَعَهَا فقدانَ آيةٍ من كتابِ اللهِ تعالى أو نسيانَها.

ومِنْ ثَمَّ أوصِي الباحثين النابهين: بإعادةِ النظرِ في علومِ القرآنِ الكريمِ؛ فإنها تشتملُ على موضوعاتٍ لا تزالُ تحتاجُ إلى مزيدِ بحثٍ، مع صبرٍ ومثابرة؛ لنكشفَ عن مكنونِ عظمةِ اللهِ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ الذي: {لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ}[فصلت:٤٢]

وأخيرًا: فمَا كان مِن توفيقٍ فمنه سُبحانه، ومَا كان من تقصيرٍ فمنِّي ومِنْ عَجْزِي، وحسبي قولُ النبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – في الحديثِ الذي أخرجَهُ الإمامُ البخاريُّ في صحيحِهِ بسندِهِ أنّ النبيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قالَ: «إِذَا حَكَمَ الحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»(١).

نسألُهُ سُبحانَه التوفيقَ والسدادَ، والهدايةَ والرشادَ

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

(١) صحيح البخاري –كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة– باب إذا اجتهد العامل أو الحاكم فأخطأ –ح٦٩١٩/ج٦/ص٢٦٧٦

قائمة بأهم المراجع

أولا: القرآن الكريم.

ثانيا: كتب التفسير وعلوم القرآن:

١. أبجديات البحث في العلوم الشرعية، د/ فريد الأنصاري – الناشر: الفرقان – ط١ الدار البيضاء ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م – مطبعة النجاح الجديدة – الدار البيضاء.

٢. الإتقان في علوم القرآن – لجلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ) – المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم – الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب – ط ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

٣. الإحسان في مباحث علوم القرآن – الأستاذ الدكتور: إبراهيم عبد الرحمن خليفة – أستاذ ورئيس قسم التفسير وعلوم القرآن بجامعة الأزهر – رقم الإيداع بدر الكتب: ٢٠٠٢/١٩٤٦٧م – ط١/١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م؟

٤. أحكام القرآن- للقاضي محمد بن عبد الله أبي بكر بن العربي المالكي (ت: ٥٤٣هـ)- راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلَّق عليه: محمد عبد القادر عطا- دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان – ط٣- ١٤٢٤ هـ- ٢٠٠٣م.

٥. بحر العلوم – لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (ت: ٣٧٣هـ).

٦. البحر المحيط في التفسير – لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)- المحقق: صدقي محمد جميل- الناشر: دار الفكر – بيروت- ط١٤٢٠ هـ

٧. البرهان في علوم القرآن – لبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)- المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم – ط١- ١٣٧٦ هـ- ١٩٥٧ م- دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه.

٨. البيان في مباحث من علوم القرآن – تأليف: عبد الوهاب عبد المجيد غزلان – الأستاذ المساعد في التفسير والحديث – مطبعة دار التأليف – جامعة الأزهر – كلية أصول الدين.

٩. التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»- لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣هـ)- الدار التونسية للنشر – سنة النشر: ١٩٨٤هـ

١٠. تفسير القرآن العظيم – لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)- المحقق: سامي بن محمد سلامة- دار طيبة للنشر والتوزيع – ط٢- ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

١١. جامع البيان في تأويل القرآن- لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبي جعفر الطبري (ت:٣١٠هـ)- المحقق: أحمد محمد شاكر- مؤسسة الرسالة – ط١- ١٤٢٠ هـ- ٢٠٠٠م.

١٢. الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي – المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت:٦٧١هـ) – تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش – الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة – ط٢، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.

١٣. جمال القراء وكمال الإقراء- لعلي بن محمد الهمداني المصري الشافعي، علم الدين السخاوي (ت:٦٤٣هـ)- تحقيق: د.مروان العطيَّة- د.محسن خرابة- دار المأمون للتراث- دمشق- بيروت- ط١- ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

١٤. حلقة يوتيوب بعنوان: (بيان حول تواتر القرآن الكريم | د. أيمن سويد).

١٥. رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة- شعبان محمد إسماعيل.

١٦. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني- لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت: ١٢٧٠هـ)- المحقق: علي عبد الباري عطية- دار الكتب العلمية – بيروت – ط١- ١٤١٥ هـ

١٧. علوم القرآن الكريم- لنور الدين محمد عتر- الناشر: مطبعة الصباح – دمشق- ط١- ١٤١٤ هـ- ١٩٩٣م.

١٨. علوم القرآن- تأليف د. محمد أحمد يوسف القاسم – د. منيع عبد الحليم محمود – ط١ – ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م – دار الطباعة المحمدية – رقم الإيداع بدار الكتب: ١٩٨٥/٥٤٨٤م.

١٩. علوم القرآن- تأليف د. محمد أحمد يوسف القاسم – د. منيع عبد الحليم محمود – ط١ – ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م – دار الطباعة المحمدية – رقم الإيداع بدار الكتب: ١٩٨٥/٥٤٨٤م.

٢٠. لا ريب فيه – نقض أوهام حول القرآن الكريم- الأستاذ الدكتور: محمد سالم أبو عاصي – عميد كلية الدراسات العليا بجامعة الأزهر – دار الحرم.

٢١. مباحث في علوم القرآن- لمناع القطان (ت: ١٤٢٠هـ) مكتبة المعارف – ط٣- ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢٢. مَتْنُ «طَيِّبَةِ النَّشْرِ» فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ- المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت:٨٣٣هـ)- المحقق: محمد تميم الزغبي- الناشر: دار الهدى، جدة – ط١، ١٤١٤ هـ- ١٩٩٤م.

٢٣. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز – لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية الأندلسي (ت: ٥٤٢هـ)- المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد- دار الكتب العلمية – بيروت – ط١- ١٤٢٢هـ

٢٤. المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيزشهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي المعروف بأبي شامة (ت: ٦٦٥هـ) المحقق: طيار آلتي قولاج- دار صادر – بيروت: ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م

٢٥. المقنع في رسم مصاحف الأمصار- المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت:٤٤٤هـ)- المحقق: محمد الصادق قمحاوي- الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

٢٦. مناهل العرفان في علوم القرآن- لمحمد عبد العظيم الزُّرْقاني (ت: ١٣٦٧هـ)- مطبعة الحلبي – ط٣

٢٧. منهج الفرقان في علوم القرآن- تأليف صاحب الفضيلة: محمد علي سلامة- الجامعة الأزهرية – كلية أصول الدين – القسم الأول للسنة الأولى بتخصص الدعوة والإرشاد — مطبعة شبرا بجوار جامع الخازندارة- ١٩٣٧- ١٩٣٨م.

٢٨. النشر في القراءات العشر- لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣هـ)- المحقق: علي محمد الضباع (ت: ١٣٨٠ هـ)- المطبعة التجارية الكبرى.

ثالثا: كتب السنة وعلومها:

١. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وسننه وأيامه = صحيح البخاري - المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي - المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر - الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)- ط١، ١٤٢٢هـ.

٢. السنن الكبير - لأبي بكر أحمد بن الحُسَين بن عليٍّ البيهقي (٣٨٤-٤٥٨ هـ) - تحقيق: د.عبد الله التركي -: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية (د.عبد السند حسن يمامة) - ط١، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١م.

٣. الشفا بتعريف حقوق المصطفى- المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت:٥٤٤هـ)- الناشر: دار الفيحاء - عمان- ط٢- ١٤٠٧هـ

٤. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان - لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت٣٥٤هـ) - المحقق: شعيب الأرنؤوط - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط٢، ١٤١٤ - ١٩٩٣م.

٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري- لا بن حجر العسقلاني الشافعي- دار المعرفة- بيروت، ١٣٧٩- رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي- أخرجه وصححه وأشرف عليه: محب الدين الخطيب.

٦. المستدرك على الصحيحين – المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت:٤٠٥هـ) – تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا – الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ط١، ١٤١١ – ١٩٩٠م

٧. مسند الإمام أحمد بن حنبل – المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت:٢٤١هـ) – المحقق: أحمد محمد شاكر – الناشر: دار الحديث – القاهرة – ط١، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م

٨. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لمسلم بن الحجاج أبي الحسن النيسابوري (ت:٢٦١هـ) المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي – دار إحياء التراث العربي – بيروت.

رابعًا: كتب التراجم والمعاجم:

١- الاستيعاب في معرفة الأصحاب – لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)- المحقق: علي محمد البجاوي- دار الجيل، بيروت – ط١، ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢م.

٢- لسان العرب – المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت: ٧١١هـ) – دار صادر – بيروت – ط٣- ١٤١٤هـ

References

First: The Holy Qur'an.

Second: Books of Tafsir and Qur'anic Sciences:

1. Al-Itqan fi 'Ulum al-Qur'an - by Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH) - Edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim - Publisher: The Egyptian General Book Authority - 1st edition 1394 AH/1974 CE.
2. Al-Ihsan fi Mabahith 'Ulum al-Qur'an - Professor Dr. Ibrahim 'Abd al-Rahman Khalifa - Professor and Head of the Department of Tafsir and Qur'anic Sciences at Al-Azhar University - Badr al-Kutub Deposit No. 19467/2002 CE - 1st edition 1423 AH - 2002 CE?
3. Ahkam al-Qur'an - by Judge Muhammad ibn 'Abdullah Abu Bakr ibn al-'Arabi al-Maliki (d. 543 AH) - Its origins were reviewed, its hadiths were extracted, and it was commented upon by Muhammad 'Abd al-Qadir 'Ata - Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon - 3rd edition 1424 AH - 2003 CE.
4. Bahr al-Ulum - by Abu al-Layth Nasr ibn Muhammad ibn Ahmad ibn Ibrahim al-Samarqandi (d. 373 AH).
5. Al-Bahr al-Muhit fi al-Tafsir - by Abu Hayyan Muhammad ibn Yusuf ibn Ali ibn Yusuf ibn Hayyan Athir al-Din al-Andalusi (d. 745 AH). Edited by: Sidqi Muhammad Jamil. Publisher: Dar al-Fikr - Beirut. 1st edition, 1420 AH.
6. Al-Burhan fi Ulum al-Quran – by Badr al-Din Muhammad ibn Abdullah ibn Bahadur al-Zarkashi (d. 794 AH) – Edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim – 1st ed. – 1376 AH – 1957 AD – Dar Ihya' al-Kutub al-Arabiyya, Issa al-Babi al-Halabi and his partners.
7. Al-Bayan fi Muqatib min Ulum al-Quran – Written by Abd al-Wahhab Abd al-Majid Ghuzlan – Assistant Professor of Tafsir and Hadith – Dar al-Ta'lif Press – Al-Azhar University – Faculty of Usul al-Din.
8. Al-Tahrir wa al-Tanwir (Liberation of the Right Meaning and Enlightenment of the New Mind from the Interpretation of the Glorious Book) - by Muhammad al-Tahir ibn Muhammad ibn Muhammad al-Tahir ibn Ashur al-Tunisi (d. 1393 AH) - Tunisian Publishing House - Publication Year: 1984 AH

9. Interpretation of the Noble Qur'an - by Abu al-Fida Ismail ibn Umar ibn Kathir al-Qurashi al-Basri then al-Dimashqi (d. 774 AH) - Edited by Sami ibn Muhammad Salamah - Dar Taiba for Publishing and Distribution - 2nd ed. - 1420 AH - 1999 CE

10. Jami' al-Bayan fi Ta'wil al-Qur'an - by Muhammad ibn Jarir ibn Yazid ibn Kathir ibn Ghalib al-Amili, Abu Ja'far al-Tabari (d. 310 AH) - Edited by Ahmad Muhammad Shakir - Al-Risala Foundation - 1st ed. - 1420 AH - 2000 CE

11. Al-Jami' li Ahkam al-Quran = Tafsir al-Qurtubi - Author: Abu Abdullah Muhammad ibn Ahmad ibn Abi Bakr ibn Farah al-Ansari al-Khazraji Shams al-Din al-Qurtubi (d. 671 AH) - Edited by: Ahmad al-Bardouni and Ibrahim Atfeesh - Publisher: Dar al-Kutub al-Masryia - Cairo - 2nd ed., 1384 AH - 1964 CE.

12. Jamal al-Qurra' wa Kamal al-Iqra' - by Ali ibn Muhammad al-Hamdani al-Masry al-Shafi'i, Alam al-Din al-Sakhawi (d. 643 AH) - Edited by: Dr. Marwan al-Atiya - Dr. Mohsen Kharabah - Dar al-Ma'mun li-Turath - Damascus - Beirut - 1st ed., 1418 AH - 1997 CE.

13. YouTube episode titled: (A Statement on the Continuous Recitation of the Holy Quran | Dr. Ayman Suwaid).

14. The Script and Punctuation of the Qur'an between the Revelation and Modern Terminology - Shaaban Muhammad Ismail.

15. The Spirit of Meanings in the Interpretation of the Noble Qur’an and the Seven Mathani - by Shihab al-Din Mahmud ibn Abdullah al-Husayni al-Alusi (d. 1270 AH) - Edited by Ali Abdul-Bari Attia - Dar al-Kutub al-Ilmiyyah - Beirut - 1st ed. - 1415 AH

16. Sciences of the Noble Qur’an - by Nur al-Din Muhammad ‘Atr - Publisher: al-Sabah Press - Damascus - 1st ed. - 1414 AH - 1993 AD

17. Sciences of the Qur’an - by Dr. Muhammad Ahmad Yusuf al-Qasim - by Dr. Munie ‘Abd al-Halim Mahmoud - 1st ed. - 1405 AH - 1985 AD - al-Taba’ah al-Muhammadiyah - Deposit No. 5484/1985 AD at Dar al-Kutub.

18. Sciences of the Qur’an - by Dr. Muhammad Ahmad Yusuf al-Qasim - by Dr. Mune' Abdul Halim Mahmoud - 1st ed. - 1405

AH - 1985 AD - Al-Muhammadiyah Printing House - Deposit No. 5484/1985 AD at Dar Al-Kutub.

19. There is no doubt about it - Refuting myths about the Holy Quran - Professor Dr. Muhammad Salim Abu Asi - Dean of the Faculty of Graduate Studies at Al-Azhar University - Dar Al-Haram.

20. Researches in the Sciences of the Quran - by Mana' Al-Qattan (d. 1420 AH) - Maktabat Al-Ma'arif - 3rd ed. - 1421 AH - 2000 AD.

21. The text of "Tayyibat al-Nashr" on the ten readings - Author: Shams al-Din Abu al-Khair Ibn al-Jazari, Muhammad ibn Muhammad ibn Yusuf (d. 833 AH) - Verified by: Muhammad Tamim al-Zaghbi - Publisher: Dar al-Huda, Jeddah - 1st ed., 1414 AH - 1994 AD.

22. The Concise Editor in the Interpretation of the Noble Book - by Abu Muhammad Abd al-Haqq ibn Ghalib ibn Abd al-Rahman ibn Atiyah al-Andalusi (d. 542 AH) - Edited by: Abd al-Salam Abd al-Shafi Muhammad - Dar al-Kutub al-Ilmiyyah - Beirut - 1st ed. - 1422 AH

23. The Concise Guide to the Sciences Related to the Noble Book - by Shihab al-Din Abd al-Rahman ibn Ismail ibn Ibrahim al-Maqdisi, known as Abu Shama (d. 665 AH) - Edited by: Tayyar Alti Qulaj - Dar Sadir - Beirut: 1395 AH - 1975 AD

24. The Convincing Guide to the Drawing of the Qur'anic Texts of the Regions - Author: Uthman ibn Sa'id ibn Uthman ibn Umar Abu Amr al-Dani (d. 444 AH) - Edited by: Muhammad al-Sadiq Qamhawi - Publisher: Library of the Azhar Colleges, Cairo. 25. Manahil al-Irfan fi Ulum al-Quran - by Muhammad Abd al-Azim al-Zurqani (d. 1367 AH) - al-Halabi Press - 3rd ed.

26. Manhaj al-Furqan fi Ulum al-Quran - by His Eminence Muhammad Ali Salama - al-Azhar University - Faculty of Fundamentals of Religion - First Year, Specialization in Da'wah and Guidance - Shubra Press, next to al-Khazindarah Mosque - 1937-1938 AD.

27. al-Nashr fi al-Qira'at al-'Ashr - by Shams al-Din Abu al-Khair Ibn al-Jazari, Muhammad ibn Muhammad ibn Yusuf (d. 833 AH) - Edited by Ali Muhammad al-Dabba' (d. 1380 AH) - al-Tijariyya al-Kubra Press.

Third: Books on the Sunnah and its Sciences:

1. The Comprehensive, Authentic, and Concise Collection of the Affairs of the Messenger of God - may God bless him and grant him peace - His Sunnahs and His Days = Sahih al-Bukhari - Author: Muhammad ibn Ismail Abu Abdullah al-Bukhari al-Ja'fi - Edited by: Muhammad Zuhair ibn Nasir al-Nasir - Publisher: Dar Tawq al-Najat (photocopied from al-Sultaniyya with the addition of numbering by Muhammad Fuad Abd al-Baqi) - 1st ed., 1422 AH.
2. Al-Sunan al-Kabir - by Abu Bakr Ahmad ibn al-Husayn ibn Ali al-Bayhaqi (384-458 AH) - Edited by: Dr. Abdullah al-Turki - Hijr Center for Arab and Islamic Research and Studies (Dr. Abd al-Sand Hasan Yamama) - 1st ed., 1432 AH - 2011 AD.
3. Al-Shifa bi Ta'rif Huquq al-Mustafa - Author: Ayyad ibn Musa ibn Ayyad ibn Amrun al-Yahsabi al-Sabti, Abu al-Fadl (d. 544 AH) - Publisher: Dar al-Fayhaa - Amman - 2nd ed. - 1407 AH
4. Sahih Ibn Hibban arranged by Ibn Balban - by Muhammad ibn Hibban ibn Ahmad ibn Hibban ibn Mu'adh ibn Ma'bad, Abu Hatim, al-Darimi, al-Busti (d. 354 AH) - Edited by: Shu'ayb al-Arna'ut - Al-Risalah Foundation - Beirut - 2nd ed., 1414 - 1993 CE
5. Fath al-Bari Sharh Sahih al-Bukhari - by Ibn Hajar al-Asqalani al-Shafi'i - Dar al-Ma'rifah - Beirut, 1379 - Number of books, chapters, and hadiths: Muhammad Fu'ad Abd al-Baqi - Narrated, authenticated, and supervised by: Muhibb al-Din al-Khatib. 6. Al-Mustadrak ala al-Sahihayn - Author: Abu Abdullah al-Hakim Muhammad ibn Abdullah ibn Muhammad ibn Hamduyah ibn Nu'aym ibn al-Hakam al-Dhabi al-Tahmani al-Naysaburi, known as Ibn al-Bay' (d. 405 AH) - Edited by: Mustafa Abdul Qadir Atta - Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah - Beirut - 1st ed., 1411 AH - 1990 CE
7. Musnad of Imam Ahmad ibn Hanbal - Author: Abu Abdullah Ahmad ibn Muhammad ibn Hanbal ibn Hilal ibn Asad al-Shaybani (d. 241 AH) - Edited by: Ahmad Muhammad Shakir - Publisher: Dar al-Hadith - Cairo - 1st ed., 1416 AH - 1995 CE
8. Al-Musnad al-Sahih al-Mukhtasar, Transmitted by Just Men from Just Men to the Messenger of Allah (peace and blessings be upon him), by Muslim ibn al-Hajjaj Abu al-Hasan al-Naysaburi

(d. 261 AH) - Edited by: Muhammad Fu'ad Abdul Baqi - Dar Ihya' al-Turath al-Arabi - Beirut.

Fourth: Biographical Books and Dictionaries:

1- Al-Isti'ab fi Ma'rifat al-Ashab - by Abu Omar Yusuf ibn Abdullah ibn Muhammad ibn Abd al-Barr ibn Asim al-Namri al-Qurtubi (d. 463 AH) - Edited by Ali Muhammad al-Bajawi - Dar al-Jeel, Beirut - 1st ed., 1412 AH - 1992 AD.

2- Lisan al-Arab - Authors: Muhammad ibn Makram ibn Ali, Abu al-Fadl, Jamal al-Din ibn Manzur al-Ansari al-Ruwaifi al-Ifriqi (d. 711 AH) - Dar Sadir - Beirut - 3rd ed., 1414 AH

فهرس الموضوعات

م	الموضوع
١	ملخص البحث باللغة العربية.
	ملخص البحث باللغة الإنجليزية.
٢	افتتاحية.
٣	إهداء.
٤	مقدمة.
٥	**المبحث الأول: ما ورد من روايات في تعيين ما فُقِدَ منَ الكِتَاب.**
٦	**تمهيد بين يدي المبحث:**
٧	المطلب الأول: مدار الخلاف فيما فُقِدَ مِنَ الكِتَاب.
٨	المطلب الثاني: تحقيقُ القول فيمَا صَحَّ مِن هذه الرواياتِ.
٩	**أولا:** ما صح من روايات آية سورة الأحزاب.
١٠	**ثانيا:** ما صح من روايات آيتي سورة التوبة.
١١	المطلبُ الثالثُ: نماذج تطبيقية لما التُبِس من أقوال بعض المفسرين؛ فيما فُقِدَ مِنَ الكِتَاب.
١٢	**المبحث الثاني: دفع إشكال ما فُقِدَ منَ الكِتَاب.**
١٣	**تمهيد بين يدي المبحث:**
١٤	المطلب الأول: الدفع العام لإشكال الروايتين، أو الراويين.
١٥	المطلب الثاني: الدفع الخاص لإشكال كل رواية أو كل راوٍ.
١٦	**المبحث الثالث: ما صح من شواهد حفظ وتواتر الكتاب.**
١٧	**تمهيد بين يدي المبحث:**
١٨	المطلب الأول: شواهد حفظ وتواتر الكتاب في الصدور.
١٩	١- وعد الله تعالى بحفظ القرآن الكريم.

م	الموضوع
٢٠	٢-حرص النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نفسه على حفظ القرآن واستظهاره ووعد الله بجمعه.
٢١	٣-معارضة جبريل بالقرآن للنبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - .
٢٢	٤-تعليم النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (القرآن الكريم) لصحابته رضوان الله عليهم.
٢٣	٥-تحزيب النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (القرآن الكريم) لأصحابه - رضوان الله عليهم.
٢٤	٦-أمر النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صحابته - رضوان الله عليهم - بتبليغ القرآن.
٢٥	٧-الحث على قراءة القرآن وتعظيم ثواب قراءته. ٨- رصد النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لصحابته وتزكيتهم.
٢٦	٩- تخصيص بعض الصحابة للأخذ عنهم.
٢٧	١٠- دفع النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - المسلمين الجدد لصحابته - رضوان الله عليهم- ليعلموهم القرآن.
٢٨	١١- حرص الصحابة وتناوبهم على تلقي الوحي من النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - .
٢٩	١٢- مراجعة النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لحفظةِ القرآن وسماعه منهم؛ ليطمئن إلى صحةِ قرائتهم وضبطهم.
٣٠	١٣- أمر النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لصحابته بخفض أصواتهم عند قراءة القرآن.
٣١	١٤- تشهي النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سماع القرآن من أصحابه.
٣٢	١٥- دنو الملائكة الكرام لسماع صوت الصحابة رضوان الله عليهم بقراءة القرآن الكريم.

م	الموضوع
٣٣	١٦- العناية الربانية بحملة القرآن وتخصيصهم بالذكر.
٣٤	١٧- رفع إشكال الحصر في قول النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – (لَمْ يَجْمَعِ القُرْآنَ غَيْرُ أَرْبَعَةٍ).
٣٥	١٨- أبو بكر – رَضَيَ اللهُ عَنْهُ – أقرأ الصحابة.
٣٦	١٩- (زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ).
٣٧	٢٠- (فَرَأَيْتُ لَهُمَا تِسْعَةَ أَوْلَادٍ كُلُّهُمْ قَدْ قَرَأَ القُرْآنَ).
٣٨	٢١- (أَيُّهُمْ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ).
٣٩	٢٢- كثرة عدد القراء من الصحابة الكرام رضوان الله عليهم.
٤٠	٢٣- كثرة عدد القارئات من الصحابيات الجليلات رضوان الله تعالى عليهن.
٤١	٢٤- وختاما: عوامل مساعدة على حفظ القرآن الكريم.
٤٢	**المطلب الثاني: شواهد حفظ وتواتر الكتاب في السطور.**
٤٣	١- اتخاذ النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – كتبة للوحي.
٤٤	٢- مراجعة النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لهؤلاء الكتبة.
٤٥	٣- كثرة كتبة القرآن، ونهيه – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لهم في بادئ الأمر عن كتابة شيء غير القرآن.
٤٦	٤- كثرة المصاحف المكتوبة في عهده – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – .
٤٧	٥- ترتيب القرآن توقيفي عن رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – .
٤٨	٦- وأخيرا: توافق الأمة على الرسم العثماني.
٤٩	خاتمة.
٥٠	قائمة بأهم المراجع (باللغة العربية).
٥١	قائمة بأهم المراجع (باللغة الإنجليزية).
٥٢	الفهرس.